جامعة محمد بوقرة –بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية –الاوروبية بعد 2010 من منظور جيوبوليتيكي

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :تعاون دولي

اعداد الطالبة :

مريم دموش

اشراف الأستاذ :

عمر سعداوي

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة الاصلية	الصفة
01	فوزية مولوج	جامعة بومرداس	رئيسا
02	عمر سعداوي	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
03	جمال بعيرة	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :

2021-2020

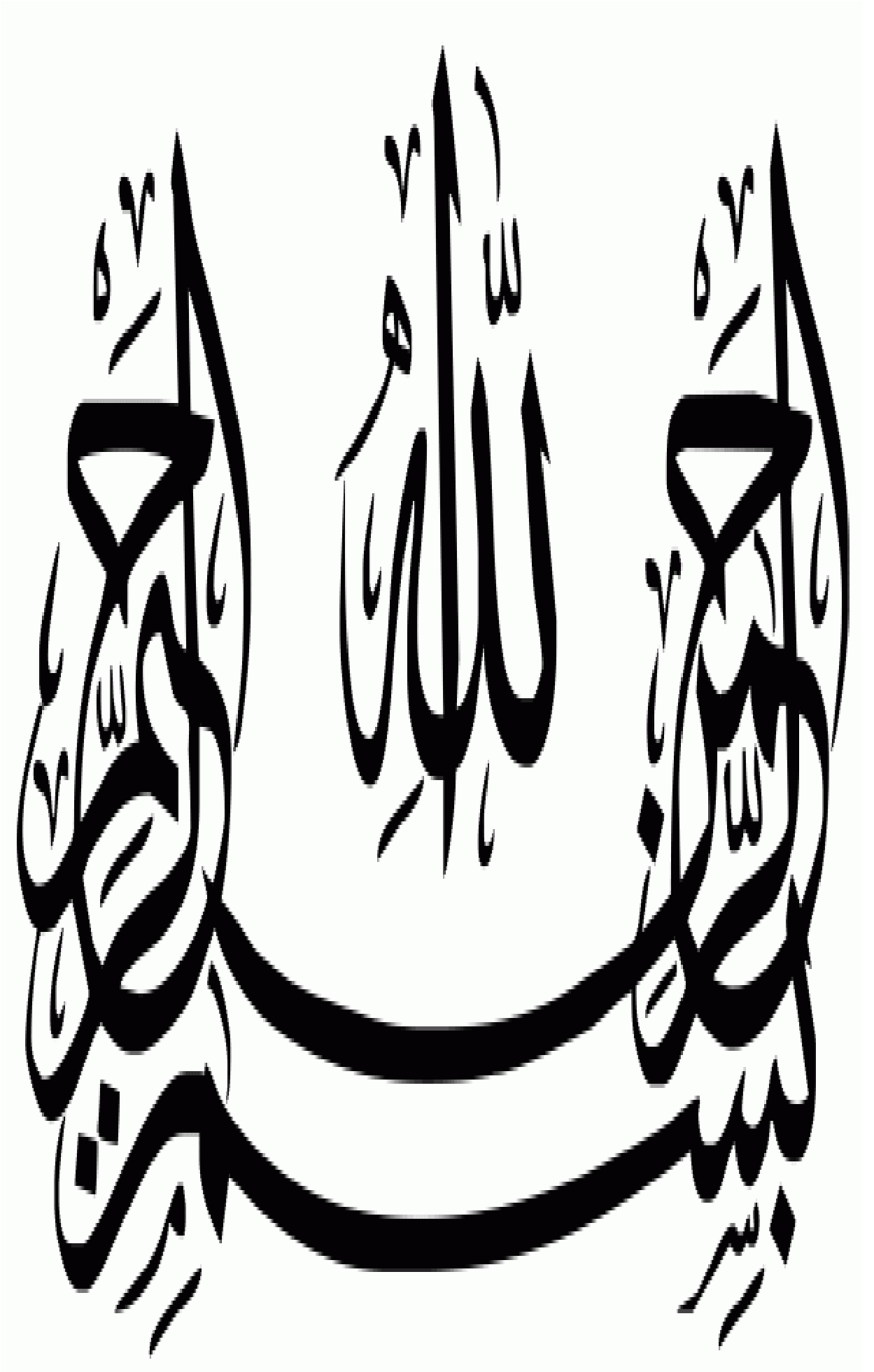

*لـم أحـلـم يـومـا بالنـجـاح

بـل عـمـلـت لتـحقيـقـه*

*I Never Dreamed Of Success
I Worked For It*

Estee Lauder

و يعتبر هذا العمل بداية لتحقيق طموحاتي في حياتي العلمية

أسال الله أن يوفقني لما يحبه و يرضاه

شـــــــكر وعـــــــرفان

نحمد الله ونشكره على فضله ونعمته الذي هدانا وأهدانا بالعزم والإرادة والصبر لإنجاز عملنا هذا الذي كان ثمرة أشهر من العناء والجهد ،ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو السيد البروفيسور "**عبد العظيم بن صغير**" وكل الطاقم الجامعي من رؤساء اقسام وموظفين وعمال على حرصهم لتقديم كليتنا على الشكل الذي يليق بمستوى طموحات خريجي الدفعات السنوية.

رئيس قسم العلوم السياسية السيد "**عبد الغاني شرقي**" على جهوده المبذولة ومتابعته المستمرة لشؤون طلبة القسم.

انه ليشرفني ان اتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير الى مشرفي الأستاذ الفاضل "**عمر سعداوي**" على مساعدته لي وحسن إشرافه وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان للجنة المشرفة على قبولها مناقشة هذه المذكرة كل من الاساتذة "**مولوج فوزية**" و "**بعيرة جمال**"

والشكر موصول لأساتذة قسم العلوم السياسية مع حفظ الالقاب (**عبد الحميد مشري ،عمروش عبد الوهاب ،زروقي عدنان ،منصوري سفيان ،بركان نبيلة حنيفي نادية ،بوبصلة امينة ،بلاهدة حنان ،رافيق بن مرسلي ،بحري سعادة مداني ليلى ،دحومان حسينة ،حمياز سمير ،بوناصر ابراهيم ،لبي اسيا ،خلاصي خليدة ،مراد** حجاج وكل الأساتذة الذين اشرفوا على تكويني في مرحلة الليسانس حرصا منهم على منحنا الافضل على المستوى الاكاديمي.

دموش مريم

الإهـــــــــــــداء

أهدي ثمـــرة جهـــدي الى:

*بهـجـة الحياة والدي **محمد شريـف** الذي ادين له بحيـاتي والذي سانـدني ومنـحني الثـقة لأحقق ذاتـي والذي لطالما كان رفيق دربي وحبيب روحـي والذي شجعني وأحبني بلا مقابل

*بهـجـة الـروح والـدتـي **تـونـسـية** المـرأة العـظـيمة التي صنـعت لي مصدر السعـادة والإلهـام والتي منـحتني الوجـود والتي قاسـمتني ابتسامـتي وآلامـي

*الى اعـز ما املك في الوجود الى الذين فرحـوا لفرحي وحزنـوا لحزني الى اغلـى ما هـدتـني هذه الحياة من الاخـوة حفـظـهم الله **ايـديـر ،نـور الديـن ، عبـد الســلام**

*الى جدتـي **زويـــــنة** التي غمرتني بدعائها وإرشاداتها القيمة اسال الله ان يطيل عمرها ويجعلـــها سببـــا في نجـــاحنا

*الى خـالاتي اللـتان اعتبرهـما بمثابة امي **ليـلى ،فـروجـة** الى خوالي **يحـــي ،زوبـير**

*الى بنـات خالاتـي **سيـليا ،ياسمـين ،تسعـديت ،يميـنـة ،ربيـعة ،سهـام**

*الى اللتان اعتبرهما بمثابة جداتي **عكـــرية ونـوارة** اطال الله بعمرهما

*الى اعمامي **محند مخلوف صالح عاشور زهير عثمان حكيم سفيان جيلالي**

*الى عماتي **فطيـمة كاميليا كريـمـة**

*الى روح جدتي الفقيدة **تسـعديـت** رحمها الله التي لم انعم برؤيتها

*الى اجدادي **محمد واحسـن** رحمة الله عليهما اطلب من الله ان يعطر قبورهما برائحة الجنة

*الى صديقتي والجزء الجميل في حياتي **بلقاسـمي فتيحة** المبدعة والأنيقة

*الى السيد **الشافـعي بـوزيـر** مدير مديرية الخدمات الجامعية لولاية البويرة

*الى السيد **شهاب جمال** اطار سامي في وزارة الخارجية الجزائرية

دموش مريم

خـطة الدراســة

مـقـــدمـــة

الفصــل الأول : الدبلـوماسيــة الاقتـصاديــة الجزائــريــة في ظل تحديــات السـوق العالمــية

المبــحث الأول : أهمــية الــطاقة في السـياسـة الخـارجـية للوحدات الــدولية

- المـطلب الأول : مفهـــوم الأمـــن الطـاقــوي
- المـطلب الثانــي : المتـغير الطاقــوي ضمن معـادلة الاقـتـصاد العـالمـي
- المطلب الثالث : السياســات الطاقـــوية للــجزائـــر

المــبحث الثـــــاني : الأمـــن الطاقـــوي من منظــور نظريــات العــلاقات الدوليــة

- المطلب الأول : النـظريـــة الواقعـــية وامـــن الطاقـــة
- المـطلب الثانــي : النـظريـــة الليـبراليـــة وأفــاق التـــعاون الطاقـــوي
- المـطلب الثــالث : النـظريـة المـاركسيـــة وإشـكاليــة التبـعية الطاقويـــة

الفصــل الـثانــي : مدخـــل جيــوبولتيــكي في فهم الرهــانات الطــاقويــة الجـزائريــة–الأوروبـــيــة

المبـــحث الأول : الاقتـــصاد الوطنـــي الجزائـــري في ظل رهانـــات سوق الطاقــة العالميـــة

- المـطلب الأول : خريـــطة الطـــاقـــة الجـــزائريـــة
- المـــطلب الثاني : طـــبيعة الاقتـــصاد الوطـــني الجـــزائـــري
- المـــطلب الثالث : معـــادلة الطـــاقة والأمـــن في السلـــوك الخـــارجي الجـــزائـــري

المبـــحث الثـــاني : الأهمية الجـيوبـولتيكية للطـاقة الجـزائريـة في ظل التحولات الأمنية الراهنة

- المـطلب الأول : الأهمـــية الجيـــوبولتـيكية للطـاقة الجـــزائريـــة
- المـطلب الثـاني : الأهمية الجيو–اقتصـادية للجـغرافيـــة الطـــاقويـــة الجـــزائريـــة
- المـطلب الثالث : العـلاقات الطاقـوية الجزائـرية–الأوروبـية من منظـور نظرية الألعـاب

الخـــــاتمـــــــة

مقدمة

يرتبط علم العلاقات الدولية بمنطلقات استمرار الدولة في لعب دور محوري على سلم التعاملات الدولية ، إذ تبقى الوحدات الدولية وطبيعة علاقاتها الخارجية مرهونة بالظروف والتوازنات الدولية ،حيث أن سابقا خارطة العالم كانت مبنية على مبدأ التوسع على مناطق جديدة وخلق مجال نفوذها أو ما يطلق عليه بمصطلح"الاستقرار بالهيمنة" ، كنوع من القرارات الإستراتيجية للحفاظ على المكانة التاريخية والسمعة الدولية ، وكانت المنظمات الدولية لا تمتلك الاستقلالية في التصرف نتيجة ضبابية المشهد الدولي ، لكن مع بروز العولمة اين تراجع مفهوم الدولة القومية ،ظهر نوع جديد من العلاقات التي أصبحت مبنية على المؤشرات الاقتصادية ، التكنولوجية والرقمية ، وعلى هذا الاساس توسعت الفواعل المؤثرة في السياسة الدولية وبرزت آليات أخرى يمكن للدولة التحكم فيها كالتكتلات الاقتصادية التي عززت فكرة التعاون الدولي .

و عليه أصبح المتغير الاقتصادي الوجه الجديد للعلاقات الدولية الذي يجمع بين الوحدات الدولية الرسمية وغير الرسمية ، وذلك بناءا على أن المصالح الاقتصادية تحقق مكاسب مشتركة للأطراف التي لا يمكن أن تحققها عقيدة الإبقاء على الاعتبارات القومية الصلبة ، ويتمثل المتغير الاقتصادي في الشراكات الإستراتيجية بين الفاعلين الدوليين حول استخراج المواد الأولية ، أو التبادلات التجارية ، أو فتح المجال لبناء تكتلات اقتصادية تخدم جميع الأطراف .

إلا أن القطاع الهام الذي يحقق مكاسب معتبرة للدولة هو قطاع الطاقة ، الذي أصبح مادة استهلاك عالية للدول الصناعية وغيرها ، هذا ما جعل الوحدات الدولية تحاول الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة وبدون أي عراقيل ، وعليه اعتمدنا على مجال جديد في فرع العلاقات الدولية المتمثل في "**المنظور – الجيوبوليتيكي**" حيث يفسر مطامح الدول وأهدافها باقترانها بمصادر الطاقة .

و بالنظر إلى أهمية الجزائر الاقتصادية في الخريطة الطاقوية الأوروبية لاعتبارات جغرافية (الموقع الجغرافي الجزائري المجاور والقريب للضفة الشمالية) ، واعتبارات أمنية (أن وصوله للدول الأوروبية مضمون بنسبة كبيرة نتيجة عدم وجود أي تهديدات على مسار الأنابيب الطاقوية في المتوسط) واعتبارات تجارية (رغبة أوروبا تحقيق مكاسبها الطاقوية بأقل التكاليف) ، يتضح لنا أهمية البعدين الاقتصادي والطاقوي في العلاقات الجزائرية – الأوروبية خاصة في اطار الجوار المتوسطي .

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة لدى الباحثين في مجال الإستراتيجيات الدولية ، فدراسة مثل هذه المواضيع تجعل الواقع الدولي منصهر في الأهمية الإستراتيجية والحيوية للطاقة خاصة مع بروز مصطلح الأمن الطاقوي الذي يتدرج ضمن المقاربات الأمنية الجديدة ، وهذا ما يجعل العلاقات الجزائرية–الأوروبية تتوسع على معطيات أمنية ، إستراتيجية ،سياسية ودبلوماسية لا تقتصر فقط على المعطيات الاقتصادية .

حيث يتم تصنيف المتغير الطاقوي ضمن اطار الأهداف القومية للدولة الجزائرية ، وأصبح يحدد توجهاتها على المستوى الدولي ، من خلال عمل الوفد الخارجي الجزائري على ابرام صفقات ثنائية ومتعددة الاطراف مع الاتحاد الاوروبي في مجال الغاز والطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية للقطر الجزائري سياسيا واقتصاديا.

ونظرا لأهمية البعد الطاقوي عمدنا على إسقاط منظور جديد في العلاقات الدولية والمتمثل في **المنظور– الجيوبوليتيكي** بغية جعل هذه الدراسة ثرية من الناحية المفاهيمية والتطبيقية والذي من خلاله سنتمكن من تحديد طبيعة العلاقات الطاقوية الجزائرية – الأوروبية.

إشــكاليــة الــدراســة

توسع مفهوم الأمن ليشمل قضايا أكثر اتساعا لاسيما المجال الاقتصادي لما له دور في تنمية الدولة والحفاظ على كيانها ، ومن مركبات الأمن الاقتصادي "المتغير الطاقوي" المتعلق بالموارد الطاقوية للدولة ، وطرق تسويقها ، وحجم تعاملاتها التجارية ، فامتلاك الجزائر للمقومات الطاقوية أكسبها أهمية جيوبولتيكية في الفكر الإستراتيجي الأوروبي ، وعليه فطبيعة العلاقات الجزائرية – الأوروبية يتم تحديدها بناءا على تركيبة الأمن الطاقوي في المتوسط ، من خلال ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول :

مدى أهمية البعد الجيوبولتيكي للطاقة كمحدد رئيسي لضبط العلاقات الجزائرية–الأوروبية؟

و لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة ببعض التساؤلات الفرعية :

- **ما هي مقومات الشراكة الطاقوية الجزائرية–الأوروبية؟**
- **كيف يمكن للجزائر تحقيق أمن طاقوي مستدام في ظل اعتمادها الكلي على مقاربة النفط والغاز؟**

- **ما هي تداعيات إقامة خطوط أنابيب الغاز في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل) على شراكة الطاقة الجزائرية–الأوروبية؟**
- **ما هي حظوظ الجزائر الاقتصادية في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة؟**

فـرضـيـــة الـــدراســـــة

تنطلق الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن الأمن الطاقوي يتماشى وفق مصلحة الطرفين الجزائري–الأوروبي ، مؤكدا على دور المتغير الجغرافي في المعادلة الطاقوية الذي يدخل ضمن أبجديات المنظور الجيو– اقتصادي ، بحيث يجمع بين الشق الجيوبوليتيكي والشق الاقتصادي ، من هنا جاءت فرضية الدراسة على النحو التالي :

إن تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية–الأوروبية مرهون بمدى الترابط بين الأمن الطاقوي والجيوبوليتيك من جهة ،والتوجهات الاقتصادية الجديدة من جهة أخرى .

أهـــــداف الـــــدراســـة

دراسة البنية الاقتصادية الجزائرية وأسباب وجود عجز في الميزان التجاري الجزائري ، وذلك في ظل اعتماد الجزائر على القاعدة الاقتصادية 51/49 خاصة بعد اعتبارها نقطة ضعف تعود بالسلب للاقتصاد الوطني الطاقوي ، ما ساهم في انخفاض درجة الاعتماد الخارجي على المردود الطاقوي الجزائري وهذا ما يرجح إمكانية بروز انعكاسات على واقع العلاقات الجزائرية – الأوروبية ، وكذا تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية – الأوروبية الاقتصادية ، وتحديد مدى أهمية قطاع الطاقة لتحقيق أمن طاقوي مستدام للطرفين الجزائري والأوروبي .

والعمل على الربط بين متغيرات الدراسة (البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية–الأوروبية) وعلاقتها بتحقيق أمن طاقوي في ظل بروز الاعتبارات الجيوبوليتيكية ، وغياب التوازن في القوة بين الطرفين ، مع الاعتماد على مقاربة حروب الأنابيب لهيكلة العلاقات الجزائرية – الأوروبية ، من خلال اعتبار أن قيام أي خط أنبوب ممول للاتحاد الاوروبي يعتبر تهديد للأمن الطاقوي الجزائري (هناك تحليل ثنائي لموضوع الدراسة : من خلال اعتبار ان خط انبوب اسرائيل الى اوروبا يساهم في التقليل من الاعتماد على سوق الطاقة الجزائرية وهذا ما يهدد مستقبل التنمية في البيئة الجزائرية ، واعتبار ان مصالح الجزائر في الصحراء الغربية مقترنة برغبتها في التقليل من التبعية الاوروبية وضمان شريك دائم يعتبر دولة ممر لأنابيب الطاقة الجزائرية نحو دوائر جديدة على مسار المحيط الاطلسي) .

مـــراجـــعـــة الادبـــيـــات

من خلال مراجعة أدبيات الدراسة تبين أن هناك قدر لا بأس به من الدراسات التي تناولت موضوع الامن الاقتصادي الجزائري خاصة الشق الطاقوي ، وأغلب تلك الدراسات تتناول الاقتصاد العالمي وتوجهه نحو مجالات جديدة من الطاقة ،على غرار كل من الغاز والنفط حيث كان كل تركيزها محدد في اطار الجمع بين الموارد الطاقوية ومصلحة القوى الكبرى في تحقيق التوازن الطاقوي ، في حين أهملت التداعيات والانعكاسات الاقتصادية لموارد الطاقة في الاسواق الدولية على اقتصاديات الدول الناشئة او الدول غير الصناعية كالجزائر ، كما أهملت في تحليلها تشكل مفاهيم جديدة كأمن الطاقة الذي يدخل ضمن مقومات الدول وان أي تهديد لهذا البعد من شأنه تغيير خريطة الطاقة العالمية .

و من خلال ذلك لفت انتباهنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الاقتصادي الجزائري وكانت قيمتها العلمية إضافية باعتبارها دراسات أصيلة وتتسم بالجدة ، حاولنا أن نختار بعضاً منها كمرجعية في دراستنا هذه :

1. اطروحة دكتوراه لـ "**بوقصبة شريف**" بعنوان "**انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة : دراسة حالة شركة سوناطراك – الجزائر**" عام 2016 ، حيث تناول فيه الباحث اثار العولمة الاقتصادية على السياسات الاقتصادية للدول مع الاعتماد على مؤسسات العولمة من صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ، وذلك لتحليل البيئة الخارجية الدولية وتداعياتها على الامن الاقتصادي الوطني ، اضافة الى انه تطرق الى تطور شركة سوناطراك وصياغتها لإستراتيجية الاحتكار على قطاع المحروقات الجزائري ، ودورها في حماية الامن الطاقوي الجزائري ، عن طريق حسن تسويق المنتجات الطاقوية الجزائرية ، وكفاءة مجمع سوناطراك في التفاوض مع المستثمرين الاجانب وفق القاعدة 51/49 لكن الباحث ركز على التخطيط الاستراتيجي التسييري في شركة سوناطراك الطاقوية دون اعطائه اهمية للطاقات الاخرى او المؤسسات الاخرى التي تعنى بدراسة الطاقات المتجددة داخل الوطن ، ومن خلال دراستنا سنتطرق الى القرارات الوزارية الجديدة حول فتح مؤسسات تعنى بالطاقات المتجددة و طرق التنويع الطاقوي .

2. أطروحة ماجستير لـ "**شاكري قويدر**" بعنوان "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**" ،حيث تناول فيه الباحث ماهية الامن القومي في الدراسات الامنية ، وحدد طبيعة الامن المغاربي انطلاقا من السياستين الأورومتوسطية والأمريكية ، مع التركيز على حقبة ما بعد

11 سبتمبر ،وانعكاساتها على العلاقات الامنية ، السياسية ،الاقتصادية لمنطقة جنوب المتوسط ، لكن اقتصار الباحث على المعطيات الامنية دون ربطها بطبيعة المنطقة المغاربية وخصوصيتها وعلى طبيعة البنى المشكلة لها جعل الدراسة محدودة التقييم ، وعلى هذا الاساس انطلاقا من موضوع دراستنا سنتطرق الى الفكر الماركسي وتفسيره للمعطى الامني الذي سيحدد لنا بطبعه تركيبة الجزائر التي تعتبر دولة متوسطية .

3. أطروحة ماجستير لـ"**عبد المالك مباني**" بعنوان "**الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط والغاز الطبيعي : دراسة تحليلية استشرافية** "2008 ، تناول الباحث في اطروحته اهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي و تطرق الى اسواق المحروقات العالمية ضمن معادلتي الطلب والاستهلاك ، وربطها بالاعتبارات السياسية حيث يلعب هذا الاعتبار دور في تحديد السياسات البترولية والغازية للدول المنتجة مركزا على دور الاتفاقيات الخارجية للدول في تحديد مدى استقلالية أطراف المعادلة الطاقوية ، لكن الباحث ركز على امن الطاقة للدول الكبرى المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، وأهمل جزئية امن طاقة الدول المنتجة وحقوقها الانتاجية ، وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال دراستنا حيث سنركز على ازدواجية السياسات العالمية في تعاملاتها الافقية (القوى الكبرى) ، والعمودية (دول الشمال اتجاه الجنوب).

4. مقال لـ "**باسكال لورو**" **Pascal Lorot** بعنوان من **الجيوسياسة الى الجيواقتصاد** "**De la Géopolitique a la Géo-économie**" ، حيث اقر ان العولمة ساهمت في نقل اهتمامات الوحدات الدولية من اهتمامات محددة في الشق الامني و السياسي الى الشق الاقتصادي ، الذي اصبح يلعب دور محوري في تحقيق التوازنات الدولية ، واعتبر ان امريكا استطاعت تحقيق امن اقتصادي نتيجة امتلاكها لمخزون نفطي استراتيجي ، بحيث اصبح النفط مسألة ثانوية بالنسبة لها ، لكن الباحث اعطى الاولوية للاقتصاد الطاقوي الامريكي وقدراته ، وتغاضى عن حجم الانعكاسات السلبية لأسواق الطاقة على الامن الاقتصادي الامريكي ، وهذا ما يؤكده حجم الدعم العسكري الامريكي لمنطقة اسيا الوسطى "بحر قزوين" ، حيث تعمل امريكا على تطويق اهم المناطق الطاقوية في العالم لمنع القوى المحيطة من السيطرة على مصادر الطاقة .

5. مقال لـ **عبد الكريم شكاكطة** (المجلة الجزائرية للسياسات العامة – العدد 06 /2015) **سياسات التعاون الاوروبي الجنوب متوسطي في مجال الطاقة:واقع وانعكاسات** ، حيث قام الباحث بدراسة ملامح الاستراتيجيات الطاقوية الاوروبية تجاه الفضاء جنوب متوسطي بما فيها الجزائر، معتمدا على المنهج الاحصائي والمقاربة التاريخية ،لدراسة مدى تغير او استمرارية الدول الاوروبية في سياستها الطاقوية تجاه

منطقة جنوب المتوسط عامة ، و الجزائر خاصة ، حيث توصل في ورقته البحثية ان ايجاد الدول الاوروبية منافذ جديدة للطاقة سيعمل على تهديد الامن الطاقوي الجزائري ، لكن هذه الدراسة تفتقد للآفاق الاستشرافية من خلال عدم اعطاء ملامح مساعدة لتتخطى بها الجزائر سياستها الاحادية في الاعتماد شبه الكلي على موارد معينة التي كانت نتيجة غياب تصور بعيد المدى للتوجهات الخارجية الجزائرية في جانبها الاقتصادي .

تـــقســـــيم الـــــدراســـــة

تبعا لمقتضيات موضوع الدراسة "**البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية – الاوروبية بعد 2010 من منظور– جيوبوليتيكي**" وعملا على معالجة الاشكالية الرئيسية والإجابة على فرضيتها ، ونظرا لحجم عناصره تم الاعتماد على خطة منهجية تضمنت مقدمة وفصلين وخاتمة .

اين جاء الفصل الاول تحت عنوان: "**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات السوق العالمية**" الذي من خلاله سنحدد تركيبة امن الطاقة الاقتصادية على المستويين المفاهيمي والنظري مع التركيز على اهمية البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية ، والذي يضم بدوره مبحثين ومجموعة من المطالب المنضوية تحته :

ففي المبحث الاول تم تناول مفاهيم الدراسة "الطاقة ، الامن الطاقوي" وتحديد اطارهم الايتيمولوجي بالإضافة الى التركيز على المتغير الطاقوي كسلاح جديد في العلاقات الدولية ودوره في الاقتصاد العالمي ، بحيث ان اهمية المعطى الطاقوي استلزم من الحكومات تبنيه كأحد فروع السياسة الخارجية تنفيذا للخيارات الاقتصادية المتاحة وهذا ما سيتم تناوله في الاشارة الى السياسات الطاقوية للجزائر "الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية" .

كما سنتناول في مبحثه الثاني الاطر النظرية المفسرة للأمن الطاقوي (المنظور الواقعي ، الليبرالي والماركسي) وذلك لسهولة ضبط الموضوع والتحكم في متغيرات الدراسة ،فالمنظور الواقعي الذي يربط بين المحددات القومية للدول وطرق تأمين الامدادات الطاقوية سيعمل على تفسير السلوك الخارجي الجزائري في الاعتماد الحكومي على قطاع المحروقات من خلال سيطرة شركة سوناطراك على مشاريع الطاقة كما ان المنظور الليبرالي المشجع للانفتاح والشراكة والتعاون سيخدم اطار العلاقات الطاقوية الجزائرية–الاوروبية وسيضعها في اطار تكافؤ وتوازن القوى .

والمنظور الماركسي الذي يعتمد على التقسيم الطبقي للمستوى الدولي سيعمل على تفسير سبب غياب التنمية الاقتصادية في الاقليم الجزائري مقارنة بحجم علاقاتها ومصالحها مع الطرف الاوروبي .

في فصله الثاني والذي جاء تحت عنوان "**مدخل جيوبوليتيكي في فهم الرهانات الطاقوية الجزائرية – الاوروبية**" والذي سنركز فيه على اهمية الطاقة الجزائرية في الخريطة الاستراتيجية الاوروبية والذي بدوره يضم مبحثين ومجموعة من المطالب المنضوية تحته :

في مبحثه الاول سنتناول تركيبة الامن الطاقوي الجزائري وطبيعة الاقتصاد الوطني من حيث خريطتها الطاقوية ، ودور شركة سوناطراك في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مع التركيز على اهمية القاعدة الاقتصادية 51/49 والتي تجمع بين الامن والطاقة في تعاملاتها التجارية ، خاصة في ظل تموقع الجزائر ضمن مجال جغرافي غير مستقر ما يعرض امداداتها الطاقوية لخطر الارهاب الاقتصادي.

وفي مبحثه الثاني سنتناول طبيعة العلاقات الجزائرية – الاوروبية بناءا على المتغير الطاقوي مع تحديد نمطية هذه العلاقات على المستوى الاقتصادي ، مع التركيز على الطرح الجيو– اقتصادي في تفسير وتحليل المعطى الجيوبوليتيكي للطاقة الجزائرية في الخريطة الطاقوية الاوروبية ، وإن كانت المصالح نفسها تختلف المكاسب نتيجة امكانيات الطرف الاوروبي وقدراته الاقتصادية وقوته التفاوضية في المجالات الطاقوية استنادا الى نظرية الالعاب ، وكذا تحديد مدى تهديد خط الغاز الاسرائيلي للأمن الطاقوي الجزائري .

بالنسبة للخاتمة تطرقنا فيها الى تحديد اهم النقاط التي تطرقنا اليها في فصلي الدراسة في شكل نتائج توصلنا اليها في خضم تحليلنا للمضمون العام ، وتبقى العلاقات الجزائرية – الاوروبية ضمن القضايا الحيوية والمهمة في الاقليم المتوسطي ، وذلك لأهمية المنطقة المتوسطية من جهة و دور الامن الطاقوي في تحقيق مصالح الطرفين الجزائري والأوروبي من جهة اخرى .

الفصل الاول

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

في ظل تحديات السوق العالمية

مـــــدخـــــل للفصل الاول

تعتبر الطـاقة أحد أهم المحددات التي يتم من خلالها تصنيف الوحدات الدولية ، وذلك بناءا على أن مسار النظـام الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية يجمع بين مستويين : المستوى الأفقي الذي يمثل العلاقة بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة إضافة إلى أهمية دول العبور ، والمستوى العمودي الذي يجمع بين متعامليـن اقتصاديين لهما نفس الوزن الطــاقوي "علاقة منتج–منتج أو مستورد–مستورد". وعلى هذا الأساس تم توسيع القضـايا الأمنية لتشمل القضـايا الاقتصادية ، نظرا لدور ومكانة الاقتصاد في تغطية تكاليف الدولة على المستوى الداخلي والخارجي ، فظهرت دراسات أكاديمية أولت أهمية للبعد الطاقـوي في مسار العلاقات الدولية إلى درجة ربطـه بالمستـوى الأمني للدولـة ، فأصبحت بذلك الطـاقة تلعب دور إستراتيجي في تحديد أولويات الدول خاصة بعد نهاية الحرب البـاردة وتغير المحتوى النـظري (المرجعيات النظرية) والمحتوى القيمي (تداعيات العولمـة على المجالات السياسية،الأمنـية والاقتصادية) للواقـع الـدولي .

و من خلال هذا الفصل سنحاول ضبط مفاهيم الدراسة "الطـاقة ، الأمن الطاقوي" وأهميتـها في الاقتصاد الدولي ، إضافة إلى تحليل مفهوم الأمن الطاقوي بناءا على نظريات العلاقات الدولية (النظرية الواقعية ، الليبرالية والماركسية) مع التركيز على النموذج الطاقوي المزدوج (الطاقات المتجددة وغير المتجددة) نتيجة إمكانية إسقاطها على العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية ، مع توضيح إشكالية مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية في ظل وجود ملامح تراجع استقلالها الطـاقوي ، واعتمدنا في تقسيم هذا الفصل على النمـوذج التـالي :

المبـحـث الأول : مـاهـيـة الطـاقة في السـيـاسـة الخـارجـيـة للوحـدات الدوليـة

- المطلب الأول : مفـهوم الأمـن الطـاقـوي
- المـطلب الثـاني : المتـغير الطـاقوي ضـمن معـادلة الاقتصاد العالـمي
- المـطلب الثـالث : السياسات الطاقوية للجزائر

المبــحث الثــاني : الأمــن الطاقــوي من منظــور نظريات العــلاقــات الدوليــة

- المـطلب الأول : النظرية الواقعية وأمن الطــاقــة
- المـطلب الثـاني : النظـرية الليبـرالـيـة وآفـاق التـعاون الطــاقــوي
- المـطلب الثـالـث : النظـرية الماركسـية وإشكالـية التبعـية الطاقويــة

المبحث الاول : اهمية الطاقة في السياسة الخارجية للوحدات الدولية

في هذا المبحث سنحاول التطرق للإطار "المتغير الطاقوي" من حيث التعريف والأهمية في العلاقات الدولية ، والدور الذي تلعبه الطاقة على المستوى الاقتصادي الدولي ، مع الإشارة إلى مركزيتها في التوجه الخارجي الجزائري ،وعليه قمنا بتقسيم هذا المفاهيمي في دراسة المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول : مفهوم الأمن الطاقوي

تعتبر الطاقة تلك الوسيلة المهمة التي تجعل البشرية في طريق الاستمرارية والديمومة ، وتصنف إلى عدة فئات حسب كل مجال علمي ، بحيث نجد الطاقة الكيميائية الشمسية ، النووية ، الحرارية ، الميكانيكية الكهربائية ، الضوئية[1] وغيرها من الأبعاد الطاقوية التي تهدف إلى تحقيق التوازن في تركيبة الكون ، وانطلاقا من هذا المطلب سنحاول تحديد المجال الطاقوي الذي سنعتمد عليه في تحليل موضوع دراستنا ثم ننتقل إلى مرحلة تصبغ الطاقة بالاعتبارات الأمنية ودورها في خلق التوازنات على المستوى الدولي أو العالمي .

- **الفرع الأول : الطاقة سلاح جديد في مسار العلاقات الدولية**

سابقا احتكرت الأدوات العسكرية الأولوية في العلاقات الدولية ، التي كانت دائما تأخذ النمط التصادمي–الصراعي ، لكن مع بروز الطموحات الطاقوية للدول أصبحت هذه الاخيرة تعتمد على الطاقة كورقة للتفاوض ، والمساومة في السوق الاقتصادية الدولية .

ومن بين التعاريف التي تم إطلاقها على مصطلح "الطاقة" نجد :

–"Thomas Young" الرائد الأول لاستخدام كلمة طاقة وذلك عام 1830 ،حيث استعملها في أغراض محددة بالذات تتعلق أساسا بالموارد التي تحقق الرفاهية للكائن البشري ، وكلمة Energy مأخوذة من الكلمة اليونانية Energos بمعنى القدرة على القيام بعمل معين "[2].

– الطاقة هي "القدرة على انجاز عمل ما" ، وبذلك تعني القدرة والحتمية التي لا يمكننا الاستغناء عنها لاسيما في ضوء النمو والتوسع الاقتصادي ، والحضاري الذي يشهده عالمنا اليوم ، ومن هنا ارتبط

[1] – حسان صادق حاجم ، التنافس الامريكي–الصيني على الطاقة في افريقيا (ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2020) ، ص.ص (18–20) .

[2] – عبد الوهاب عبد المنعم ، محمد أزهر سعيد السماك ،محمد امين آزاد ، جغرافية النفط والطاقة (بغداد:منتدى اقرا الثقافي ،1981) ، ص 23.

مفهوم الطاقة بمدى قدرة الحضارات الحصول على كينونتها باعتبارها الوقود الأساسي لأي نظام إنتاجي عالمي[1].

– وفي أدبيات العلاقات الدولية هناك فئتان من الطاقة : الفئة الأولى هي الطاقة التي تعرف بالطاقات المخزنة المستخرجة من آبار الوقود الأحفوري (نفط،غاز طبيعي،فحم) والفئة الثانية تتمثل في الطاقات البديلة أو المتجددة التي تتولد عبر آليات طبيعية (الشمس،الرياح) [2].

– تحديد مصطلح الطاقة الأكثر أهمية على المستوى الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى ، لاقترانه بعدة اعتبارات أهمها معرفة طبيعة أهداف الدولة من استخراجها لمختلف الموارد وطرق تسويقها ، بمعنى بناء سياستها العامة وفق نموذجي الاستيراد أو التصدير ، فالدول العربية تعتمد على ضرورة وجود ثلاثية المياه الطاقة والغذاء لتحقيق تنميتها المستدامة[3].

والطاقة التي تعتمد عليها الدول العربية بشكل واسع هي نموذج الطاقات الناضبة التي لا يمكنها تغطية تكاليفها ، على عكس الدول الغربية التي اعتمدت على نماذج الدمج الكامل بين النمطين المتجدد وغير المتجدد كنوع من القرارات الرشيدة لتغطية حاجيات مختلف الأجيال .

– بالرغم من عدم وجود تعريف موحد للطاقة ، إلا أنه يمكن اعتبارها "ذلك المركب الحيوي الذي من خلاله تعمل الدول على تحقيق تنميتها المستدامة ، وزيادة قدراتها الإنتاجية في مختلف المجالات".

والطاقة التي تعتبر جد مهمة في العلاقات الدولية ، والتي تعمل الدول من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي في تركيبتها الطاقوية تتمثل في الطاقة الناضبة (تندرج ضمن مجال الفئة الأولى) فالدول تسعى إلى الحصول على هذه الموارد عن طريق عقد شراكات مع الدولة المنتجة أو بواسطة بسط نفوذها ومحاولة السيطرة على مناطق تحتوي على هذه الموارد الإستراتيجية .

ومن هنا ظهرت مقاربة الدول الريعية الذي يقصد به اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط ، ما يجعل اقتصاد هذا البلد في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية .

حيث يعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور "**صبري زاير السعدي**" الاقتصاد الريعي النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كليا

[1]– حسان صادق حاجم ، مرجع سابق ، ص.ص 16–17.

[2] – لودفيك مون ، الطاقة النفطية و الطاقة النووية الحاضر و المستقبل ،ترجمة مارك عبود (الرياض :فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ،2014) ص 10.

[3] – الامم المتحدة بيروت ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"ESCWA"،"الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية"، تقرير عام 2015 ، ص 4–5 .

(الطاقات الانتاجية والإحتياطيات) للدولة ، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة ، والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام وأكثر من 50 %من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)[1] .

وعليه أصبحت الطاقة سلاح إستراتيجي في المجتمع العالمي ،بحيث تعتمد عليها الدول الريعية كمصدر دخل للميزان التجاري الداخلي ، وسلاح تحصل من خلاله على المواد الأساسية التي تحقق لها الاكتفاء المحلي ، وتعتمد عليها الدول الصناعية كأداة لاستمرارية عجلتها الاقتصادية والتجارية .

ويمكننا ضبط طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية–الأوروبية ، عن طريق اعتبار أن الجزائر دولة ريعية مصدرة للنفط والغاز للدول الأوروبية بالدرجة الأولى لكون أن دول الضفة الشمالية للمتوسط دول صناعية استهلاكية لمصادر الطاقة الأحفورية ، من جانب آخر نجد أن الجزائر تعاني من مسار غير متوازن في ميزانها التجاري ، والذي يمكننا تأكيده من خلال نماذج المرض الاقتصادي الهولندي*(ظهور مصطلح نقمة الموارد الذي يتماشى مع نظرية المرض الاقتصادي الهولندي)[2]

- **الـفـرع الثـاني : الأمـن الـطـاقـوي وإشـكـاليـة تحـقـيـقه بـين الوحـدات الـدولـية**

الأهمية الجيوبوليتيكية للطاقة ظهرت بعد دراسة أجراها كل من "Melvin A.conant" و" Fern Gold" عام 1978 ، في مقال بعنوان "**جيوبولـيتيكية الطاقة**" Geopolitics of Energy حول التداعيات والتجاذبات السياسية على المجالات الإستراتيجية من الناحية الطاقوية ، وأن أولوية العلاقات السياسية الدولية تتمثل في وصول الوحدات الدولية إلى المواد الخام .

حيث تغير المنظور العام لطريقة الحصول على الموارد الطاقوية من المساهمة العسكرية في حماية مناطق الطاقة ، إلى اعتبار أن عالم اليوم هو عالم مبني على التغيرات الجغرافية التي تحدث على مستوى الأقاليم[3] ،بحيث يمكننا في هذا الإطار الدمج بين الطرح الجيوبوليتيكي وطرح الجغرافية السياسية

---

[1]– صالح ياسر ،النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثائية المستحيلة–حالة العراق– (بغداد :مؤسسة فريد ريش ايبرت–الاردن والعراق ،2013) ص 5.

[2]– سيدي محمد شكوري ،"وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2012/2011) ، ص 12.

*– نماذج المرض الاقتصادي الهولندي ظهرت ابتداء من سنوات الستينات في اعقاب التجربة التي شهدتها هولندا في الفترة الممتدة 1959–1975 بحيث تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي فهذا النموذج تتلخص اعراضه في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الاخرى (بناءا على المرجع الذي سبق الاعتماد عليه :سيدي محمد شكوري ص 12).

[3] - Jianhua Yu and Yichen Dai, "Energy Politics and Security Concepts from Multidimensional Perspectives", Journal of Middle Easten and Islamic Studies (In Asia) ,17 July 2018 ,P 94.date of viewing 10/04/2021 ,at time: 18.30 ,got it : https://2u.pw/8WnGb.

إذ تسعى الدول الحصول على إمدادات طاقوية دائمة وآمنة مع المناطق التي تعتبرها مصدر لتأمين حاجياتها الطاقوية .

إذ يختلف تعريف أمن الطاقة من دولة لأخرى ، حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية في العلاقات القائمة بين المنتخبين والمستهلكين في المجال الطاقوي ، حيث يرجع "**دانييل يورغن**" Daniel Jurgen في مقال له تحت عنوان "**ضمان أمن الطاقة**" المفهوم إلى الحرب العالمية الأولى ، اين اتخذ اللورد "**ونستن تشرشل**" Winston Churchill قرار تاريخي بتحويل السفن الحربية البريطانية من الفحم إلى النفط ، ويعد W. Churchill أول من طرح تعريف لمصطلح أمن الطاقة على أنه يكمن "في التنوع والتنوع وحده ".

– وعرفت **الامم المتحدة** أمن الطاقة سنة 1999 بأنه الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات ، بأشكال متعددة ، بكميات كافية وبأسعار معقولة .

– وعرفت **الوكالة الدولية للطاقة** الأمن الطاقوي بأنه تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة .[1]

– الأمن الطاقوي بالنسبة لكل من **اليابان وكوريا الجنوبية** هو تأمين الكميات الكافية من النفط والغاز الطبيعي المسال ، بأسعار مناسبة للحفاظ على قدراتها الصناعية التنافسية ، وترى كل من الصين والهند أن أمن الطاقة هو قدرة السكان الحصول على خدمات الطاقة الحديثة من أجل التنمية المستدامة والاستقرار السياسي[2].

وتتمثل أبعاد الأمن الطاقوي في حماية الممتلكات والبنية التحتية ، وسلاسل الإمداد ومسارات التجارة ومدى الوصول إلى موارد الطاقة ، والحصول عليها أمر في غاية الأهمية ، ومدى وجود خطط بديلة في حالة تعرض المنشآت المصممة للاضطرابات والحالات الطارئة بالإضافة إلى المساعدة في حفظ التدفق الثابت للإمدادات ، وكذلك مدى تشجيع السياسات المحلية (بالنسبة للدول المنتجة للطاقة) للمناخ الاستثماري .

[1]– أميرة بعزيز ،"السياسات الطاقوية ومعضلة الامن البيئي الجزائر أنموذجا " ،مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة مقارنة (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2017–2018) ، ص.ص 15–16.

[2] – الامم المتحدة نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"ESCWA" ،"التعاون الاقليمي وامن الطاقة في المنطقة العربية " ، تقرير عام 2015 ، ص 2 .

فمفهوم الأمن الطاقوي يختلف بين الدول المصدرة للطاقة و الدول المستوردة ، فهذه الاخيرة تفكر في أمن الإمداد ، أما الدول المصدرة يتحدثون عن أمن الطلب باعتبار أنهم يعتمدون على صادرات النفط والغاز لتوليد النمو الاقتصادي وتأمين قسم ضخم من عائدات الحكومة)[1].

هنا تجدر الإشارة إلى أن مناطق العبور تمثل إحدى الإشكالات الرئيسية في تأمين الإمدادات الطاقوية ، بحيث أن هناك العديد من طرق النقل العالمية للطاقة[2] Transit Countries(طرق النقل تتعلق بالمسافة بين المنتج والمستهلك إضافة إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة الطاقوية ،مثلا منطقة بحر قزوين المتواجدة ضمن إقليم محتدم الصراع في آسيا الوسطى بين روسيا ودول حلف الناتو والصين حيث يشكل تهديد بإمكانية تغيير الخريطة الجيوبوليتيكة* للمنطقة ، وهذا ما سيشكل قلق مستقبلي على أمن الإمدادات الطاقوية إلى روسيا ، الصين والدول المنضوية تحت حلف الناتو) .

ومن هنا يتضح أن مفهوم الأمن الطاقوي لم يتم ضبطه بعد وذلك لكونه مرتبط بتغيرات وتطورات البيئة الدولية على المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والأمنية لكن النقطة المشتركة بين مختلف الوحدات في مسألة الأمن الطاقوي هي الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي[3] واحتكار سوق الطاقة العالمي ومن صور المنظمات الدولية التي لها منظور مشترك للأمن الطاقوي نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* .

المـطلـب الثـاني : المـتـغيـر الطاقوي ضـمن مـعادلـة الاقـتصاد العـالمـي

تعتبر الطاقة عصب الاقتصاد العالمي ،وذلك ما جعل الواقع الدولي في تجاذبات مستمرة حول الحصول على الموارد الطاقوية التي تكفل للدول الكبرى استمرارية السيطرة على الأقاليم ، ومن خلال هذا المطلب سنتوصل إلى نتيجة فحواها أن أهمية الأقاليم تقاس بمدى امتلاكها للمصادر الطاقوية ، خاصة

---

[1] – دانييل يرغن ، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الثالث ،ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد (قطر :منتدى العلاقات العربية والدولية ،2015) ، ص.ص 392–393.

[2] - Energy Charter Secretariat, International Energy Security, 2015 ,p16 , date of viewing 10/04/2021 ,at time: 21.30 ,got it : https://2u.pw/zwHSS .

[3] – لقمان عمر محمود النعيمي ،"دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي" ،مركز الدراسات الإقليمية ،25 فيفري 2018 ،ص 16، تاريخ الاطلاع 10/04/2021، الساعة : 22:30 ، متحصل عليه :https://2u.pw/mTOpN .

*– الخريطة الجيوبوليتيكية : يقصد بهذا المصطلح المناطق التي تدخل ضمن أولويات الفكر الاستراتيجي العالمي ،والتي تمتلك مواقع ذات أهمية على المستوى الجغرافي وذات قيمة طاقوية على المستوى الاقتصادي ،بحيث تعمل القوى الكبرى المسيطرة على التبادلات الاقتصادية ضمان حصولها على مصادر طاقوية متنوعة عن طريق عقد مجموعة من الشبكات مع مختلف المناطق.

*– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : تأسست في 30 سبتمبر 1961 أحلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي 1948 وتضم هذه المنظمة توليفة من الدول الأوروبية وغير الأوروبية ذات التوجه الاقتصادي الحر ،وتتمثل أهدافها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تطرحها العولمة ،وكذا تأمين حاجياتها الطاقوية ومواجهة التحديات الجيوسياسية على مصادر الطاقة الأولية (النفط،الغاز،الفحم) فمسار المنظمة يؤكد على مدى ترابط القضايا الاقتصادية بالمجال السياسي و الجغرافي ،(للاستزادة أكثر يمكن الاعتماد على مقال **(la sécurité d'approvisionnement énergétique et le rôle du nucléaire ,page 2-10).**

النفط والغاز ومستوى مخزونها وهذا ما يعزز فكرة التنافس والتصادم على أهم المناطق الطاقوية في العالم وكذا الدور التي تلعبه الطاقات الجديدة في تغيير الخريطة الجيوسياسية للعلاقات الدولية .

➢ **الفرع الأول :جغرافية النفط والغاز في الخريطة الاقتصادية العالمية**

يتم نقل مصادر الطاقة الأحفورية عبر سلسلة طويلة من العمليات ، التي تتأثر بموقع الاستخراج وبعده عن منفذ التصدير، فوجود مصادر الطاقة بالقرب من الموانئ وشبكات الطرق يعطي الفرصة لتصديرها بتكلفة مقبولة ، كما أن مد أنابيب نقل البترول والغاز عبر مناطق تتميز بجغرافية قاسية تضع أعباء مادية على كاهل المستثمرين في مشروعات الطاقة ، بالإضافة إلى جغرافية استخراج البترول[1] سواء في المناطق النائية أو في أعماق البحار، من هنا تعطي الجغرافيا بعد هام لموارد الطاقة ومدى إمكانية الاستفادة منها.

1 – جغرافيـة النـفـط :

النفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة ، لكنه ليس سلعة ككل السلع لأن إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي له تأثير ضخم سياسيا واقتصاديا ، ويؤثر في مصالح جهات وأطراف كثيرة أهمها الدول المنتجة ، الشركات المستثمرة والدول المستهلكة[2].

ووفق معيار التوزيع الجغرافي لموارد الطاقة فإن هناك دولا تملك ثروات في حين تفتقر دول اخرى إلى الثروات التي تساعدها على تنمية اقتصادياتها ، ولهذا لما افتقر الأوروبيون لهذه الثروات قاموا بشن حروب وخاضوا مجموعة من التوسعات في كل من إفريقيا ، آسيا ، أستراليا والأمريكيتين ، وهذا للاستفادة من إعادة تصنيع هذه المعادن والثروات وبيعها مرة أخرى للدول الضعيفة أو المالكة .

[1] – محمد مصطفى الخياط ، الطاقة لعبة الكبار ما بعد الحضارة الكربونية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، 2013) ، ص.ص 28–29.

[2] – قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) (دمشق : منشورات الهيئة العامة للكتاب،2010) ص 27.

الخريطة رقم (1) : توضح أهم المناطق الجغرافية التي تحتوي على إحتياطات نفطية لعام 2019 من بينها الجزائر وهذا ما يعكس أهمية النفط في العلاقات الدولية

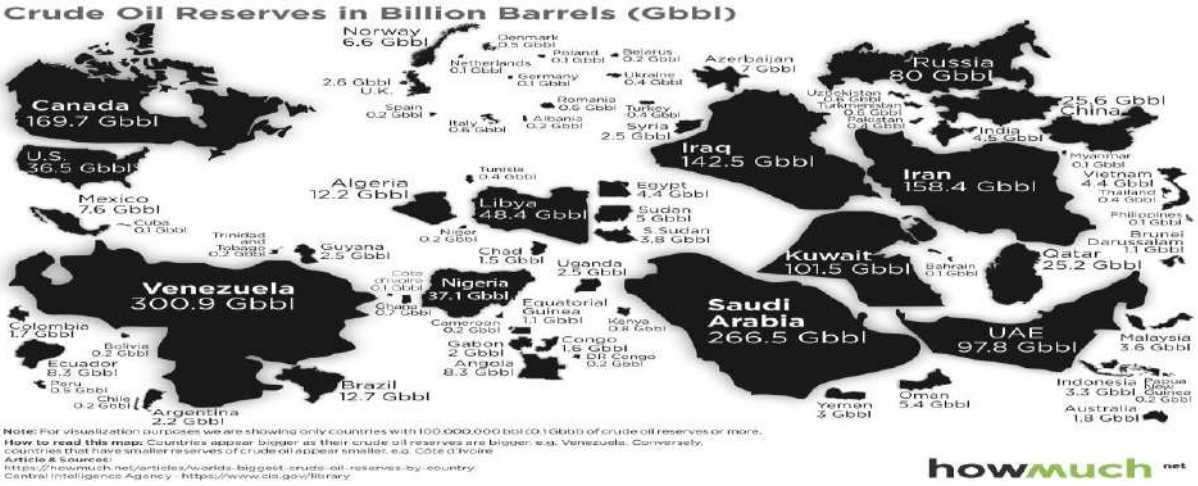

المصدر : https://2u.pw/HAVpr

2 – جـغرافيـة الغـاز :

يعتبر الغاز أحد أهم المصادر غير المتجددة لإنتاج الطاقة في العالم ، ويصنف ضمن مصادر الطاقة الأحفورية ، حيث يحتل المرتبة الثانية من بين مصادر الطاقة البديلة للبترول ، حيث كانت الانطلاقة التجارية الفعالة للغاز الطبيعي إبتداءا من سنة 1920 ، حيث تم تركيب العديد من أنابيب النقل في الولايات المتحدة الامريكية لتوزيع الغاز من أماكن الاكتشاف والاستخراج إلى أماكن الاستهلاك ويعتبر وقود مثالي من الناحية البيئية ، وتتمثل أهميته في أنه يستخدم في العديد من المجالات الحيوية ويتفاوت هذا الاستخدام من بلد لآخر لأسباب فنية واقتصادية ، (مثل توفر البنية الأساسية والاستثمارات الضرورية ،حجم السوق وعدد السكان[1]) .

***الأسواق العالمية للغاز الطبيعي :**

1– **سوق أوروبا الغربية والوسطى :** تمثل أوروبا الغربية والوسطى بالإضافة إلى دول الإتحاد السوفيتي سابقا أكبر هذه الأسواق ، وتغطي الصادرات المنقولة بخطوط الأنابيب من هذه الدول جزء كبير من عجز أوروبا تغطية حاجياتها من الغاز الطبيعي ،كما تمثل الإمدادات من الجزائر مصدر آخر من مصادر الغاز لأوروبا .

2– **سوق أمريكا الشمالية :** تشمل هذه السوق كندا و الولايات المتحدة الامريكية حيث ان هذه الاخيرة تلعب دور المصدر للغاز الطبيعي المسال إلى كل من اليابان وتستورده من الجزائر ، مصر ونيجيريا .

[1]– نصر الدين ساري ، "إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على قطاع الغاز الطبيعي) "، رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة (جامعة فرحات عباس سطيف : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011/2010) ، ص.ص (13–22) .

3- **سوق آسيا المحيطية** : تتمتع منطقة آسيا المحيط الهادي بسجل من النمو الهائل لهذه السوق من حجم الواردات الضخم من الغاز الطبيعي المسال ، وهي تحتوي على ثلاثة مستوردين رئيسيين (اليابان،كوريا الجنوبية وتايوان) وهناك بعض الدول التي تعتمد بصورة رئيسية على الإمدادات الداخلية من الغاز(استراليا ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان و تايلاند) كما تعتمد المنطقة على غاز دول الخليج العربي[1] .

الخريطـة رقم(2) : توضح الـدول المنـتجـة للـغاز الطبـيعي 2019

المصدر : https://2u.pw/0LXeY

➢ **الفرع الثـاني :مسـتقبـل الطـاقـة الاحفـورية فـي ظـل بـروز طـاقـات بديلـة**

ظهرت مقاربات إمكانية نفاذ الطاقات غير المتجددة ، وذلك من خلال عدة تحاليل على أرض الواقع التي أثبتت إمكانية نفاذ النفط والغاز على المديين المتوسط والبعيد نتيجة الاستهلاك المفرط لهذه الطاقات الناضبة ، وما عزز هذا الطرح هو نظرية الذروة النفطية (نموذج هوبرت) حيث ظهرت هذه النظرية من خلال الدراسات التي قام بها الجيولوجي الأمريكي **هوبرت** Hubert ، والذي يعد أول من اكتشف قواعد استنزاف الموارد الناضبة غير المتجددة ومن بينها البترول ، بحيث تكمن أهمية العمل الذي قام به إلى توقعه المثير للجدل الذي أعلنه سنة 1956 حول وصول إنتاج النفط في الولايات المتحدة ذروته في أوائل السبعينات وتعتبر نظريته واحدة من أهم وأبرز النظريات فيما يخص ذروة النفط حيث لاحظ أن اكتشاف حقول النفط يميل إلى إتباع منحنى على شكل جرس ، ويرجع ذلك إلى أن الكمية من النفط تحت الأرض محدودة في أي منطقة[2] وهذا ما جعل الدول تلجأ الى البحث عن وسائل جديدة مسالمة للبيئة ومصادر متجددة قادرة على تحقيق تنمية مستدامة مستقبلا .

[1] – عبد المالك مباني ،"الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط والغاز الطبيعي:دراسة تحليلية إستشرافية) "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي) (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007-2008) ، ص.ص 84-85-86.

[2] – جعفر حمزة ،"آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة (جامعة فرحات عباس سطيف 1 :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2017-2018) ، ص 53.

ان الطاقة المتجددة والمستدامة هي الطاقة المتولدة من المصادر الطبيعية مثل ضوء الشمس،الرياح ،المياه ،الأمطار وحرارة جوف الارض ، ففي العام 2006 بلغت نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة بحدود 18 % من الطاقة الكلية المستخدمة على سطح الأرض[1]

وتتمثل أهم أنواع الطاقات المتجددة في : الطاقة الشمسية (تعتبر جد مهمة في مجال الكهرباء) طاقة الرياح (و هي الطاقة المستمدة من حركة الرياح تستخدم بالأساس لإنتاج الطاقة الكهربائية وإلى درجة أقل طاقة ميكانيكية تستخدم في عدد كبير من التطبيقات) ، الطاقة الجوفية (وهي الطاقة المستمدة من حرارة جوف الأرض والتي عادة ما تكون على شكل ماء/بخار ، وتستخدم الطاقة الجوفية حاليا في دول عديدة في العالم في بعض الاستخدامات الحرارية المباشرة منها تدفئة المنازل وفي أحواض السباحة والمنتجعات السياحية والصحية وتم في عام 1904 بناء مشروع تجاري في العالم لتوليد الطاقة الكهربائية في إيطاليا) ، الطاقة المائية (وهي الطاقة المستمدة من حركة المياه المستمرة ، والتي لا يمكن أن تنفذ)[2]

فالواقع الدولي اليوم استلزم ضرورة الاعتماد على طاقات متجددة مسالمة للبيئة ومحققة للتنمية المستدامة ومن جهة أخرى تخفف من حدة الصراعات الدولية على مناطق الطاقة الاحفورية .

المـطلـب الثـالـث : السـياسات الطـاقـويـة للـجـزائـر

باعتبار أن الجزائر دولة ريعية تعتمد على معادلة التصدير مقابل تغطية خزينة الدولة ، فبذلك نجد أن الطاقة تدخل ضمن محددات سياستها الخارجية ، ومن خلال هذا المبحث سنركز على مدى أهمية الطاقة لتحقيق الأمن القومي الجزائري ،ودور الدبلوماسية الطاقوية في أجندات السياسة الخارجية الجزائرية

- **الفـرع الأول : الأمـن الـطاقـوي فـي المنظـور القـومي الجـزائـري**

السياسة الخارجية هي مجموع السلوكيات التي تبديها الدولة في مجالها الخارجي والتي تهدف من خلالها حماية مقوماتها وتكييف محدداتها وفق تغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ، حيث نجد ان لكل دولة خصوصيتها وطريقة تعاطيها مع مختلف القضايا الدولية لاسيما القضايا الاقتصادية والتجارية التي تعتبر أولوية في صنع قراراتها الخارجية .

ويعتبر النفط من بين أكثر الموارد إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين ، باعتباره أهم مورد حيوي للطاقة ودوره في تحقيق الأمن القومي ، وفقا لذلك أصبح أمن الطاقة قضية ذات بعد إستراتيجي وطني لكل المجتمعات الصناعية .

---

[1] – محمد وكاع ،"هندسة الطاقات المتجددة و المستدامة" ، جامعة فيلادلفيا ،ص 116. تاريخ الاطلاع 2021/04/13 ، الساعة :10.30 ، متحصل عليه :https://2u.pw/VZLoZ .

[2] – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ،"واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية " ، افريل 2019 ،ص.ص 2-4-5-6.

تسعى الجزائر إلى انتهاج سياسة طاقوية فاعلة ، تساهم في زيادة الانتاج والتصدير بالشكل الذي يضمن حصتها في الأسواق العالمية سواء الأوروبية أو الأمريكية، بالإضافة إلى سعيها لفرض نفسها كإحدى الدول النفطية الفاعلة ما يساعدها على ضمان أمنها واستقرارها الداخلي ،[1] ويعتبر تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 بمثابة الانطلاقة الأولى للتبلور الحقيقي للسياسة الطاقوية في الجزائر من خلال إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات التي تعمل على تنظيم الصناعة الغازية والبترولية، وعليه تم عقد حوالي 25 اتفاقية بين الشركة البترولية الجزائرية سوناطراك ، وشركات عالمية وذلك في مجال الاستكشاف البحث والتنقيب عن البترول والغاز في الفترة 1971-1985[2]، حيث لعب الأمن الطاقوي دور بارز في تنمية الاقتصاد الجزائري ، حيث اعتبر القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بحيث وضعت الجزائر إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على تقويم قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية كنوع من الاستقلالية الاقتصادية.

إن توفر مصادر الطاقة يعتبر عاملا أساسيا في رسم سياسة أي دولة ، لما له من تأثير كبير على تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول ، وذلك من خلال توظيف تلك الموارد إما بشكل مباشر(لجوء هذه الدول إلى وقف الإمدادات أو التهديد بوقفها) أو غير مباشر(تأثير امتلاك موارد الطاقة على مكانة الدولة إقليميا وعالميا) .

حيث يتخذ توفر الدول على هذه الموارد طرحين أساسيين :

- طرح إيجابي (ما توفره للدول من مصادر مالية ضخمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ويساعدها في خلق مكانة معتبرة في النظام الدولي كما تسمح لها بالتحرك والقيام بنشاط دبلوماسي والمشاركة بفعالية في المنظمات الدولية والإقليمية ، وأيضا يسمح لها بالمساهمة في تقديم المساعدات في كل الأزمات والكوارث التي تشهدها دول العالم) .

- طرح سلبي : (التحديات الداخلية كسوء التسيير و الفساد السياسي ، و التحديات الخارجية من استهداف البنى التحتية للنفط خاصة الانابيب النفطية و محطات الضخ) [3] .

بالإضافة الى ظهور اشكالية الدول التي تعتمد فقط على مصادر الطاقة دون أي تنويع في اقتصادها ما يجعل وضعيتها التنموية غير مستقرة ، حيث تعتمد الجزائر في أمنها الطاقوي على المصادر التقليدية للطاقة بصفة أساسية (البترول ، والغاز الطبيعي) مع الأخذ بعين الاعتبار تدهور أسعار النفط في المرحلة الحالية ، كل هذه المتغيرات تجعل الدولة الريعية في الجزائر تواجه تحديات صعبة لكي

---

[1]- صبرينة مزياني ،"مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري" ، تاريخ الاطلاع 2021/04/15 ، الساعة 22.45 ، متحصل عليه : في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية Https://democraticac.de/?p=47399 .

[2] - صباح براجي ،"دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة" ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة (جامعة فرحات عباس سطيف 1 :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011-2012) ، ص 146.

[3]- الوليد ابو حنيفة ،"الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية للدول المصدرة والمستوردة للطاقة دراسة في المفهوم و الأبعاد" ، تاريخ الاطلاع 2021/04/16 ،الساعة 17.00 ،متحصل عليه :في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية Https://democraticac.de/?p=42440 .

تحافظ على بقائها واستمراريتها ، وفي ظل هذه الظروف ستجد السلطة الحاكمة نفسها مجبرة للبحث عن البديل المناسب لضمان ديمومة الاقتصاد الريعي الذي يتمتع بدور مركزي كركن أساسي من أركان النظام السياسي في الجزائر ، باعتباره وسيلة لاحتكار السلطة ، ومصدرا أساسيا للتحكم في رسم السياسات العامة ، وموردا لهندسة اللعبة السياسية وفق منطق شراء السلم الاجتماعي وهيمنة الدولة على المجتمع مما يجعل شرعية النظام تعتمد على توزيع الريع وليس الانتخابات الشفافة والفاعلية في الأداء[1].

➢ **الفـرع الثـاني : الدبلوماسـية الطاقويـة في السـياسـة الخـارجيـة الجـزائريـة**

الدبلوماسية الطاقوية هي الشكل الحديث لتطور الدبلوماسية الخارجية للدولة بحيث ان هناك من يطلق عليها مصطلح "دبلوماسية القرن الواحد والعشرين " لما لها اهمية استراتيجية في تنمية الاقتصاد الاجمالي للدولة ، وخلق انتعاش في المؤسسات الاقتصادية ، لكن فتح الدولة مجال المفاوضات والتجارة الخارجية في قضية الطاقة الاحفورية (النفط و الغاز) على حساب الطاقات الاخرى يخلق لها نوع من العجز في تسيير شؤونها الخارجية وهذا ما ينعكس على مستوى نجاعة دبلوماسيتها الطاقوية ، وفي اطار الدبلوماسية الطاقوية نتحدث اساسا على متغيرين اساسيين (امن التوريد وامن الوصول الى الاسواق الخارجية) وهناك من يضيف اعتبار اخر يتمثل في تأمين شبكة العبور، وتظهر ملامح الدبلوماسية الطاقوية في حجم المفاوضات والاتفاقيات التي تقوم بها الدولة المنتجة والمستهلكة ودولة العبور وذلك تعزيز لمبدأ التعاون الدولي و المحاصصة بالفائدة لجميع اطراف المعادلة .

وللدبلوماسية الطاقوية مسارين (مسار ايجابي وهو تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول و محاولة خلق سبل التفاهم بين الاطراف الدولية ، و مسار سلبي يتمثل اساسا في ظهور مصطلح التلاعب الاستراتيجي لـ"**ادم ستولبيرج** Adam Stulberg الذي عرفه على انه محاولة اعادة هيكلة الهدف الرئيسي بما تمنحنا اياه البيئة المحيطة وخلق بؤر المخاطر للطرف الاخر بمعنى ان تستعمل الدولة الخيارات السياسية للضغط على عملية صنع القرار على عكس الدبلوماسية القسرية التي تتضمن التهديدات المباشرة ، فالدبلوماسية الطاقوية بمفهومها السلبي هي جعل الدولة الاخرى تخضع لاملاءات الدولة المركز دون التسبب بأزمة)[2].

بالرغم من انه لا يوجد اجماع بين الباحثين حول ضبط مفهوم الدبلوماسية الطاقوية ، إلا انها بشكل عام هي استخدام السياسة الخارجية لتأمين الوصول إلى إمدادات الطاقة في الخارج بشكل ثنائي

[1]– لقرع بن علي ،"استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعية" ، تاريخ الإطلاع 2021/04/16 الساعة 18.05 ،متحصل عليه : في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية . Https://democraticac.de/?p=43849

[2]- Guillaume Mascotto ,"La Diplomatie Energétique De La Russie Envers La Chine Manipulation Stratégique Ou Vulnérabilité Négligée",Thèse de maitrise en Science Politique, Université du Québec a Montréal ,novembre 2010 , p.p :10-12-13 .

مع الحكومات ، وهذا يوحي لنا بان الدول هي الوحدات الاساسية المفوضة لممارسة هذه الدبلوماسية[1] وذلك باعتبار ان الدول هي من تعطي صلاحيات لشركاتها الخاصة للعمل في اطار توريد الدول بالطاقة فتعتبر بذلك الطاقة اهم ادوات السياسة الخارجية ، بحيث ان حفاظ الدولة على امنها الطاقوي والنفطي يندرج ضمن اولويات دبلوماسيتها الطاقوية .

وتشير دبلوماسية الطاقة الى كل نشاط دبلوماسي يرمي الى تعزيز الوصول الى موارد الطاقة ومواردها مهما كان نوعه لتلبية الحاجيات من المواد الهيدروكربونية التي تعتمد عليها في الحاضر وتسيير الاثار المترتبة عليها على الثروة الوطنية ، والقوة الجيوسياسية والنفوذ و ذلك عن طريق :

– تعزيز استقرار الامدادات العالمية للطاقة (الحفاظ على العرض و السعي الى ايجاد خيارات بديلة للطاقة (بذل جهود دبلوماسية واسعة النطاق لمواصلة امدادات النفط) .

– ومحاولة الانخراط في المنتديات الدولية كسياسة لتعزيز الامن الطاقوي .

و كتعريف اجرائي لدبلوماسية النفط كاقتراب منهجي لتحليل الدبلوماسية الطاقوية للسياسة الخارجية الجزائرية هي مجمل الوظائف الدبلوماسية من جملة اللقاءات،الاجتماعات،الوساطات و الزيارات التي قامت بها الدول النفطية والمنتجة والمصدرة الى غيرها من الفواعل غير الرسمية في قطاع الطاقة بهدف تغيير او المحافظة او تعديل استراتيجية السعر او السوق او الانتاج او الامداد او العبور النفطي[2] .

حيث تقوم الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على البعدين الطاقوي والاقتصادي لضمان تسويق مواردها (النفط والغاز الطبيعي) على المدى البعيد ، وأيضاً لجلب الاستثمار الأجنبي الذي يضمن توفير مناصب شغل ، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة المتطورة وإقامة منطقة تبادل حر بينها وبين الاتحاد الأوربي يمهد لها الطريق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، ومزيد من الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ، كما أن هناك أبعاد أمنية تتمثل خاصة في مواجهة خطر الإرهاب و مشكل الهجرة غير الشرعية من أجل إيجاد آليات وأدوات فعالة كما أن هناك بعد سياسي وهو السعي لتقوية وتدعيم مكانتها السياسية على الصعيد الدولي من خلال بناء علاقة قوية ووطيدة مع الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1]- Andreas Goldthau,"Energy Diplomacy In Trade and Investment of Oil and Gaz" , ,page 28 ,date of viewing 18/04/2021 ,at time 20:00,got it : https://2u.pw/YsuMn .

[2]– مريم ضربان ،" دبلوماسية النفط في منطق العلاقات الدولية (ثلاثية الحرب–العبور–الأمن لبترول الشرق الاوسط) " ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ص.ص (132–159).

[3]– محمد صخري ،"قراءة في العلاقات الجزائرية–الأوروبية"، تاريخ الاطلاع :2021/04/20 ، الساعة 08.30 ، متحصل عليه : في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية https://2u.pw/3WxRC

المبحث الثاني : الامن الطاقوي مـن منظور نـظريات العلاقات الدولية :

من خلال هذا المبحث سنحاول تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الطاقوي انطلاقا من المنظور الثلاثي للعلاقات الدولية (المنظور الواقعي،المنظور الليبرالي والمنظور الماركسي) وهذا ما سيساعدنا في فهم التوجه الأقرب لفهم السلوك الاقتصادي الخارجي للجزائر بناءا على قطاع محروقاتها .

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب أساسية :

المطلـب الأول : النـظريـة الـواقـعيـة وأمـن الـطاقـة

تعتبر النظرية الواقعية بمثابة عقيدة أو فكر تحليلي متكامل يتم من خلاله تفسير الواقع الدولي وفق مجموعة من المنطلقات الفكرية التي تدخل ضمن المنطقية والآنية في العلاقات الدولية ، وبناءا على ذلك نجد أن الطرح الواقعي مر بعدة مراحل مفصلية جعلت منه أحد أهم النظريات التي يتم الاعتماد عليها في تحليل القضايا المتجددة على المستوى العالمي.

- **الفـرع الأول :النـظريـة الواقـعيـة :الفـروع والمضاميـن**

أ- الـواقعيـة الكـلاسـيكيـة[1] :

ترجع أصول النظرية الواقعية إلى المنطلق الفكري الأوروبي بحيث اعتبر **هولتسي** Holsti بأنه ثمة ثلاث شخصيات مهمة ساهمت في اثراء هذا الطرح ويتمثلون في كل من الدبلوماسي والمؤرخ "**ادوارد هاليت كار**"Edward Hallet Carr والجغرافي "**نيكولاس سبيكمان**" "Nicholas Spykman" والمنظر السياسي"**هانز مورجانثو** Hans Morgenthau" وقد ترسخت النظرية الواقعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض للتيار المثالي او الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال الحربين العالميتين

ويعتبر "**هانس مورغانثو**" H.Morganthau" مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية ،وكان له رصيد معرفي في العلاقات الدولية ويعتبر كتاب " السياسة بين الامم "Politics Amang Nations" الذي صدر عام 1948 أهم الكتب المرجعية في الواقع الدولي بحيث وضع من خلال عمله مجموعة من الافتراضات للنظام الدولي ، حيث يقر بأن السياسة محكومة بقواعد موضوعية تجد اصولها في الطبيعة البشرية وأن الامم تسعى دائما الى استحواذ اسباب القوة و حماية امنها الوطني وهذا ما يفسر سلوكياتها

[1]- احمد محمد وهبان ،"النظرية الواقعية و تحليل السياسة الدولية من مورجانثو الى ميرشايمر"دراسة تقويمية" ،جامعة الاسكندرية ،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، ص (11-15) ، تاريخ الاطلاع 21-04-2021 ، الساعة 12.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/Jurqu .

على المستوى الخارجي وان الدولة القومية هي وحدة التحليل و اقتصار الامن على الدولة فقط"(الأمن الدولاتي")[1].

و تتمثل مبادئ الطرح الواقعي الكلاسيكي[2] بناءا على مؤلف "Politics Amang Nations" :

1- تعتقد الواقعية السياسية ان السياسة خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة الانسانية وان السياسة الخارجية يتم دراسة مدى نجاحها انطلاقا من النتائج التي تضفيها جراء اختيارها لقرارات عقلانية وهذا ما يعكس مدى تحقيق الدول لأهدافها.

2- الدعامة البارزة التي تستند إليها الواقعية السياسية في فهم وتحليل بيئة السياسة الدولية تتمثل في مفهوم المصلحة القومية والتي يمكن تمثلها في القوة .

3- فكرة المصلحة هي جوهر السياسة حيث لا تتأثر بظروف الزمان والمكان ، بمعنى الربط بين المصلحة والدولة القومية .

4- ترى الواقعية ان المنطلقات الاخلاقية لا يمكن اسقاطها على الدول والعبرة تكمن في نتائج القرارات التي اتخذتها الدول اضافة الى الابتعاد عن الفردانية ، وان الفرد منصهر في اطار الدولة .

5- ترفض الواقعية السياسية الربط بين توجهات الدول وطموحاتها وبين القوانين الوضعية لان انصياغ الدولة للدفاع عن قومية معينة قد يضع الدولة امام رهان البقاء.

6-استقلال المجال السياسي للسياسة الدولة عن المجالات الاقتصادية والقانونية وغيرها وذلك راجع الى تغير مفهوم المصلحة (فالمصلحة عند السياسي هي البقاء ، وعند الاقتصادي هي المنفعة ،و اما عند القانوني هي دراسة مدى التطابق بين العمل والقانون...).

التصور الواقعي الكلاسيكي للأمن :

يلخص التصور الواقعي نظرته للأمن في الدولة كأهم وحدة مرجعية وجب الحفاظ عليه وذلك لكونه يرتبط ببقاء الدولة (الامن يتعلق بالحدود،السيادة والاستقرار) بحيث ان الواقعية الكلاسيكية حصرت القضية الامنية في الحماية والدفاع [3] .

ولتحديد طبيعة الامن القومي للوحدات الدولية يتحتم علينا تحديد المفاهيم الامنية لكل من الامن الاقليمي (وهو مفهوم سياسي جغرافي ينقسم الى الدول المنضوية داخل نطاق الاقليم و دول خارج

---

[1]- عبير بهولي ،"النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة لحالة الغزو الامريكي على العراق في 2003 "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية (جامعة الجزائر3 :كلية العلوم السياسية والإعلام ،2013-2014) ، ص 42.

[2] - هانز جي مورجنتاو ، السياسة بين الامم:الصراع من أجل السلطان والسلام ، ترجمة خيري حماد (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر 1964) ، ص.ص (24-34).

[3] - عبد الرفيق كشوط ،" الامن والتحول في المرجعيات والقيم:من المنظور الواقعي الى الامننة" ، مجلة العلوم الانسانية (ع 3 ،جوان 2015) ص 26.

الاقليم) ،اما الامن الجماعي (ظهر هذا المصطلح في فترة القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وفكرته الاساسية تندرج ضمن اولوية الجماعة ومسؤوليتها في الدفاع عن الدول الموقعة للاتفاقية وهي نوع من الردع) ، والأمن الدولي (يشير هذا المفهوم الى امن الوحدات الدولية في النظام الرأسمالي العالمي) ، والأمن العالمي(اتساع هذا المفهوم ليشمل الوحدات الجديدة من غير الدول كالمنظمات الدولية والشركات العابرة للحدود او القوميات)[1] .

فالمقاربة الامنية عند التوجه الواقعي الكلاسيكي تجمع بين العقلانية في توظيف القوة على المستوى العالمي ، و عدم اعطاء الاولوية للتعاون مع وحدات اخرى في ظل وجود تشنجات على المستوى الدولي، و محاولة تكييف القوة و المصلحة بناءا على المستويين الجماعي والإقليمي وان ما يهم الاتجاه الواقعي التقليدي في قضايا الامن هو الامن القومي ، و بالتالي فهم يؤكدون على البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون غيره من الابعاد الاخرى و منه يتضح ان المفهوم الاستراتيجي التقليدي للأمن هو ضمان الحرية من التهديدات و الاخطار.

ب- الواقـعيـة الجـديـدة :

تعرضت النظرية الواقعية الكلاسيكية للانتقاد في سبعينيات القرن الماضي نتيجة عدم أخذها لهيكل (بنية) النظام الدولي بعين الاعتبار في دراسة وتحليل السياسة الدولية وعدم إيلاء اي اهتمام للمؤسسات الدولية مما اظهر الحاجة لتكييف النظرية الواقعية التقليدية مع التغيرات الدولية وقد اتهم **كينيث والتز** Kenneth Waltz "**هانز مورغانثو** H.morgethau بعدم القدرة على وضع نظرية تتسم بالاستمرار او القدرة على التنبؤ المستقبلي بالمقابل استطاع "**والتز** K.Waltz العمل على استعادة النظرية الواقعية لمكانتها في تحليل السياسة الدولية[2].

حيث كانت استراتيجيته الاساسية للحفاظ على وحدة المنظور الواقعي في تقييد نطاقه وضبطه كنظرية اولا ووسع مفهوم القوة ليتضمن عناصر اخرى غير القنوات القتالية ، وحاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر كالمساحة و الموقع الجغرافي والموارد المادية و الطبيعية والسكان ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري والاستقرار السياسي[3].

حيث قام **والتز** K.Waltz بنشر كتابه "**الانسان والدولة والحرب** Man, State and War الصادر عام 1959 ،حيث اقر أن التفسيرات المختلفة لأسباب الحرب يمكن تصنيفها بسهولة ضمن

[1] – مراد علي عباس ، الامن والأمن القومي :مقاربات نظرية (الجزائر :ابن النديم للنشر والتوزيع ،2017) ، ص.ص (57-60).

[2] – عبد العزيز الخليلي ، "النظرية الواقعية وتفسير النظام الاحادي القطبية " ، أطروحة ماجستير دراسات دولية (جامعة بيرزيت فلسطين ، 2018) ص 32.

[3] – احمد نوري النعيمي ، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية "، مجلة العلوم السياسية ، بغداد (ع 46) ، ص 6.

تصورات تتمثل بالإنسان والدولة والنظام الدولي أما في كتابه الصادر عام 1979 بعنوان "**نظرية السياسة الدولية**" "International Politics Theory" حيث عمل على معالجة نظريات العلاقات الدولية التي اتهمها بالاختزال بعد أن عجزت عن تفسير السياسة الدولية ،نتيجة عدم تركيزها على بنية النظام الدولي .

وتتلخص أفكار النظرية الواقعية الجديدة باعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية واتسامها بالعقلانية في العمل على تعظيم قوتها النسبية بهدف حماية أمنها والحفاظ على بقائها ، في ظل النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية كما يؤمن الواقعيون الجدد بصعوبة تحقيق التعاون الدولي[1].

و تتمثل أهم افتراضات النظرية الواقعية الجديدة بناءا على مؤلف "Man, State and War"[2] :

1- الطبيعة البشرية شريرة و اندفاعية وهذا ما ينعكس على سلوك الدول من خلا ميلها للعدوان والحروب.

2- العلاقات الدولية هي علاقات صراعية تصادمية من اجل احتكار القوة في ظل الندرة في الموارد.

3- الواقع الدولي فوضوي لغياب سلطة عليا لكن تبقى مسألة التوازنات مهمة لخلق نوع من السلام.

4- اهتمام الدول بتحقيق قوتها النسبية راجع الى المأزق الامني الذي يواجهها والمتولد من حالة الفوضى.

5- الدول باعتبارها فواعل عقلانية فهي بذلك تعلم جيدا كيف تجعل القوة قيمة عليا لها و متى تستخدمها كوسيلة لتحقيق اهدافها الحيوية.

و يقر "**والتز** K.Waltz" بأن الأنظمة الثنائية القطب أكثر استقرارا وأقل تعرضا للتحولات المفاجئة من الهياكل المتعددة الأقطاب و توصل الى إثبات أن الاحتكار الثنائي أو الهياكل ثنائية القطب هي الأكثر استقرارا ، وأورد كدليل على ذلك متانة المواجهة المعاصرة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وعلل **والتز** أن الغموض وسوء الحساب يسببان الحرب ، وتكمن ميزة النظام الثنائي القطب في "اعتماد الطرفين على النفس ، ووضوح المخاطر واليقين بشأن من يواجهها" هذه هي خصائص سياسة القوى العظمى في عالم ثنائي القطب[3] .

➢ **الفـرع الثـاني : الامـن الـطاقـوي مـن المـنظـور الواقـعـي**

مفهوم الامن حسب التوجه الواقعي يتمثل في: حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية وذلك باستخدام القوة العسكرية من أجل قطع الطريق أمام تلك التهديدات ، وتحقيق المصالح القومية ويتحقق ذلك بزيادة الامكانيات العسكرية مما يجعل الدول مطمئنة من حيث حماية مصالحها.

---

[1] – عبد العزيز الخليلي ، مرجع سبق ذكره ،ص.ص 32-34.

[2] – كينيث.ن.والتز ، الانسان والدولة والحرب-تحليل نظري- ، ترجمة عمر سليم التل (أبوظبي :هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة ،2013) ص.ص 52-85-89-90.

[3] – احمد نوري النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 10-11.

الواقعية الكلاسيكية كانت تنادي بضرورة اعتبار ان الامن يقتصر فقط على التهديدات التي تتعرض لها الوحدات الدولية على مستوى حدودها القومية ، وان الامن مرتبط بقدراتها العسكرية و مقوماتها التكنولوجية ، وترسانتها النووية التي تجعلها قوة رادعة و مؤثرة في الواقع الدولي مثلا (التنافس الروسي الامريكي على اسواق السلاح العالمية باعتبار ان القوة ترتبط بمفهوم الامكانية والممارسة) .

لكن بعد نهاية الحرب الباردة تراجع الطرح الواقعي في حقل التنظير ما جعل "**كينيث والتز**" K.waltz يدعو الى ضرورة اعادة هيكلة الواقعية وفق ما يتوافق والمعطيات المستجدة في البيئة الدولية ، فتوسع بذلك مفهوم الامن ليشمل المجال البيئي ، الانساني ، الاجتماعي والاقتصادي وأصبحنا امام واقع يستلزم فتح المجال لعدة قضايا وإدراجها ضمن اولويات الدول ، فنظرا لأهمية الطاقة في العلاقات الدولية خاصة للقوى الكبرى اصبحت قضية امنية لا بد تأمينها و التصدي لأي تهديدات في مسار الحصول عليها (في القرن 21 ظهرت حروب جديدة تعرف بحروب الأنابيب) بمعنى من يحصل على اكبر قدر من النفط والغاز في العالم ، من يستطيع تأمين مخزونه الاستراتيجي[1]* من الطاقة هو الذي استطاع تحقيق امنه الطاقوي) .

ففي ظل فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة مركزية قادرة على التحكم في سلوكيات الدول نجد ان الدول الكبرى تلجأ الى عقد تحالفات فيما بينها للحصول على هذه الثروات ، وان كان ذلك على حساب مصالح الدول المنتجة فبذلك يصبح مفهوم القوة مرهون بالقدرة على الحصول على اكبر عدد من الايرادات ، ما يكفل لها ضمان احتياطي هائل من المصادر الاحفورية (تحول الاستراتيجية الامريكية من دولة مستوردة للنفط والغاز الى دولة مصدرة نتيجة حصولها على فائض طاقوي اكثر من احتياجاتها الداخلية) .

وأصبحت الدول تستخدم هذا المتغير كسلاح للسيطرة على مناطقها الحيوية كخلق جماعات ارهابية (الارهاب الاقتصادي[2]*) ووضعها في مناطق تكرير المواد الاحفورية او مناطق عبور هذه الموارد فبروز الشكوك لدى الوحدات الدولية جعلها تدخل في معضلة امنية فيما بينها ، مما ادى الى اعتبار ان الطاقة

---

*- المخزون الاستراتيجي : من المفردات التي يكثر استعمالها عند الحديث عن الطاقة وأسواقها استنتجت الدول الصناعية أن أحد أسباب أزمة إمدادات الطاقة وأسعارها في العامين 1973 و 1974 يعود إلى عدم وجود مخزون لدى الحكومات لاستخدامه في حال انقطاع الإمدادات لأي سبب كان وبذلك يرتبط المخزون الاستراتيجي بمدى قدرة الدول مواجهة الازمات النفطية جراء تخزينها للمواد الخام الذي يمكنها الاستمرارية في النمو الاقتصادي دون انقطاع (للاستزادة اكثر يكنكم الاطلاع على الموقع التالي **Https://qafilah.com/ar** مقال بعنوان "**المخزون البترولي الاستراتيجي**"

*- الإرهاب الاقتصادي : ظهر هذا النوع من الارهاب مع ظهور الحركات الاستعمارية منذ عقود طويلة و لكنه اختلف في العصر الحديث من حيث الياته و ادواته و لكن بقي الهدف نفسه وهو السيطرة على الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية التي تزخر بها الدول خصوصا دول العالم الثالث

مقوم تحتاجه كل الدول تسعى للحصول عليه بكل الوسائل حتى و لو كانت هذه الموارد بعيدة بآلاف الكيلومترات من الدولة المركزية (وصول الو.م.أ الى استغلال حوض بحر قزوين بصورة انفرادية من جهة و من جهة اخرى حصلت على المورد النفطي و الغازي انطلاقا من تكتله مع الحلف الاطلسي).

فالمصلحة هي المحرك الاساسي للدول و تسعى لحماية ممراتها الحيوية باعتبار ان أي تهديد على خطوطها البحرية يجعلها تعاني من اللااستقرار الداخلي ، نتيجة تزايد الطلب المحلي فبالرغم من ان القوة العسكرية هي المقوم الاساسي للدولة ، إلا ان الطاقة هي من تكفل لهذه الدول استمرارية وتيرتها العسكرية فقضية الامن الطاقوي بالنسبة للطرح الواقعي تدخل ضمن متطلبات الامن القومي للدول .

و لكن السؤال الذي يطرح نفسه : مادامت الدول هي الوحدات الاساسية عند الواقعيين فالواقع الدولي يقر بأن من يسيطر و يؤمن مسارات الطاقة ، هي الشركات المتعددة الجنسيات بمعنى فواعل من غير الدول ، و الجواب يتمثل في ان الواقعية الجديدة لم تنفي سبل التعاون المشترك في قضايا امنية ، و ان الشركة تعود صلاحياتها و مكانتها للدولة المركزية ، و بذلك تبقى الدولة هي المحدد الرئيسي الذي من خلاله يتم حماية امنها الطاقوي.

المـطلب الثـانـي : الـنظـريـة اللـيبـرالية وآفـاق التـعـاون الطاقـوي

شهدت نهاية الحرب الباردة بالنسبة ل"**فوكوياما** F.Fukuyama انتصار الدولة المثالية و نمط معين من الاقتصاد السياسي "الرأسمالية الليبرالية" التي لا يمكن اضافة تحسين اليها ، فليس بالإمكان وجود مزيد من التقدم في تطور المبادئ والمؤسسات التي تقوم عليها ، حيث انه يعتبر ان التطور السياسي والاقتصادي يتوقف مع الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية ، وان التمايزات الثقافية والدينية والقومية لا تمثل عائق امام انتصار الديمقراطية الليبرالية و الرأسمالية ، و كان يؤمن ان انتشار النظم السياسية الداخلية القائمة على اساس الشرعية سيقود اخيرا الى نهاية الصراع الدولي .

تعتبر الحرب سرطان في الجسد السياسي ، و العلاج الذي اقترحه الليبراليون هو الديمقراطية و التجارة الحرة ، بحيث ان المؤسسات والعمليات الديمقراطية سيتغلبان على الحواجز المصطنعة بين الافراد[1] ، اضافة الى ايمانهم بفكرة الفدرالية الدولية التي يسودها السلام مع التركيز على الجانب الاقتصادي ، حيث دعا "**ادم سميث**" A. Smith الى التجارة الحرة والاعتماد على الملكية الخاصة ، و قد أيده "**جوزيف شامبتر**Joseph Schumpeter الذي رأى في الرأسمالية بأنها اكثر حرصا على ايجاد نظام ديمقراطي وسلام دائم[2] .

[1] – سكوت بورتشيل وآخرون ،**نظريات العلاقات الدولية** ،ترجمة محمد صفار (القاهرة:المركز القومي للترجمة ،2014) ،ص.ص (91–96).

[2] – محمد عقيل وصفي ، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (المجلد 42 ع1 ،2015) ، ص 105.

➢ **الـفـرع الاول : النــظـريــة الـلـيـراليــة والتـعـاون الاقـتـصادي**

أ- الـلـيبرالـيـة الكـلاسـيكـيـة :

إن التوجه الليبرالي في العلاقات الدولية لا يمثل توجها واحدا ، فهناك مجموعة من التوجهات ترجع بدايتها في أجواء العلاقات الدولية للقرن التاسع عشر ، وقدمت عدة مقترحات بشان تنظيم العلاقات الدولية ، وإدامة السلام بين الدول .

*اللـيبرالـية الـدولـية :

كتب" **كانط** "I. Kant" مجموعة من الرسائل والمقالات من خلال كتابه حول "**السلام الدائم**" وهذا يتحقق حسب نظره بواسطة ثلاثة عناصر: تغيير ثقافة ووعي الأفراد ، تأسيس جمهوريات دستورية ووجود اتفاقات فيدرالية بين الدول ، وهي بمثابة معاهدة سلام دائمة بين الدول.

أما J.Bentahm فقد اقترح محكمة مشتركة بين الدول لفض النزاعات (السلام والقانون الدولي بين المجتمعات الدولية يمكن أن يبرز دون الحاجة إلى حكومة عالمية) و"**ريتشاد كوبدن**R.Cobden يرى أن معالجة الحرب يتم بالمحافظة على السلام عن طريق تعميم التجارة الدولية ونشر التعليم

* المثالية قبيل الحرب العالمية الأولى :

"**وودرو ويلسن**" W.Welson بأن السلام لا يمكن تأمينه إلا عبر مؤسسة دولية تضع حدا للفوضى ، فالمجتمع الدولي يفتقر إلى مثل هذه المؤسسات ذات الإجراءات الديمقراطية في معالجة النزاعات ، والتي أثبتت نجاحها في السياسات الداخلية للدول ، فعصبة الأمم أنشئت كمنظمة دولية تعمل للحفاظ على السلام العالمي وفق إمكانية استعمال القوة ضد الدول المعتدية ، بمعادلة فكرة الأمن الجماعي التي تعني أن أمن أي دولة هو مجال اهتمام الجميع .

* الليبرالـية المؤسـسية :

وقد برزت بعد الحرب العالمية الثانية كما في إسهامات "**هاس** Haas و"**دافيد ميتراني** D.Mitrani رواد الوظيفية ، وركزا على دراسة التكامل والاندماج بين الدول ، وأكدت على أهمية التعاون عبر القومي ودور المؤسسات الدولية والإقليمية ، في انتشار الازدهار والمنافع بين الدول[1].

[1]- عبد العالي عبد القادر ، محاضرات نظريات العلاقات الدولية ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009 ص.ص (25-27) .

ب- الليبرالية الجديدة : (الاقتراب العالمي او التعددي) .

تندرج ضمنها المؤسساتية الليبرالية الجديدة التي اخذت بعين الاعتبار افتراضين من الفكر الواقعي و يتمثلان في فوضوية النظام الدولي ، و عقلانية الدول ، وتعطي هذه النظرية أهمية للمؤسسات الدولية لدورها في تخفيف الاثار التنافسية للفوضى[1].

تعود بدايات الايدولوجيا النيوليبرالية لما قبل الحرب العالمية الثانية و تشكلت بشكل كامل بعد الحرب العالمية الثانية ممثلا في نظام **بريتون وودز** Bretton Woods العالمي [2] الذي يدعو الى التكتلات ، وإنشاء مناطق حرة ، بحيث كان المنطق الليبرالي الجديد يتماشى ضمن العولمة و نظام التعاملات الاقتصادية المبنية على الاعتماد المتبادل ، والتعاون كنمط جديد في مسار العلاقات الدولية .

- المقاربة الوظـيفـية :

يتزعمها "**ديفيد ميتراني** D.Mitrani و تهدف هذه للنظرية الى تحقيق و بناء التوافق و الانسجام في السياسة الدولية ، من خلال تعميق ما سماه"المجتمع الوظيفي"و هو يعتقد ان انتشار المشاكل المشتركة بين المجتمعات المتنافسة ، يتطلب اجابات تعاونية بين الدول لان هذه المشاكل الاجتماعية ذات طبيعة غير سياسية وإنما ذات طبيعة اقتصادية و بيئية و علمية .

- المقاربـة الوظيفيـة الجـديـدة :

تعتبر امتداد للطرح الوظيفي و يتزعم هذه المقاربة"**ارنست هاس** A. Haas الذي يتصور ان عملية التكامل و الاندماج هي عملية سياسية تهدف الى الوحدة الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية و السياسية فلا يمكن تحقيق وحدة اقتصادية دون وعي النخب السياسية للعملية على انها تدخل ضمن مصالحها الذاتية ، سواء النخب السياسية الحاكمة او الافراد ، فالبحث عن حالة من التنظيم عبر القومي او الفيدرالي لا يعني من منظور المقاربة الوظيفية الجديدة التقليل من شأن سيادة الدول الوطنية ، بل هي تنخرط في البحث عن سيادة نظامية جديدة (حسب هذه المقاربة تقوم الدولة الوطنية بممارسة مصلحتها القومية السيادية من خلال الية تمييع و تحويل جزء من سيادتها لصالح السيادة المركزية العليا)[3]

---

[1] - Wheeler J.Nicholas ,"Theories of International Relations-Liberalism", page1 , date of viewing 22 /04/2021 , at time : 22:00 , got it : https://2u.pw/Iwss8.

[2] – ايفانز وسويل ، "النيوليبرالية :الايدولوجيا ،السياسات والآثار الاجتماعية" ،ترجمة خبيب زهير ، ص 9–10. تاريخ الاطلاع 2020/04/22 ، الساعة 23.00 ، متحصل عليه :https://2u.pw/rCAIq .

[3] – لوصيف السعيد ، "واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة" ،رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية و دراسات استراتيجية (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)،2009–2010 ، ص 77–78.

المـنطلـقات الفكـريـة للـنظـريـة اللـيبرالـيـة :

1- الدولة فاعل اساسي مع وجود فواعل اخرى .

2- فوضوية النظام الدولي مع امكانية التعاون عبر عقد علاقات ترابطية بين الاطراف (تشابك العلاقات) مما يعزز فكرة صعوبة الانسحاب نتيجة الاعتماد المتبادل .

3- اولوية قضايا السياسة الدنيا (الاقتصاد ، حقوق الانسان والديمقراطية) على قضايا السياسة العليا حيث قدم لنا بعض الباحثين أمثال "**مايكل دويل** Micheal Doyle و "**جيمس لي ري**" J.Lee Ri عدد من التفسيرات اهمها ان الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين اطراف تعتنق نفس المبادئ[1].

4- توسيع دائرة مستويات التحليل من المستوى الداخلي و الخارجي الى مستويات فوق قومي و ما دون الدولة و دورها في تغيير منطق العلاقات الدولية .

الامـن من المنــظـور الليـبرالـي :

يعرف"**اميتاف اشاريا**" A.Acharya مفهوم الامن التعاوني على اساس تميزه بثلاث عناصر[2]:

- قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين و توسيع الاجندة الامنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية.
- الاعتماد على الحوار بين الاطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات.
- معظم قضايا الامن لم تعد تتطلب تحركا فرديا لكنها تتطلب اقترابات تعاونية بين الدول.

➢ **الفـرع الثـاني : الامـن الطاقـوي مــن المـنظور الليـبرالـي**

يتعلق امن الطاقة عند التوجه الليبرالي بحجم العلاقات الاقتصادية التي ترتبط بها الدول المستوردة والمصدرة للطاقة ، ان مصلحة الدول هي التعاون وخلق نوع من التوازن على المستوى الاقتصادي (بمعنى تصدير المنتوج الطاقوي مقابل الحصول على مواد اولية تحقق بها الاكتفاء الذاتي) وهذا ما يسمى في الادبيات الاقتصادية بالاعتماد المتبادل ، فالأمن الطاقوي بناءا على الطرح الليبرالي يتشكل عن طريق تعزيز العلاقات المتبادلة بين المنتج و المستهلك بعقد شراكات متوسطة او بعيدة المدى ما يحقق للأطراف مكاسب نسبية (لعبة غير صفرية) .

---

[1] – ميهوب وسام ،"أثر المتغيرات الاقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على امن الانظمة السياسية العربية" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014/2013) ، ص 15.

[2] – توفيق بوستي ، "مفهوم الامن في منظورات العلاقات الدولية" ، تاريخ الاطلاع 2021/04/28 ، الساعة 12.30 ، متحصل عليه : في المعهد المصري للدراسات https://2u.pw/OxGTJ

الامن الطاقوي عند التوجه الليبرالي يندرج ضمن قضايا السياسة الدنيا التي تعتبر اولوية في الطرح الليبرالي باعتبار ان ملف الطاقة يمكن ان يلزم الدول بالتعاون المشترك بخلاف الصدام غير العقلاني الذي يكبد الدول خسائر هائلة .

تتمثل مظاهر الامن الطاقوي في العلاقات الدولية بالسياسات المشتركة للدول الاوروبية في الحصول على موارد الطاقة الاحفورية انطلاقا من عدة موردين اقتصاديين (منطقة الشرق الاوسط ،شمال افريقيا،روسيا و امريكا الشمالية) و ذلك كنوع من الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاوروبي ، و هذا ما يستلزم الامن الطاقوي الاوروبي حماية مسارات الانابيب ، لان أي تعرض للتهديد على مستوى المسارات يشكل تهديد على مستقبل الامن الطاقوي الاوروبي.

المـطلـب الثـالـث :النـظريـة المـاركسـية وإشـكـاليـة التـبعيـة الـطاقويـة

تتميز النظرية الماركسية جوهريا عن النظامين الفكريين الليبرالي ، الواقعي و تركز الماركسية على العوامل الاقتصادية المادية في فهم الظاهرة الدولية [1].

- **الفـرع الاول : النـظريـة المـاركسـية (المـنطلقات النـظريـة)**

تركز هذه النظرية على الصراع بين الطبقات المكونة للمجتمع الدولي ، و انطلاقا من التحليلات الماركسية و اللينينية ، حيث تطورت مقاربات دراسة المجتمع الدولي و العلاقات الدولية من خلال مفهومي الامبريالية و التبعية ، بحيث ترتكز هذه الاخيرة على العامل الاقتصادي الاجتماعي .

حيث تكتسي المقاربة الماركسية اهميتها العلمية في تفسير العلاقات الدولية من خلال الدور الذي لعبته في مرحلة الحرب الباردة ، التي شكلت فيها الماركسية ايديولوجية مواجهة للغرب الرأسمالي اشكال من العلاقات الدولية وفق المقاربة الماركسية :

– علاقات تربط بين المراكز الرأسمالية القائمة على التقسيم الاقتصادي للعالم و هي سياسة الاحتكارات.

– نظرا لحاجاتها الى تنويع نطاق استغلالها و تصريف الرأسمال المتراكم لديها ، تقوم الدول الرأسمالية بتقسيم العالم فيما بينها ، لكن هذا التقسيم لا يصمد امام تضخم الرأسمالية ، مما يؤدي الى تضارب مصالح هذه الدول التي تجنح الى الحرب و السلاح لحسم المصالح [2].

---

[1] – حسين احمد قاسم ، "نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع " ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،201 6 ، ص 129 ، تاريخ الاطلاع 2021/05/02 ، الساعة :18.00 ، متحصل عليه : https://2u.pw/eWHfS .

[2] – محمد صخري ، "النظرية الماركسية في العلاقات الدولية" ، تاريخ الاطلاع 2021/05/03 ، الساعة 14.05 ، متحصل عليه : في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية https://2u.pw/9DBDq .

و من ابرز محللي هذا الطرح النظري الذي اشاد بهذه التوليفة النظرية التي تجمع بين الاعتبارات الايديولوجية والمادية ، نجد المفكر الالماني "**كارل ماركس**" K.Marx في كتابه **راس المال** 1867 ، انه يؤمن بالمادية التاريخية برؤيته ان تطور الشعوب و الامم مرهون بنشاط الافراد المادي والفعلي .

و قام **ماركس** بتحليل فكرة الانتاج السلعي التي تعتمد اساسا على وجود السوق والتقسيم الاجتماعي للعمل ، و يعتبر ان الانظمة الرأسمالية مميزة ، لأنها تقدم راس المال في شكل نقود بهدف تحقيق الربح وفي جهة اخرى تنبأ "**ماركس**K.Marx في كتابه **راس المال** "المجلد3" بان معدل الربح سيقل مع مرور الوقت و سيكون هذا احد العوامل التي ستؤدي الى سقوط الرأسمالية ، اذ ان هذه الاخيرة تعتبر نظام استغلالي تقوم فيه الطبقات باستخلاص الربح من الاخرى بشكل ممنهج[1] .

حيث يعتبر الاسهام الفكري **الماركسي** الاكثر تأثيرا في رصد السياسات الدولية وتحليلها ذلك الذي يهدف الى التنظير حول الهرميات العولمية للقوة والثروة ، لم تكن الرأسمالية بالنسبة لماركس ظاهرة محلية محصورة في الاوعية الجغرافية للدول القومية الحديثة ، بل تجاوزت السلطات السياسية للدول.[2]

مـنـطـلـقـات الفـكـر المـاركـسـي[3] :

– الثورة نتيجة حتمية لبناء المجتمع (ادوات الانتاج تتطور بسرعة وبامتياز بينما علاقات الانتاج تكون بطيئة التطور) .

– ان وجود الطبقات مرتبط بالمراحل التاريخية التي يحددها تطور ادوات الانتاج .

– ان الصراع الطبقي لابد ان يؤدي بالضرورة الى دكتاتورية البوليتاريا (بمعنى الانتقال نحو الغاء الطبقات و قيام مجتمع لا طبقي) .

– الحتمية بمعنى الظروف التي تؤدي الى انهيار الرأسمالية (توفر الشروط المادية) .

الامـن مـن المـنـظـور المـاركـسـي[4]

مفهوم الامن حسب المنظور **الماركسي** متعلق بالأمن الجماعي للأمة و ان الاستقرار الطبقي داخل الدولة و غياب التصادم ، يتحقق نتيجة تلبية حاجيات الافراد والمجتمع و امنهم المشترك ، حيث ان **الماركسية** تعتقد ان استمرارية الدولة في نظام دولي فوضوي ، مرهون بدخولها في تحالفات مع دول تملك

[1] – **كارل ماركس–موسوعة ستانفورد للفلسفة** ، ترجمة مصطفى رفعت ، مجلة حكمة ، ص.ص (9–21) ، تاريخ الاطلاع 2021/05/03 ، الساعة: 18.30 ، متحصل عليه :https://2u.pw/0wyYH .

[2] – أحمد قاسم حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

[3] – حسين يوسف اللموشي ، الماركسية والثورة النظرية والواقع (باريس : المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الاخضر ، 1985) ص. ص (7–22).

[4] – خالد معمري جندلي ، "التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 سبتمبر" ، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية (جامعة باتنة ،كلية الحقوق ، 2007 /2008) ، ص.ص 22–23.

نفس منطقها الايديولوجي و تقر ان الاقتصاد ، التجارة و الاعتماد المتبادل هو الذي سيخلق توازن في النظام العالمي ، فالأمن وفقا لهذا الطرح يشجع فكرة الدولة القومية القادرة على حماية فكرها الايديولوجي.

لكن بعد توسع القضايا الامنية وضع هذا المفهوم"الدولة القومية" امام ثلاث تحديات رئيسية بتعبير **جون هيرز**"J.Hirz" :

1- **التحدي الاقتصادي** : جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول ، و هذا الاعتماد وضع الامن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الاخرى.

2- **التحدي القيمي** : كانت الدول القومية الى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم و الافكار و الايديولوجيات المضادة الى داخل مجتمعاتها ، غير ان الثروة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات جعلت حماية الاقليم من تسلل القيم والأفكار امام الغزو الثقافي امر شبه مستحيل على الدولة القومية .

3- **التحدي الامني** : يتجسد في اربعة ابعاد:

* التطور التكنولوجي في المجال العسكري (في مقدور التكنولوجية النووية الغاء مفهومي الزمان و المكان في التخطيط الاستراتيجي).
* الدولة القومية اصبحت اكثر تقوقع من الناحية الامنية .
* ان الامن الداخلي للدولة اصبح موضع شك نتيجة تطور الاقمار الصناعية.
* التطور التكنولوجي في مجال الاسلحة انقص من قيمة الاحلاف .

و على هذا الاساس الطرح **الماركسي** يؤمن بفكرة الدولة القومية و في نفس الوقت لا يلغي وجود تطورات أمنية التي ساهمت في ابراز الانكشافية الامنية ، لكن تبقى اهم قاعدة تقوم عليها **الماركسية** هي فكرة اتحاد الفردانية في الفكر الجماعي ، وهذا ما يؤكد دعوة **الماركسية** الوحدات الدولية الدخول في تكتلات امنية .

➢ **الفـرع الثـاني : الامن الـطاقـوي مــن المـنظور المـاركـسي**

ترجع البدايات الأولى لظهور مدرسة التبعية إلى نهاية الستينات ، وقد ظهرت كرد فعل لفشل وقصور النظريات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القديمة ، وإذا كانت مدرسة التبعية قد نشأت أساسا في أمريكا اللاتينية ، فإن ذلك يرجع إلى أن شعوب تلك القارة كانت أسبق شعوب القارات الثلاث في معاناة تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمية ، والموجه اساسا لخدمة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية[1].

[1] – عبد الرحمان عواطف ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث (الكويت:عالم المعرفة) ،1998/12/30 ،ص.ص (27- 30).

مقاربة التبعية تعتبر ان العالم الاقتصادي ينقسم اساسا الى طبقتين اساسيتين (طبقة المركز المهيمن القادر على بسط نفوذها خارج حدوده القومية و طبقة المحيط التابع غير القادر على تحقيق التنمية خارج قوقعة التنمية الليبرالية) .

حيث يقصد بالتبعية الاقتصادية[1] ، تلك العلاقة التي بموجبها تتحكم العوامل الخارجية(خاصة في الدول المتقدمة) في مسار التطور الاقتصادي في البلدان التابعة ، و ذلك لان الاقتصاد التابع يتأثر ايجابا او سلبا بالظروف الاقتصادية السائدة في المراكز المتقدمة اقتصاديا ، و تعني التبعية بصورة ادق سيطرة راس المال الاجنبي على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في البلد التابع .

و تنقسم التبعية الاقتصادية الى:

– التبعية التجارية : بصورة عامة تتمثل في تحكم عوامل الطلب الخارجي في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان التابعة.

– التبعية التكنولوجية : النقل الافقي للتكنولوجيا عن طريق استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها محليا.

– التبعية المالية : سيطرة راس المال الاجنبي على القروض والنظام المصرفي المحليين .

و انطلاقا من تحليلنا لواقع العلاقات الجزائرية الاوروبية نركز في هذا الاساس على مقاربة التبعية التي تمكننا من تفسير التعاملات الاقتصادية بين الطرفين ، حيث ان الامن الطاقوي الجزائري يرتبط بأمن الطلب الاوروبي بمعنى مدى حاجة اوروبا للغاز الجزائري ، فمقاربة التبعية تمنح لنا اطار تحليلي لفهم درجة الترابط بين الجزائر والاتحاد الاوروبي .

[1] – محمود محمد ولد محمد ،"التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وأثارها على التنمية في الدول النامية المدينة (دراسة حالة موريتانيا كنموذج)" اطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2013/2012) ، ص.ص (10–14–15).

مخطط رقم (01) : حول تحديد مفهوم الامن الطاقوي ضمن توجهات العلاقات الدولية

المصدر : من اعداد الباحثة

خلاصة الفصل الاول

ان مستجدات السياسات العالمية فتحت المجال امام المعطيات الاقتصادية ، التي تحدد لنا شكل التعاملات التجارية بين الدول خاصة الشق الطاقوي منها التي بدورها تساهم في تحقيق مصالح كل الاطراف ، هذه المعادلة تتحقق في حالة تساوي الصفقات والأرباح للأطراف الموردة والمصدرة للطاقة، اي بين الدول الكبرى التي لها مخزون طاقوي استراتيجي قادرة على خلق التوازن في عملية المفاوضات لكن تبقى هذه المعادلة محدودة بالنسبة للأطراف التي لا تمتلك الامكانيات والقدرات لتحقيق التوازن، ونخص بالذكر الوحدات الدولية التي تعتمد على نمط طاقوي معين موجه للتصدير، مع اقصاء الانماط الطاقوية الاخرى، ما يسبب لها العجز في ميزانها التجاري ويؤثر سلبا على القاعدة الاقتصادية للدولة .

وعليه اصبح المحدد الطاقوي يلعب دورا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي، نظرا لقدرة هذا المورد يغير موازين الخريطة العالمية ، حيث انه من شأن اي اكتشاف او انتاج لمختلف الانماط الطاقوية خارج اطار ما تسمح به الاطراف الدولية الفاعلة ، و يستغل من اجل اعادة ضبط الاستراتيجيات الدولية في مجال الطاقة.

حيث تعتبر الطاقة من بين اولويات السياسة الخارجية الجزائرية ، بحيث تتبنى هذه الاخيرة سياسة التنويع في مصادرها الطاقوية لتستطيع بذلك بناء دبلوماسية طاقوية معتبرة ضمن حدودها الاقليمية (مغاربيا ،افريقيا ومتوسطيا) .

فالأمن الطاقوي اصبح يتحدد وفق المنظور النظري الذي تتبناه الوحدة الدولية ، فالواقعية تؤمن بأولوية تأمين امدادات الطاقة لخلق طوق استراتيجي للدولة ، تستطيع من خلاله حماية امنها الطاقوي اذ تؤمن بفكرة الدخول في شراكات طاقوية مع اطراف فاعلة في النظام الدولي لضمان توازن القوى ، والطرح الليبرالي الذي يؤمن بدور التعاون في تحقيق امن طاقوي مشترك وفعال لكل الاطراف ، والطرح الماركسي الذي يقوم على فكرة تقسيم مستويات النظام الدولي وتبادل الادوار بين الاطراف الدولية ، وان الامن الطاقوي مرتبط بمدى الارتباط وتبعية الاطراف للقوى الامبريالية.

وعليه تتحدد العلاقات الجزائرية – الاوروبية وفق منهج توازن القوى الذي يدعمه الفكر الليبرالي المؤسساتيي بالدرجة الاولى، مع الابقاء على اولوية الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية ومن جهة اخرى يمكن تحليلها انطلاقا من مقاربة تبعية القطر الجزائري للاتحاد الاوروبي طاقويا واقتصاديا .

الفصل الثاني

مدخل جيوبوليتيكي في فهم الرهـــانات الطاقويـــة الجزائرية-الاوروبية

مدخل للفصل الثاني

تلعب الجزائر دور إستراتيجي في العلاقات الاقتصادية الدولية بفضل مميزاتها الطاقوية التي جعلتها تدخل غمار الدول المصدرة للنفط و الغاز لأوروبا باعتبارها ثالث مصدر لها بعد نيجيريا و ليبيا ، بالإضافة إلى تقديرات الاقتصاديين بشأن الطاقات البديلة التي تتكون منها الجزائر من طاقة شمسية و طاقة الرياح ، التي من شأنها تغطية احتياجات أوروبا الكهربائية لمدة 30 عام أو أكثر، و هذه المشاريع من شأنها العمل على تقليص التبعية شبه الكاملة للموارد غير المتجددة و تأثيراتها السلبية على البيئة (بحيث أن ناقلات النفط و الغاز عبر المتوسط من شأنها تلويث مياه المحيط ، و نفس الشيء بالنسبة للأنابيب و أي خلل في تركيبة الأنبوب من شأنه إحداث كارثة بيئية لا يمكن للجزائر معالجتها بسبب نقص الإمكانيات) الذي بدوره سيساهم في تحقيق الموازنة في تركيبة الاقتصاد الوطني الكلي .

و من خلال هذا الفصل سنعمل على دراسة طبيعة الأمن الطاقوي الجزائري بمعنى ، ماهي طبيعة الطاقة التي تبحث الجزائر تأمينها و مدى جاهزية البيئة الجزائرية ، مناقشة ملف الطاقات البديلة بشكل حقيقي و واقعي و كذا تحليل تركيبة العلاقات الجزائرية – الأوروبية من خلال مدى أهمية الجزائر الطاقوية بالنسبة لأوروبا ، و مدى أهمية أوروبا كمورد إستراتيجي للطاقة الجزائرية مع التركيز على أهمية المقاربة الجيو– اقتصادية كمدخل تحليلي ، نتمكن من خلاله ضبط العلاقات الجزائرية – الأوروبية من الجانب الاقتصادي التجاري .

و عليه إعتمدنا على نموذج تطبيقي لتقسيم الفصل الثاني وفق الخطة التالية :

المبحث الأول : الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل رهانات سوق الطاقة العالمية:

- المطلب الأول : خريطة الطاقة الجزائرية.
- المطلب الثاني : طبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري.
- المطلب الثالث : معادلة الطاقة و الأمن في السلوك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني : الاهمية الجيوبليتيكية للطاقة الجزائرية في ظل التحولات الامنية الراهنة:

- المطلب الاول : الأهمية الجيوبوليتيكية للطاقة الجزائرية.
- المطلب الثاني : الأهمية الجيو–اقتصادية للجغرافية الطاقوية الجزائرية.
- المطلب الثالث : العلاقات الجزائرية–الأوروبية من منظور نظرية الالعاب.

المبحث الأول : الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل رهانات سوق الطاقة العالمية

في هذا المبحث سنتطرق إلى مركزية الطاقة ضمن مفردات السيادة الوطنية التي بدورها ستمنح لنا مجال واسع لفهم ديناميكية الاقتصاد الوطني و تحدد لنا مسار القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى صانع القرار، و كذا التوصل إلى تحديد مدى استقلالية القطاع الطاقوي في تعاطيه مع الوحدات الخارجية، و للتحليل أكثر قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول : خريطة الطاقة الجزائرية

يقصد بخريطة الطاقة بشكل عام الحدود الطبوغرافية و الجغرافية لمناطق الطاقة بحيث يعتمد عليها الاقتصاديون لتحديد المجال الطاقوي التي تحتويه المنطقة ، و تقدير إمكانيات هذه الأخيرة و إيراداتها من الطاقة ، و تعتبر الجزائر من الدول التي تكتسي أهمية جيوبوليتيكية لما لها من ثقل طاقوي نتيجة تنوع بنيتها الطاقوية ، و قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع:

- **الفرع الأول : جغرافية الطاقة الجزائرية**

يتمتع الموقع الجغرافي للجزائر بالعديد من المزايا للاستخدام المكثف لمعظم مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية و طاقة الرياح) إذ تقع الجزائر في وسط شمال إفريقيا بين 38°−35° شمالا و بين 8 °−12 °خط الطول شرقا و تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم^{2}.

إذ تلعب الجزائر دورًا مركزيًا في عالم الطاقة فهي بالإضافة إلى خصائصها الجغرافية المتميزة تعتبر منتج ومصدر رئيسي للنفط و الغاز الطبيعي[1] ، و بالرغم من المميزات التي يحظى بها الإقليم الجزائري من تنوع طاقوي في مختلف مناطق الوطن إلا أن ميزانية الحكومة الجزائرية يتم تمويلها بناءا على إيرادات 95% من تصدير الغاز و النفط و بذلك تعتبر الجزائر دولة ريعية مرهونة بأسعار السوق الدولية.

و على هذا الأساس ظهرت مجموعة من الدراسات الاقتصادية التي تلح إلى ضرورة تغيير الجزائر مسارها الطاقوي و اللجوء إلى تنويع مصادرها الطاقوية على غرار كل من الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية و طاقة الغاز الصخري[2] ، بحيث يتحتم على الجزائر التحول إلى الطاقات المتجددة المسالمة للبيئة من جهة ، و التي تضمن مستقبل الأجيال و تحقق تنمية مستدامة من جهة أخرى و خاصة بعد

[1]- Amine Boudghene stambouli, "An overview of different energy sources in Algeria", p 2. Date of viewing 10/05/2021 ,at time 10 :30 ,got it : https://2u.pw/Gfy2h .

[2]- Tawfiq Hasni ,Redouane Malek et Nazim Zouioueche ," L'Algérie 100% énergies renouvelables (recommandations pour une stratégie nationale de transition énergétique)" , Friedrich-Ebert-Stiftung , p 6.

تقرير عام 2018 الذي يؤكد وصول نسبة السكان في الجزائر إلى 42 مليون نسمة و هذا ما سيجعل استهلاك الطاقة التقليدية يزداد بضعف حجمه الحالي[1].

خريطة رقم (03) : توضح التركيبة الطاقوية للاقليم الجزائري

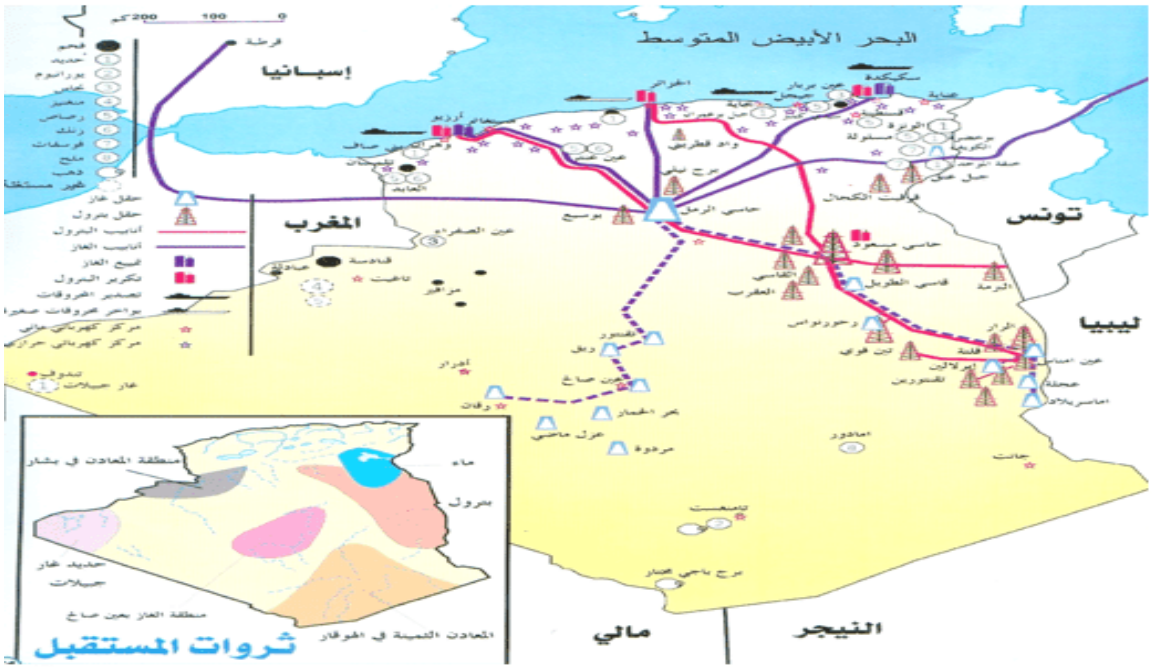

المصدر :https://2u.pw/wcG7u

انطلاقا من الخريطة أعلاه نستنتج أن الجزائر تعتبر دولة غنية بالمصادر الطاقوية التي تمكنها من لعب دور محوري في سياستها الاقتصادية عن طريق تصدير عدة منتجات ، و الحصول على إيرادات مستقرة عكس إيرادات الغاز و النفط ، التي تعتبر بمثابة مستقبل غير مضمون لاستمرارية الاقتصاد الوطني ، فالمجال الجغرافي الجزائري من حيث المساحة يمكنها من جلب المستثمرين على صعيد الطاقات غير المتجددة (الشراكات في مجال النفط و الغاز) و صعيد الطاقات غير المتجددة (أبرزها الطاقة الشمسية لشساعة الصحراء و إقليمها الجوي الذي يسمح بإنجاح مشاريع الألواح الشمسية) .

و لكن بالرغم من أهمية المساحة إلا أنها تعتبر عبئ على الدولة من خلال تواجد مشاريع الأنابيب المصدرة للخارج ، تكلف الخزينة ميزانية عالية بالإضافة إلى أن ممرات الأنابيب يمكنها أن تتعرض للتهديد الداخلي (إمكانية التعرض لهجوم عنيف من طرف جماعات مسلحة و هذا ما تم عام 2013 المعروفة بحادثة تيقنتورين) أو تهديد خارجي (بالنسبة لعدم استقرار العلاقات مع دول العبور أو تعرض الوضع الداخلي لدولتي تونس و المغرب لعدم استقرار

[1]- "Algeria (invest in the energy sector of Algeria)" ,Africa energy series , special report 2020, .Africa oil and power, p 5.

داخلي ما يجعل العلاقات الاقتصادية على المحك) ولكن يبقى رهان الطاقة ضمن سيادة الدولة الجزائرية التي تعمل على الحفاظ على منافذها و مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

➢ **الفرع الثاني : خريطة النفط**

تحتل الجزائر المركز السابع عربيًا في احتياطي النفط الخام المؤكد حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) لعام 2019 ، وتتصدر السعودية الدول العربية بأكبر احتياطي مؤكد يصل إلى 267.07 مليار برميل ، يليها العراق بنحو 148.40 مليار برميل في حين احتلت الكويت المركز الثالث باحتياطي مؤكد يقدر ب101.50 مليار برميل ، ثم الإمارات بحوالي 97.80 مليار برميل ، وجاءت ليبيا في المركز الخامس بحوالي 48.36 مليار برميل تلتها قطر بحوالي 25.24 مليار برميل ، ثم الجزائر في المركز السابع باحتياطي مؤكد يصل إلى 12.20 مليار برميل[1]، و تعتبر الجزائر بلد عضو في منظمة الأوابك العربية* و منظمة الأوبك الدولية* .

بحيث شهدت الجزائر عدم الإستقرار في سياستها النفطية خاصة في ظل الركود الاقتصادي التي تعيشه مختلف الدول النفطية نتيجة القيود التي تفرضها إجراءات الغلق الصارمة التي تهدف إلى احتواء تفشي فيروس كورونا و الانخفاض الكبير في أسعار صادرات المحروقات و حجمها في النصف الأول من عام 2020 ، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي السائد منذ 2019 ، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تراجع إنتاج المحروقات الذي أدى بدوره إلى تراجع احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية[2] .

و تتميز الجغرافية النفطية في الجزائر بتعدد حقول الإنتاج و تمركزها في العديد من المناطق و هذا ما أكسبها صفة الدولة المهمة و التي ترغب الدول الخارجية عقد صفقات معها في مجالي النفط والغاز وتتمثل أهم حقول النفط* في الجزائر في كل من[3]:

---

[1]- فؤاد علي عبد الرحمان الداود ، الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير السنوي الإحصائي 2020 ، ص.8.

[2]- البنك الدولي في الجزائر ، "الجزائر الافاق الاقتصادية اكتوبر 2020 "، تاريخ الاطلاع 2021/05/12 ، الساعة 20.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/PRI9a

*-**منظمة الأوابك** :"منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط تأسست عام 1968 و مقرها الكويت و تضم كل من الكويت ،السعودية ،ليبيا قطر البحرين ،الجزائر ،مصر ومن شروط الانضمام أن يكون البترول مصدر هام للدخل القومي لدى الدولة الراغبة في الانضمام

*-**منظمة الأوبك** : هي منظمة عالمية تضم جميع الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم حيث تأسست عام 1960 و كان هدفها تنسيق و توحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء و ذلك حماية لمصالح أعضائها مقرها في فيينا و تضم كل من:المملكة العربية السعودية ،الجزائر ،الكويت ليبيا نيجيريا ،أنغولا ،الكونغو ،الغابون ،غينيا الاستوائية ،العراق ،ايران ،الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا(**و ذلك وفقا للمقال المنشور في موقع اقتصاد العرب تحت عنوان :ما الفرق بين منظمة الأوبك و منظمة الأوابك)**

*-**الحقول النفطية** : هي مجموعة من المناطق المتقاربة التي تتكون من مخزون نفطي متحرك بمعنى التنقيب في منطقة معينة من شأنه أن يعزز وجود نفس المادة في منطقة أخرى متقاربة من المنطقة الأولى

[3]- محمد صابر ، **النفط في الجزائر تطوره و مشاكله** ، دمشق : مديرية التأليف و الترجمة وزارة الثقافة و الإرشاد القومي،1963 ، ص.ص (125-144)

1- **حقل حاسي مسعود** : الذي يقع على بعد 650 كلم من عاصمة الجزائر يعتبر من أغنى الحقول النفطية المكتشفة في الجزائر حتى يومنا هذا و تم اكتشاف هذا الحقل عام 1956 بالشراكة بين الشركة الوطنية للبحث و استخراج البترول في الجزائر و الشركة الفرنسية للبترول التي تملك الحكومة الفرنسية 30% من رأسمالها.

2- **حقل العجيلة** : لقد كان من أول الحقول النفطية المهمة المكتشفة في الصحراء الجزائرية عام 1956 و يقع على بعد حوالي 770كلم من شواطئ البحر المتوسط .

3- **حقل زرزايتين** :يقع هذا الحقل على بعد 30 كلم من حقل العجيلة و قد تم اكتشافه عام 1958 و يعتبر هذا الحقل من أكبر الحقول النفطية بعد حاسي مسعود و يتميز هذا الحقل بسهولة الإنتاج و انخفاض تكاليف الحفر فيه .

4- **حقل تكنتورين** : يقع هذا الحقل على بعد 70كلم من حقل العجيلة و تم اكتشافه عام 1960 و يعتبر هذا الحقل مختلط بين انتاج النفط و انتاج الغاز.

5- حقل العهانة : ان هذا الحقل من اهم الاكتشافات الأخيرة التي قامت بها الشركات البترولية العاملة في الجزائر و يقع على بعد حوالي 545كلم من مجمع حاسي مسعود و على بعد 120كلم شمال شرق عين أميناس .

6- حقل القاس-العقرب : يقع على بعد 150 كلم من حاسي مسعود عام 1960 و تم اكتشافه من طرف الشركة الإفريقية اللأوروبية للبحث عن البترول و شركة فرانكريب و كوبركس .

7- **حقل بلقطايف** : يقع هذا الحقل على بعد 90 كلم جنوب غرب حقل حاسي الرمل و تم اكتشافه عام 1962 من طرف الشركة البريطانية للبترول .

8- حقل رووود الباقل : يقع هذا الحقل على بعد 800 كلم جنوب شرق حاسي مسعود تشترك فيه شركتان أمريكيتان(سنكلر الصحراوية و نيومنك ماينك) و شركتان فرنسيتان (سافريب و أورافريب) .

9- حقل تين فويحي : يقع على بعد حوالي 100 ميل غرب حقل العهانة و تملكه شركة التنقيب و استغلال بترول الصحراء عام 1961 .

10- حقل حاسي الرمل : اكتشف هذا الحقل عام 1956 و تملك هذا الحقل كل من الشركة الوطنية للبحث عن البترول و الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر .

و انطلاقا من شبكة الحقول الجزائرية نجد أن الجزائر ستبقى على المدى البعيد ضمان طاقوي لأوروبا و أمريكا وروسيا والصين و حتى لدول الجوار لما لها من إحتياطات نفطية معتبرة بحيث أنه كل عام تزداد عدد الاكتشافات النفطية في الجزائر، إلا أن المستثمرين الأجانب دائما ما يتذمرون من القاعدة الوطنية

51/49 التي لا تسمح للمستثمر بالحصول على مستحقات تشجيعية بالرغم من أنه يمتلك تقنيات و إمكانيات للبحث و التنقيب عن النفط إلا أن هذه القاعدة تعتبر ضمان للدولة و حماية لسيادتها الوطنية على مواردها النفطية

جدول رقم 01 : يوضح حجم الواردات و الصادرات النفطية الجزائرية(2015-2019) في اطار منظمة الأوابك

السنوات / نمط التبادلات	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات النفط الخام Crude oil exeports	519.5 ألف برميل	542.7 ألف برميل	529.8 ألف برميل	435.3 ألف برميل	445.5 ألف برميل
واردات النفط الخام Crude oil imports	5.4 ألف برميل	4.7 ألف برميل	4.5 ألف برميل	4.1 ألف برميل	5.1 ألف برميل
صادرات المشتقات النفطية Oil products exeports	598.8 ألف برميل	580.6 ألف برميل	556.7 ألف برميل	513.2 ألف برميل	490.7 ألف برميل
واردات المشتقات النفطية Oil products imports	82.2 ألف برميل	74.8 ألف برميل	72.6 ألف برميل	15.9 ألف برميل	46.5 ألف برميل
استهلاك النفط Oil consomption	431.5 ألف برميل	417.7 ألف برميل	415.7 ألف برميل	432.6 ألف برميل	443.9 ألف برميل

Source :Annual statistical report 2020 of O.A.P.E.C, p.p (66-106)

انطلاقا من الجدول نستنتج أن حجم الصادرات الجزائرية من النفط الخام تزايدت في عام 2019 مقارنة بعام 2018 و ذلك نتيجة القدرات التسويقية لمجمع سونطراك و كذلك الأمر بالنسبة لواردات النفط الخام و واردات المشتقات النفطية نتيجة زيادة الطلب المحلي بالإضافة إلى تزايد نسبة إستهلاك النفط. حيث وصل الى 443.9 ألف برميل في اليوم نتيجة تزايد الحاجيات المحلية و الخارجية إلا أن صادرات

شكل رقم 01: يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيق للبلدان الاعضاء في اوابك (2018-2019)

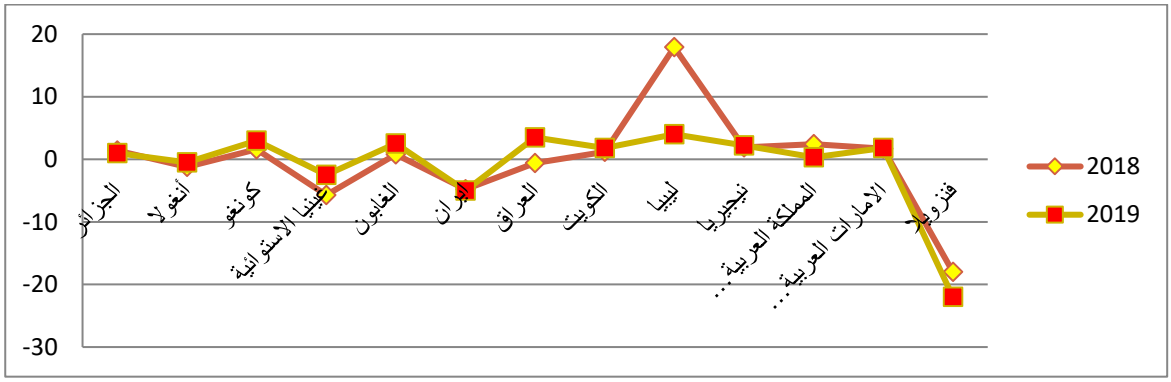

Source :Annual report 2019 of O.P.E.C,P.7

شكل رقم 02 : يوضح متوسط سعر النفط الجزائري(2018-2019) حسب منظمة الأوبك

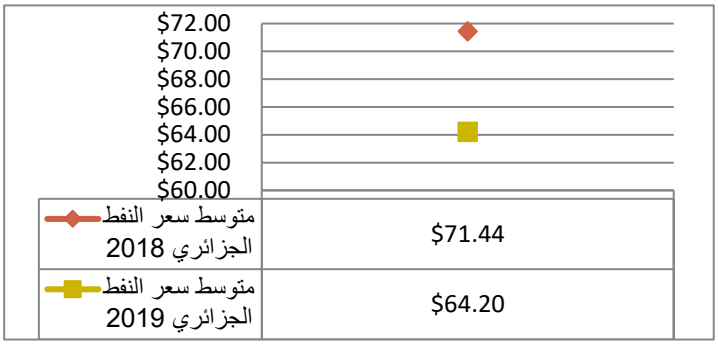

Source : http://eco-algeria.com/content/

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع و الخدمات التي تم إنتاجها داخل حدود منطقة جغرافية ما و الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية و على الثروة الإجمالية و يتضمن النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد و **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي** يستخدم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد بشكل سنوي[1].

و انطلاقا من مخطط سعر النفط الجزائري وفقا لتقرير الأوبك لعامي (2018-2019) نجد أن سعر النفط الجزائري لعام 2018 بلغ 71.44 دولار للبرميل و هذا ما انعكس إيجابا على الناتج المحلي الحقيقي للجزائر في نفس العام بنحو 1.4% و في عام 2019 عندما تراجعت أسعار النفط لتصل إلى 64.20 دولار للبرميل تراجع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.0% و هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر النفط و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتبار أن الاقتصاد الجزائري مبني أساسا على تسويق المنتج النفطي الذي من شأن تراجع أسعاره التأثير على مردودية الاقتصاد الوطني

[1]- **الناتج المحلي الإجمالي** ، تاريخ الاطلاع : 2021/05/16 ، الساعة 23.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/NZVFu

➢ **الفرع الثالث : خريطة الغاز**

عملت الجزائر على تطوير قطاعي النفط و الغاز باعتبارهما قطاع إستراتيجي عن طريق شبكة من المصانع الضخمة و بالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا و تسويقا و دخلا و هنا نجد أن الغاز هو ثورة المستقبل في الجزائر، فتتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم من الساحل و هومن أكبر الحقول الغازية في العالم و يقدر احتياطه بنحو 3650مليار متر^3 مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا في تصدير هذا المورد حيث يتم نقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب ليصل إلى وحدات التمييع ثم يتم تصديره للخارج بواسطة الناقلات الضخمة أو عبر الأنابيب الناقلة[1] .

و هنا ظهرت إشكالية مدى استقلالية الدولة في استخراج الغاز و تسويقه بعيدا عن لوبيات النفط و الغاز، ففي الجزائر تسيطر الشركة الوطنية للنفط و الغاز الطبيعي "سوناطراك" على قطاع المحروقات حيث تمتلك حوالي 80 % من مجموع إنتاج المحروقات و بحكم القانون تحظى "سوناطراك" بملكية حصة الأغلبية في مشاريع النفط و الغاز تحت المادة 51/49 و بذلك يبقى قطاع الغاز ضمن سيادة الدولة و وفق شروطها ، مقارنة للبلد الشقيق تونس و بالرغم من وجود مادة في الدستور تقضي بسيادة الدولة على الثروات الطبيعية و الشفافية في العقود المتعلقة بها إلا أن شركة "بريتش غاز" هي أكبر منتج للغاز في منطقتي ميسكار و صدربعل تمتلك حصة 100% من حقل ميسكار للغاز و تبيع الغاز للشركة التونسية للكهرباء و الغاز بأسعار السوق العالمية و بالعملة الصعبة ، و كذلك الأمر بالنسبة للمغرب التي تعتمد بشكل كبير على واردات الغاز بحيث اتجهت إلى الحد من تبعيتها الخارجية إلى إقامة مشاريع للطاقات المتجددة[2] لكن يبقى تحسنها الاقتصادي في مستوى ضئيل نسبيا يصل الغاز المضخ بالأنابيب الى أوروبا عبر شبكة من الخطوط :

* **خط الانابيب عبر المتوسط "ترانسمد"** هو خط أنابيب غاز طبيعي يسير من الجزائر عبر تونس إلى صقلية و إيطاليا و تم بناؤه في فترتي 1978-1983 و 1991-1994 .

* **خط أنابيب الغاز بين المنطقة المغاربية و أوروبا** و هو خط أنابيب غاز طبيعي يصل طوله إلى 1620 كلم يسير من الجزائر عبر المغرب إلى إسبانيا.

[1]- عليان محمود عليان ،الغاز الطبيعي العربي:من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب –التحديات و المخاطر الاستعمارية (ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي ،2016) ،"ص 134.

[2]– حمزة حموشان ،النضال من أجل ديمقراطية الطاقة في المنطقة المغاربية ،(مكتب شمال إفريقيا ،2016) ، ص 7.

* **في عام 2011 افتتح خط أنابيب"مدغاز"** و يمكنه نقل 8 بلايين متر^3 سنويا بين ميناء بني صاف الجزائري و مدينة المرية الاسبانية .

* **خط أنابيب غالسي** الذي بني لنقل الغاز مباشرة إلى شمال غربي إيطاليا لا يزال معلقا بسبب التمويل إذ كان من المزمع تشغيله في 2014 [1].

خريطة رقم (04) : توضح مسارات انابيب الغاز الجزائري نحو اوروبا

المصدر : https://2u.pw/udKYF

[1] حمزة حموشان ،مرجع سبق ذكره ، ص 14

شكل رقم(03) يوضح حجم صادرات الغاز الطبيعي الجزائري (2015-2019)

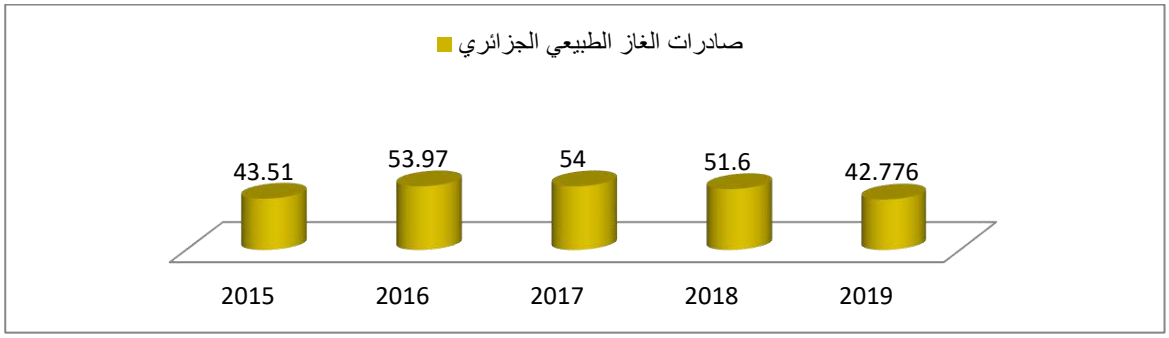

Source :Annual statistical report 2020 of O.A.P.E.C P.96

شكل رقم(04) يوضح حجم الصادرات الغازية الجزائرية عن طريق الناقلات و الانابيب(2015-2019)

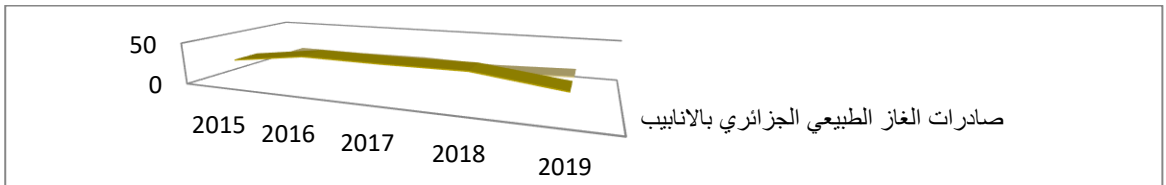

	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات الغاز الطبيعي الجزائري بالانابيب	27.04	38.44	37.59	37.96	26.309
صادرات الغاز الطبيعي الجزائري بالناقلات	16.48	15.53	16.41	13.64	16.471

Source :Annual statistical report 2020 of O.A.P.E.C P.98-100

نستنتج من خلال الشكلين أعلاه أن الغاز الجزائري يحظى بأهمية في السوق الدولية ، و هذا بالرغم من تراجع حجم الصادرات الجزائرية من الغاز عام 2019 و ذلك راجع إلى تفشي فيروس كورونا ما تحتم على الدولة الجزائرية تبني سياسة احترازية للحد من انتشاره لكن مع ذلك بقي مستوى تصدير الغاز سواءا عن طريق الأنابيب أو الناقلات في أعلى مستوياته .

المطلب الثاني : طبيعـــة الاقتصـــاد الوطني الجزائـــري

تلعب الطاقة دور مركزي في الإقتصاد الوطني للجزائر باعتبار أن هذه الاخيرة تعتمد على أكثر من 95 % على العائدات الطاقوية لكل من الغاز و النفط ، هذا ما جعلها مرهونة بأسعار السوق الدولية و باحتياجات الدول الموردة من الغاز و النفط .

و تعتمد الجزائر على أهم مؤسستين تابعتين للدولة في مجال تنقيب و استخراج و تسويق الموارد الأحفورية و تتمثلان في مؤسسة **سونطراك** و مؤسسة **سونلغاز** و ذلك كنوع من حماية سيادتها على ثرواتها الطبيعية إتجاه الشركات الاجنبية .

الدور الإستراتيجي لشركة سوناطراك في حماية الأمن الوطني و تحقيق الرخاء الاقتصادي

يعود أول اكتشاف للبترول في الجزائر إلى عام 1956 في الصحراء الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي (بحيث تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر "حقل حاسي مسعود" ثم توالت الاكتشافات. و بدأ الإنتاج و التصدير حيث تطور من 0.4 مليون طن عام 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 و على الرغم من نيل الجزائر لاستقلالها عام 1962 إلا انها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا (حسب بنود اتفاقية ايفيان) .

و لتتخلص الجزائر من تبعيتها شبه الكاملة لفرنسا قامت بإنشاء شركة وطنية لنقل و تسويق المحروقات المعروفة بسوناطراك و ذلك بموجب المرسوم **رقم 63-491 المؤرخ في 31 ديسمبر** 1963 و كانت في البداية تهتم بعملية نقل المحروقات عبر القنوات ليتطور عملها وفقا **للمرسوم 66-296 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966** لتصبح المؤسسة الوطنية من أجل البحث،الإنتاج النقل ، تحويل و تجارة المحروقات و أصبحت سوناطراك تشرف على كل عمليات البحث و التنقيب الصناعي و التجاري للأحواض و بناء كل وسائل نقل المحروقات و توزيع و بيع المحروقات و مختلف المواد المشتقة منها (يتم في الجزائر قبل الخارج) و كذا معالجة و تحويل المحروقات على أرض الوطن و إقامة صناعة **بيتروكيماوية**[1] وبعد تاريخ 24 فيفري 1971 **'تأميم المحروقات*'** أصبحت سوناطراك هي الراعي الرسمي للدولة الجزائرية على مستوى الطاقة .

و قد توالت التطورات التي مرت بها هذه المؤسسة لتصبح بذلك شركة بالمنظور القانوني ومجمع طاقوي من المنظور الاقتصادي بحيث تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني و الدولي (105 مؤسسة على المستوى الوطني و 49 على المستوى الدولي حاضرة في العديد من الدول أهمها : البيرو إنجلترا إسبانيا إيطاليا مالي النيجر مصر و ليبيا[2]).

---

[1]- العيد قريشي ، "علاقة التكامل العمودي كخيار إستراتيجي للنمو بأداء المؤسسة-دراسة حالة مجمع سوناطراك-"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2016/2015) ، ص.ص 175-176

* **تأميم المحروقات** : هي إستراتيجية تتبناها الدولة التي يستحوذ قطاع المحروقات فيها على أكثر من 90 % من خزينة الدولة بحيث تصبح الدولة هي المتحدث الرسمي باسم قطاع الطاقة و قد تبنت هذه الإستراتجية الدولة الجزائرية من طرف الرئيس الجزائري 'هواري بومدين" في 24 فيفري 1971 و ذلك جراء فشل المفاوضات الجزائرية-الفرنسية عام 1969 حول الامتيازات النفطية الفرنسية في الجزائر ما إستدعى بضرورة كسر الهيمنة الفرنسية على الطاقة الجزائرية من خلال منح شركة سوناطراك نسبة 51 % من كل المشاريع الطاقوية التي تبرمها الجزائر مع الأطراف الخارجية **(بناءا على الورقة البحثية لعصام بن الشيخ تحت عنوان "قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق و المضامين و الدلالات" التي تم نشرها في مجلة دفاتر السياسة و القانون في عددها السادس سنة 2012)**

[2]- شريف بوقصبة ،"انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة : شركة سوناطراك-الجزائر" ، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية(جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015-2016) ، ص 146-147.

شكل رقم 05 يوضح حجم صادرات النفط و الغاز حسب تقرير شركة سوناطراك

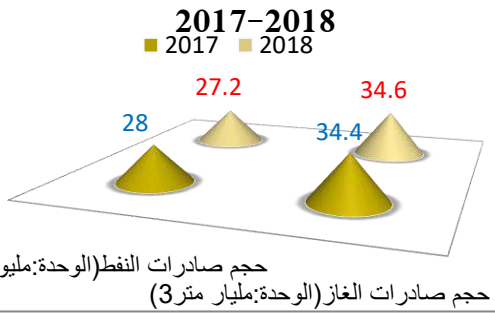

Source : www.aps.dz

جدول رقم 02 يوضح مداخيل شركة سوناطراك للسنوات 2017-2018-2020-2021

السنوات	مداخيل شركة سوناطراك
2018-2017	33 مليار دولار
2020	20 مليار دولار
2021	14.6 مليار دولار

Source :www.alaraby.co.uk

انطلاقا من مخطط حجم صادرات النفط و الغاز الجزائري حسب شركة سوناطراك لعامي 2017-2018 يتضح لنا تراجع لحجم صادرات النفط من 28 مليون طن عام 2017 إلى 27.2 عام 2018 و ذلك بسبب تعليمات منظمة الأوبك التي قامت بخفض الإنتاج لإعادة ضبط الأسعار في السوق الدولية ، و هناك تزايد بالنسبة للغاز بحيث ارتفعت حجم صادراته من 34.4 مليار متر^3 إلى 34.6 مليار متر^3 و ليست بالزيادة النوعية و لكن تعكس حاجيات الدول إلى هذا المورد الإستراتيجي.

و بناءا على الجدول أعلاه نستنتج أن مداخيل شركة سوناطراك تغطي خزينة الدولة بنسبة كبيرة و أن أي تراجع في مداخيله يعرض الاقتصاد الوطني الى اللاإستقرار.

المطلب الثالث : معادلة الطاقة والأمن في السلوك الخارجي الجزائري

السياسة الخارجية أو السلوك السياسي الخارجي هو مجموعة من القرارات التي تتبناها الدولة في تعاطيها مع البيئة الدولية بحيث يتم وضع الأهداف و وسائل تحقيقها بحيث تنطوي رسم السياسة الخارجية للدول على عنصرين أساسيين يتمثلان في :تحديد الأهداف الخارجية و اختيار الوسائل و الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بفعالية.

و تتمثل حماية المصلحة الوطنية أسمى هدف تسعى إلى حمايته (فالمصلحة الوطنية هي كل قيمة ذات أهمية من وجهة نظر الدولة تسعى إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها)، و يمكن القول أن المصلحة الوطنية هي محصلة الأهداف الخارجية للدولة.

و انطلاقا من هذا المعيار تتحدد طبيعة العلاقات بين الدول من حيث الصراع و التعاون فالهدف القومي لكل وحدة دولية تتمثل في كل من : حماية سيادتها الوطنية – حماية الأمن القومي و سلامة الكيان الإقليمي للدولة – دعم قدرات الدولة و إمكاناتها من القوة – تأمين الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة – الدفاع عن قيم المجتمع و أهدافه العليا و حماية الثقافة الوطنية – الدفاع عن إيديولوجية الدولة – صيانة السلام العالمي و الاستقرار الدولي[1].

و يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم القيم التي تسعى أي وحدة دولية حمايتها و ذلك من منطلق أن الاقتصاد و التجارة الخارجية هي التي تعمل على تغطية أعباء الدولة و تحقيق طموحاتها ، فالأمن الاقتصادي حسب منظمة الأمم المتحدة (هو أن يملك الفرد الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيى حياة مستقرة و مشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجياته الأساسية(الغذاء،المسكن اللائق ، الرعاية الصحية و التعليم).

و بناءا على ما تم عرضه نستنتج أن المصلحة القومية الجزائرية في عصر العولمة تتمثل في مدى حمايتها لسياستها الطاقوية ، إذ تعد الجزائر من أكبر منتجي النفط في إفريقيا بعد كل من نيجيريا ، ليبيا و السودان حيث تلعب الثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع [2] .

حيث أن الموارد الطاقوية لها دور كبير في تحديد مكانة الدولة على المستوى الدولي خاصة إذا كانت للدولة إستراتيجية فعالة لتحقيق مكاسب نفعية سواءا للدول المستوردة أو المصدرة في بناء سياسة اقتصادية و تجارية خارجية ، فصانع القرار يعمل على المفاضلة بين عدة بدائل[3] بناءا على متغير المصلحة القومية للدولة .

---

[1] محمد طه بدوي و اخرون ، النظم السياسية و السياسات و العلاقات الخارجية الدولية (الاسكندرية :دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ،2013) ، ص.ص(329– 333) .

[2] ادريس عطية ،" تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة "،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة باتنة 1 (المجلد 2 ، العدد 2) ص.ص 134–139

[3] ابو حنيفة الوليد ، مرجع سبق ذكره ، تاريخ الاطلاع 2021/04/16، الساعة 17.00 ، متحصل عليه : في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية المركز الديمقراطي العربي http://democraticac.de/?p=42440 .

فالجزائر بحكم إمكانياتها الطاقوية دائما ما تتبنى سياسة خارجية تجعل للاعتبارات الطاقوية مركز فعال في تشكيل الأمن القومي الجزائري و هذا ما يتضح انطلاقا من معيارين : معيار تأميم المحروقات 1971 و معيار القاعدة الاقتصادية 51/49 التي يكون فيها لمجمع سوناطراك الريادة في القيام بصفقات مع المستثمرين الأجانب و ذلك كنوع من الحماية الاقتصادية لثرواتها الطبيعية ، و الجزائر تعي جيدا أن العامل الطاقوي الشديد التأثير و القوة هو الغاز خاصة بعد تراجع إحتياطاتها النفطية [1] .

و من جانب آخر مختلف الاكتشافات الطاقوية في البحر المتوسط بشأنه تهديد أمن الطاقة الجزائري من خلال إمكانية الاستغناء عنه ، و تسعى الجزائر إلى انتهاج سياسة طاقوية فاعلة تساهم في زيادة الإنتاج و التصدير بالشكل الذي يضمن حصتها في الأسواق الأوروبية أو الأمريكية ، بالإضافة إلى سعيها لفرض نفسها كإحدى الدول النفطية الفاعلة ما يساعدها على ضمان أمنها و استقرارها الداخلي[2].

فأمن الطاقة يختلف حسب درجة اهتمام الدول بهذا المفهوم ، فهناك دول تعتبره قضية سياسي بامتياز نتيجة تأثيرها على مسار علاقاتها الخارجية ، و دول أخرى تربطه بقوة الأسواق الطاقوية و يتركز أمن الطاقة على مدى توافر موارد الطاقة الأحفورية و موارد الطاقة البديلة [3].

ان خصوصية الدولة الجزائرية على المستوى الاقتصادي جعلها دولة ريعية مما إستوجب عليها إتخاذ مجموعة من البدائل الجديدة لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، تعتمد على سياسة خارجية براغماتية من خلال الخطابات الدبلوماسية المحفزة للأطراف الخارجية و على الأقل الجزائر تعتبر دولة آمنة و مستقرة من الناحية الداخلية ، فمناخ الأمن الداخلي يشجع الأجانب على الاستثمار في السوق الجزائرية ليس فقط في سوق الغاز و النفط و إنما يتعداه إلى أسواق الطاقات المتجددة لما تنعم به موارد متعددة .

فالسلوك الخارجي الجزائري يأخذ بعين الإعتبار جدلية الطاقة و الأمن (فمن خلال الطاقة و استقرار الأسعار يتحقق الأمن الاقتصادي للدولة بالتالي تنمية مختلف المشاريع ، و من خلال توفر الأمن في البيئة الداخلية و بيئة الدول الموردة و مناطق العبور تتحقق إستراتيجية الدولة في التنويع من مصادرها الطاقوية باعتبار أن الاستقرار يحفز على التجديد و التخلص من التبعية لمصادر معينة).

---

[1] سفيان بلمادي ،**جيوسياسية الطاقة و الأمن الدولي : افاق و رهانات** ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية (العدد3، 2017) ص 93

[2] صبرينة مزياني ،**مشكلة أمن الطاقة و تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري** ،مرجع سبق ذكره

[3] manjeet singh pardesi and others, **energy and security the geopolitics of energy in the Asia-pacific**, institute of defense and strategic studies,nanyang technological university, p 17 , date of viewing 16-05-2021 at time : 15.30 , got it : https://2u.pw/sYrhM

جدول رقم (02) يفسر مدى اهتمام الجزائر بأمن الطاقة

طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية	درجة الاهتمام بالأمن الطاقوي	الإسقاط النظري (الدمج بين الطرح الواقعي و الليبرالي)
سياسة خارجية واقعية قائمة على أولوية البعد الإستراتيجي (المجال الطاقوي) باعتبار ان هذا الأخير يدخل ضمن تركيبة الأمن القومي الجزائري و اعتبار أن الدولة الجزائرية هي المسيرة لهذا القطاع و يتم إبرام اتفاقيات مع المستثمرين الأجانب انطلاقا من رضا الحكومة بشروط العقود فتعتبر بذلك فاعل عقلاني يجمع بين القدرات الطاقوية و التسويقية و الاعتبارات الأمنية	الأمن الطاقوي يدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية و التي تدخل ضمن مستوى السياسة العليا فمفهوم الأمن الطاقوي في العقيدة الجزائرية هو مدى قدرة الدولة حماية منشآتها الطاقوية و كل الأطر البشرية العاملين فيها الذين يرمزون لمكانة الدولة و مدى إلتزام دولتي تونس و المغرب بالاتفاقيات الطاقوية المتبادلة باعتبارهما دولتي عبور فالأمن الطاقوي يرمز إلى الأمن القومي الجزائري)	النظرية الواقعية التي تدرس الأمن الطاقوي كمبدأ ضمن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و أصبحنا نتحدث عن دبلوماسية طاقوية تسعى من خلالها الجزائر فتح المجال للطاقات المتجددة للعب دور محوري في الأسواق الدولية و ذلك استجابة للبيئة الدولية التي تتسم بالتأزم فقرار الجزائر التنويع يخدم مصلحتها القومية بالدرجة الأولى (لتأمين مخزون إستراتيجي من الطاقة الذي من خلاله تتفادى الجزائر الإختلالات الدولية)
سياسة خارجية براغماتية تجمع بين الخيارات الواقعية و أبجديات التغيير و التأقلم (الجمع بين بيئة الاستثمارات في القطاعات الطاقوية و مصلحة الدولة الجزائرية)	الأمن الطاقوي ضمن مستوى السياسة العليا لكنه ليس بتلك القضية التي يمكن إدراجها بأنها ملحة نظرا لوجود قضايا إقليمية أولى بالدراسة و التحليل و التقييم على قضايا الطاقة (الاهتمام بالطاقة و بضرورة التنويع في التصدير)	النظرية الليبرالية التي تخدم مصلحة الدولة الجزائرية من خلال فتح المجال لشركات جديدة في التسويق الطاقوي على غرار سوناطراك و سونلغاز لخلق منافسة وطنية دون المساس بأمن الدولة

المصدر : من اعداد الباحثة

المبحث الثاني: الاهمية الجيوبوليتيكية للطاقة الجزائرية في ظل التحولات الامنية الراهنة

في هذا المبحث سنتطرق إلى تموقع الجزائر في خريطة الطاقة الأوروبية و مدى أهمية الإبقاء على علاقات التعاون للحصول على أكبر عدد من المكاسب ، خصوصا بعد حجم العلاقات التي أبرمتها الجزائر مع دول خارج المجموعة الأوروبية كالصين و أمريكا و روسيا و دول الخليج ، ما جعل الشريك الأوروبي ينظر إلى الجزائر على أنها دولة بمقومات السيادة و لا يمكن استغلالها بحجة الخلفية التاريخية.

بالمقابل نرى أن حجم الأهمية الطاقوية لشرق المتوسط خصوصا خطوط الأنابيب في مصر و لبنان و تركيا و حاليا في إسرائيل يهدد مستقبل الجزائر في السوق العالمية و من الممكن أن تخسر أهميتها الطاقوية ، ما جعلها تعيد التفكير في إمكانية ربط أنابيب جديدة مع موردين جدد كدول الأمريكيتين عبر المحيط الأطلسي ، و هذا ما يؤكد الإستراتيجية الجزائرية في الدفاع عن استقلالية الصحراء الغربية ، و لتحليل هذا المبحث قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مطالب اساسية :

المطلب الأول:الأهمية الجيوبوليتيكية للطاقة الجزائرية

الجيوبوليتيك Géopolitique هو في الأصل كلمة يونانية و تشير إلى علم يقوم على علاقة جدلية بين الأرض و السياسة ، فيدرس التأثيرات المختلفة للإقليم بكافة عناصره (بحار،خلجان،مضايق ،جبال ،سهول..) و موقعه و شكله و مناخه على أداء صناع القرار السياسي داخل الدولة نفسها و على أداء السياسة الخارجية للدول بشكل عام .

و يعود الفضل إلى الباحث السويدي"**رودولف كيلن**" و الباحث الألماني"**فريدريك راتزل**" في بروز هذا المصطلح إلى الوجود ، حيث تم تعريفه على أنه البيئة الطبيعية للدولة و السلوك السياسي[1] بحيث تتشكل القوى وفق نموذج رقعة الشطرنج ، نجد ان هناك عدة لاعبين ما يستلزم فرض عدة احتمالات و سيناريوهات و الخاصية المتشابهة بين اللاعبين يمثل في أن تعريض أي قطعة للتحريك يؤثر على مختلف القطع الأخرى، و تتمثل مفردات الرقعة في كل من الطاقة ، المياه ، الغذاء ، الاسواق ، المواد الخام الممرات ، السكان والمعرفة[2] ، وكل هذه الموارد تلعب دور كبير في صنع السلام أو تعزيز الصراع بين الوحدات الدولية ، إذ تدخل قضايا الطاقة ضمن القضايا المحورية حيث ينظر للدولة بمدى قدرتها في

[1] محمد طي ، **الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان** ، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق ، العدد 19،2019، ص 6

[2] جاسم سلطان ، **جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا** (بيروت:دار تمكين للأبحاث و النشر،2013) ،ص 86

التعامل مع مصادر الطاقة المتاحة لديها و قدرتها على مواكبة التطورات العالمية في أنظمة إنتاج و استهلاك الطاقة[1] .

و تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بخصائص جغرافية معتبرة تمكنها من رسم خريطة طاقوية مبنية على موقعها الجغرافي الحالي ، و طموحاتها الجيوبوليتيكية من خلال توسيع دائرة الكشف عن الموارد الخام ، في مختلف الولايات الجزائرية ، و رسم نوع من الاعتماد المتبادل الداخلي بين مناطق الساحل ، الوسط و الجنوب عبر مختلف المشاريع الطاقوية.

و باعتبار ان الجزائر دولة ريعية بامتياز، فإن هناك عدة مقاربات تمكننا من الربط بين الطاقة و الجيوبوليتيك ، ففي عام 1971 و بعد فرض الجزائر احتكارها للمحروقات تحت مسمى " **تأميم المحروقات**" أصبح البترول سلاح سياسي ذو حدين ، بمعنى أن البترول مورد مهم للقوى الصناعية الكبرى و مورد مهم للقوى المتوسطة و الصغرى، بحيث تعتمد الدولة عليه كوسيلة ضغط ضد الاطراف الموردة و هذا بالفعل ما حدث عام 1973 عندما قامت الدول العربية المنظمة إلى الأوابك من بينها الجزائر بحظر النفط مساندة للقضية الفلسطينية [2].

وجيوبوليتيكية الطاقة الجزائرية تظهر في عدة ملامح :

– تواجد مناطق الطاقة في مناطق مستقرة (خاصة في منطقة الجنوب الجزائري) ما يعزز درجة الاستثمارات الأجنبية بحيث أن الجزائر و بعد مرورها على 10 سنوات من اللاإستقرار نجحت في إعادة تسويق صورتها الخارجية بشكل إيجابي .

– الموقع الجغرافي للجزائر و خاصة إطلالتها المتوسطية جعلها شريك مهم في مختلف المعادلات الدولية باعتبارها دولة عبور للأمن او اللاأمن فتعتبر حلقة وسط بين أهم الاتجاهات البحرية و البرية .

[1] – محمد مصطفى الخياط ،مرجع سبق ذكره ،ص 22

[2] – فيليب سيبيل لوبيز ،جيوبوليتيك البترول ،ترجمة صلاح نيوف ،(دار النشر Armand Colin ،2006)،ص 7–9 .

مخطط رقم (02) يحدد مضمون الطرح الطاقوي الجزائري

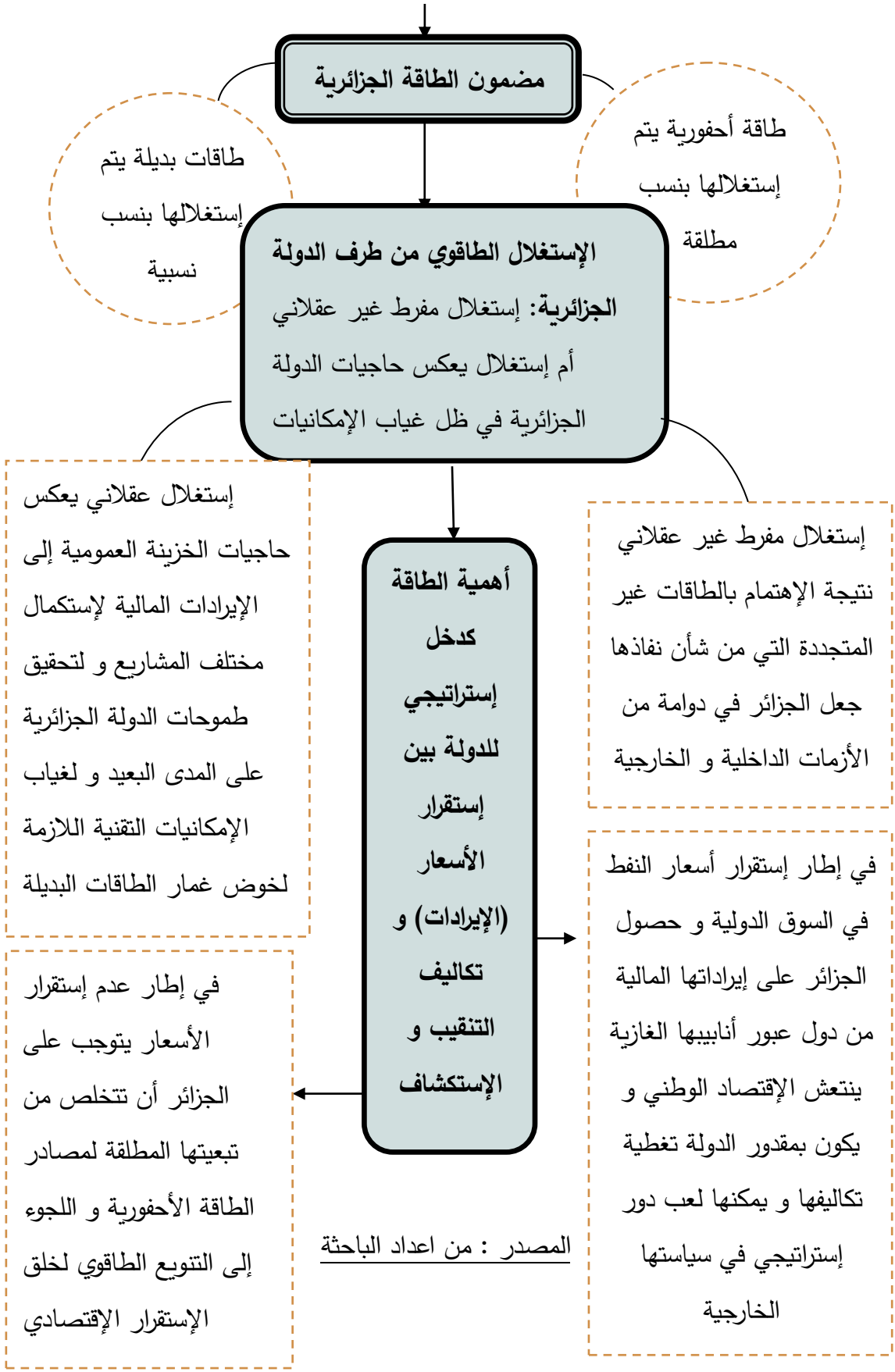

المصدر : من اعداد الباحثة

المطلب الثاني : الأهمية الجيو- اقتصادية للجغرافية الطاقوية الجزائرية

الجيو- اقتصاد مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي "**إدوارد لتوارك**" و يعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي عوض السلاح العسكري كأداة فعالة تستخدمها الدول و الشركات الكبرى لفرض قوتها و مكانتها في العالم .

في حين عرف " **باسكال لورو**" هذا المصطلح على انه علم يهدف إلى تحليل الإستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية لاسيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياستها الهادفة لحماية اقتصادياتها الوطنية[1] ، لاسيما المجالات الحساسة للدولة منها المجالات الطاقوية و يعتبر "**باسكال لورو**" أن الدولة لكي تحقق أهدافها الإستراتيجية و مصالحها العليا لابد أن تمزج بين الجانب الجيوسياسي والجيو-اقتصادي، دون اختزال الشركات الاقتصادية غير الحكومية المؤثرة في النظام الدولي [2].

ان الفاعلين الجدد في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحوا يهدفون إلى تحقيق المصالح الاقتصادية مع ظهور العولمة ، و تخطي الحدود القومية للدول من خلال سياسة فتح الأسواق ، حيث أن في العصور السابقة كانت هناك مجموعة من الصراعات السائدة بين الدول المتقدمة التي تضطر في النهاية إلى اتخاذ منطق المواجهة المباشرة لكن هذه السياسة تغيرت ، بل تحول الصراع إلى التركيز على الأشكال الاقتصادية، حيث أن التحالفات العسكرية و الإستراتيجية فقدت أهميتها في زمن التجارة الدولية[3].

فالأهمية الجيو- إقتصادية للجغرافية الطاقوية بشكل عام تتمثل في أهمية مناطق الطاقة و قربها من عاصمة الدولة لسهولة نقل الموارد الطاقوية إلى الأطراف الموردة ففي عصر العولمة ، و بعد تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية ، أصبحت الدولة لا تقتصر تعاملاتها التجارية على طرف دون طرف آخر بل تعمل على تنويع شركائها لخلق نوع من البراغماتية كإستراتيجية دالة على مدى قدرة الدولة المناورة في قضايا تعتبرها بمثابة أمن قومي ، لها إذ تختلف درجة أهمية الإعتبار الطاقوي على حسب مدى إعتماد الدول على هذه الموارد .

لكن تبقى الاعتبارات الجيو- اقتصادية هي المحرك الأساسي لمختلف الأطراف (الجيو- اقتصاد لدى دول المركز"القوى الصناعية الكبرى" يتمثل في مدى حصولها على أسواق الطاقة في مختلف مناطق دول المحيط و حتى أسواق التبادل المشترك مع قوى كبرى ، و مدى قدرتها على ممارسة نفوذها الاقتصادي من خلال تحديد أسعار الموارد و حجم الإنتاج أما الجيو- اقتصاد لدى دول المحيط الدول

[1]- سناء نسراتي ،**مفهوم الجيو-اقتصادية** ، تاريخ الاطلاع 18-05-2021 ، الساعة 09.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/pDyuk

[2]-Jean-François Florina s'entretiet avec pascal lorot ,**geopolitique et geoeconomie**,grenoble ecole de management,2017,pages :2-3 , date of viewing 18-05-2021 ,at time : 13.30 ,got it : https://2u.pw/pYW9M

[3]-pascal lorot ,**la geoconomie nouvelle grammaire des rivalités internationales** , pages 110-111 , date of viewing 18-05-2021 ,at time : 15.00 , got it : https://2u.pw/OezN1

الريعية أو القوى المحدودة القوة" يتمثل فيما مدى حصولها على شركاء يكفلون لها الحد الأقصى من الأرباح نتيجة تصديرها للطاقة و تبقى درجة تأثيرها محدود مقارنة بسنوات السبعينات و الثمانينات نتيجة تشكيل القوى الكبرى لمخزونها الإستراتيجي بحيث تحولت من دول مستوردة للطاقة إلى دول مصدرة لها مثل الو.م.أ و روسيا) .

إذ يبدأ البعد الجيو– اقتصادي بشكل عام عادة من فرضية تراجع المخاوف العسكرية و تزايد المخاوف الاقتصادية ، حيث أن للاقتصاد أهمية في تحديد الأسبقية بين الدول و أن القوى الإقليمية تطبق عادة سياسة الآليات العسكرية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية على الساحة الدولية ، إذ تهدف هذه القوى إلى توسيع أسواقها و ضمان خطوط الإمداد الخاصة بها و تأمينها[1] .

تظهر الأهمية الجيو– اقتصادية للجغرافية الطاقوية الجزائرية من خلال عدة اعتبارات :

– احتكار الدولة لقطاع المحروقات يعتبر قرار مفصلي جعل من الدولة الجزائرية سيدة قراراتها فيما يتعلق بالشراكة مع الأجانب ، أو حقل الاستثمارات في المناطق الطاقوية ، على اعتبار أن الطرح الجيو– اقتصادي يدرس مدى حماية الدولة منشآتها الاقتصادية و التجارية من أشكال الاستغلال الإمبريالي.

– تبني الجزائر مجموعة من المشاريع و القوانين التي تمكنها من استغلال ثرواتها تحت المادة 51–49 و هذا القانون لا يسري فقط على الشراكة في قطاع المحروقات و إنما قرار شامل يسري على الممارسات التجارية و حتى الصناعية و هذا القرار صحيح أنه من شأنه تقليل التأثير على القرارات الجزائرية و لكنه يعتبر من جانب آخر قرار عكسي يجعل من البيئة الجزائرية غير صالحة للاستثمار نتيجة بيروقراطية مؤسسات الدولة ، ما يجعل الجزائر تخسر رهان إمكانية اكتشاف مناطق جغرافية جديدة مأهولة بالطاقة في الجزائر.

– جغرافية الجزائر و تموقعها الآمن على مستوى الساحل تعزز حجم العلاقات الاقتصادية مع أوروبا ، منطقة الشرق الاوسط و أمريكا الشمالية ، و بالرغم من أن مجالها الشرقي و الغربي يعاني من توترات محتدمة إلا أن ذلك لم يسمح بتراجع الشراكات الطاقوية مع الأجانب بفضل سياسة الجزائر الأمنية .

[1]-Michael wigell ,**conceptualizing regional powers geo-economics strategies**,springer link, pages 137-138–139 ,date of viewing : 05/06/2021 ,at time :12:30 ,got it : https://2u.pw/MavJe

–عمدت إلى الربط بين الطرح الجيو–اقتصادي و طرح جغرافية الطاقة للتعبير على أن الجيو–اقتصاد متعلق أساسا بجغرافية المنطقة و إحداثياتها و وزنها الاقتصادي و امكانياتها و حجمها من الاقتصاد الكلي للدولة ،فالمنطقة الجغرافية هي من تحدد حجم العلاقات التي من الممكن ان تربطها الدولة على المستوى الاقتصادي و التجاري

مخطط رقم 03 يوضح ملامح بروز الطرح الجيو–اقتصادي في السياسة التجارية الجزائرية

الجزائر تتبنى سلوك عقلاني/براغماتي في شراكتها الطاقوية مع مختلف الدول لاعتبار أن مكانتها الجيو–اقتصادية منحتها ضرورة الاعتماد على متغيري النفط و الغاز كنوع من التكيف مع الواقع الدولي و حاجة أوروبا إلى الغاز الطبيعي و حاجة العالم إلى النفط و على هذا الأساس تلجأ الجزائر إلى تبني طاقات متجددة في حالة ما اتضح أن مقاربة النفط و الغاز لم تعد ذلك السلاح الذي من خلاله تحصل على مكاسبها

المصدر : من اعداد الباحثة

المطلب الثالث : العلاقات الجزائرية–الأوروبية من منظور نظرية الالعاب

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة المسار الكرونولوجي للعلاقات الجزائرية – الأوروبية و أهم المراحل المفصلية في مجال التعاون الطاقوي وصولا إلى إسقاط المقاربة الجيو– اقتصادية لفهم تركيبة العلاقات الجزائرية – الأوروبية.

➢ الفرع الأول : المسار الكرونولوجي للعلاقات الجزائرية – الأوروبية

إن العلاقات التي تجمع الجزائر كجمهورية مستقلة بالإتحاد الأوروبي ليست نتاج اليوم إنما تعود إلى فترة ما بعد الاستعمار، حيث مر المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة مراحل ، شهدت من خلالها هذه العلاقات عدة تطورات و أحداث و نتائج ، حيث امتازت هذه العلاقات بالارتباط نظرا لوجود عدة عوامل ساعدت على ذلك ، أهمها العامل الجغرافي ، التاريخي و الاقتصادي[1] .

سابقا كانت الجزائر تابعة للدولة العثمانية إلى غاية 1830 أين شهدت الجزائر احتلال لأراضيها من طرف المستعمر الفرنسي لمدة 132 عام بسبب خصوصيتها الجغرافية و قربها من أوروبا قبل أن يتم اكتشاف البترول فيها عام 1956 من طرف فرنسا ، و أصبح بذلك العامل الاقتصادي هو الذي حدد مسار مفاوضات أيفيان 1962 أين حاولت فرنسا فصل الجنوب عن الشمال و الإبقاء على سيطرتها على المجال الطاقوي مدة 10 سنوات .

و على هذا الأساس كانت العلاقات الجزائرية الأوروبية علاقات تاريخية ما استلزم وجود نوع من الاعتماد المتبادل بين الطرفين تمثل في حاجة أوروبا إلى الطرف الجزائري لتحقيق الاستقرار المتوسطي ، و أطلقت عدة صيغ لتعزيز التعاون شمال – جنوب ليس فقط مع الجزائر و إنما مع الأقطار المغاربية و العربية ، فمثلا تم إطلاق مبادرة الشراكة الأورومتوسطية حيث تبنت أوروبا هذه السياسة بعد تشكل الإتحاد الأوروبي عام 1992 و هذا بعد أن تيقنت أوروبا أن مصدر الخطر على أمنها يعود إلى حساسية حدودها الجنوبية .

و كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الاوروبي 1995 الأثر الكبير لفكرة عقد مؤتمر برشلونة و قد ضم هذا المؤتمر وزراء خارجية الدول اللأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، إضافة إلى 08 دول عربية مثل المغرب،تونس،الجزائر ،مصر ،سوريا،الأردن،لبنان و فلسطين إلى جانب مشاركة بعض الدول

[1]– مراد حجاج ،**العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة:الواقع و استشراف المستقبل** المجلة الجزائرية للأمن و التنمية (المجلد9،العدد16،جانفي 2020) ،ص 257–258

المتوسطية الأخرى مثل دولة قبرص ، مالتا ، تركيا و إسرائيل و تم طرح ثلاث قضايا لتحقيق الشراكة :[1]

* الانتقال من التعاون إلى الشراكة(التحول من الشامل إلى الجزئيات) .

* التزامات الأطراف بالإطار المؤسس للشراكة (حوار كتلة مع دول منفردة).

* توسيع العلاقات في عدة مجالات و لا تقتصر فقط على المجالات الاقتصادية

➢ **الفرع الثاني:الطاقة متغير حيوي في العلاقات الجزائرية الأوروبية**

الامن الطاقوي الأوروبي يقوم على 4 دعائم رئيسية :

- ادراة الطلب(تقليل استهلاك الطاقة).
- التنويع في مصادر الطاقة (تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق تنويع مناطق الطاقة).
- تجنب الأزمات في مصادر الطاقة.
- التحكم في العرض الخارجي:الدخول في شراكات مع الدول التي تؤمن لها الحد الأدنى من النفط و الغاز الطبيعي[2].

انطلاقا من تحديدنا لمرتكزات الأمن الطاقوي الأوروبي يتضح لنا أن الجزائر هي دولة مستوفية الشروط بالنسبة لأهميتها الطاقوية لدى الطرف الأوروبي و ذلك بناءا على أن الجزائر شريك مضمون لأوروبا من خلال مرور الغاز الجزائري عبر مناطق آمنة لتزويد أوروبا و هذا ما جعل الإتحاد الأوروبي يحافظ على التعاون والشراكة مع الطرف الجزائري ، حيث يصل الغاز الجزائري عبر الأنابيب إلى أوروبا عبر عدة خطوط :

* خط الأنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط"ترانسماد":هو خط أنابيب للغاز الطبيعي يمر من الجزائر نحو صقلية(إيطاليا) و تم تشييده عامي 1978-1983 و 1991-1994.

* خط أنابيب الغاز بين المغرب العربي وأوروبا بطول 1620 كيلومترًا من الغاز الطبيعي من الجزائر عبر المغرب إلى إسبانيا.

* خط أنابيب ميدغاز التي تربط بين ميناء بني صاف الجزائري و مدينة الميريا الاسبانية[3] .

---

[1]- قويدر شاكري،**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية2001-2011** ،رسالة ماجستير تخصص دراسات مغاربية (جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم الدراسات الدولية،2014-2015) ،ص 69-72-73

[2]-فهيم رملي وخولة بوناب ،**الاتحاد الأوروبي و إشكالية الأمن الطاقوي** ،مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية (العدد3 ،مارس 2018) ص 182-183

[3]-hamza hamouchene and Alfonse peres,**energy colonialism the EU'S gas grab in Algeria** Barcelona : the observatory on debt and globalization"ODG", page 10

فأصبح بذلك متغير الغاز محدد رئيسي في العلاقات الجزائرية – الأوروبية و ذلك راجع إلى حاجة أوروبا نتيجة تزايد استهلاكها لمادة الغاز و رغبتها في فك تبعيتها المطلقة للغاز الروسي ، لهذا اعتمد الإتحاد الأوروبي على إستراتيجية تنويع المصدرين لتحقيق أمنها الطاقوي في حالة حدوث أي إختلالات على مستوى الإمدادات و فيما يلي مخطط حول حجم صادرات الغاز الجزائري لأوروبا و حجم استهلاك كل دولة أوروبية على حدى للغاز الجزائري لعام 2020 (بالناقلات و بالأنابيب)

شكل رقم 06 يوضح حجم صادرات الغاز الجزائري الى أوروبا عام 2019

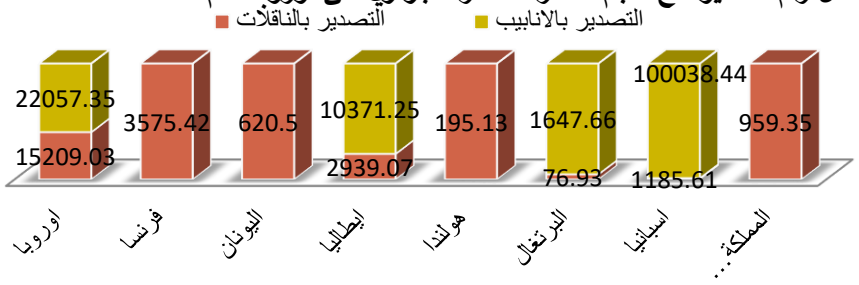

Source : Annual statisfical report 2020,page102

➢ الفرع الثالث : طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية (مقاربة جيو-اقتصادية)

المتغير الطاقوي ساهم في_ضبط طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية انطلاقا من تحديدها في شق الاعتماد المتبادل و حاجة الإتحاد الأوروبي الى سوق الغاز الجزائرية من منطلق القرب الجغرافي و سهولة تزويدها بالغاز، بالإضافة إلى أن تكاليف النقل رخيصة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط ومن خلال المقاربة الجيو– اقتصادية نجد أنه بالرغم من امتلاك الدولة الجزائرية نسبة كبيرة من أحقية التصرف في ثرواتها الطبيعية و بالرغم من وجود روابط مشتركة بين الطرف الأوروبي و الجزائري حول خريطة المتوسط الاقتصادية و الأمنية ، إلا أن الجزائر تعاني من تبعية شبه مطلقة للإتحاد الأوروبي و ذلك راجع إلى اختلال ميزان القوى بين الكتلتين .

هذه الاعتبارات جعلت الأمن الطاقوي الجزائري مهدد مقارنة بإمكانيات دولة إسرائيل و تقنيتها في نقل الغاز إلى أوروبا ما يجعلها في منافسة لتسويق الغاز مع الجانب الجزائري ، حيث تعمل إسرائيل على مواكبة المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة فيما يخص مسألة التصدير لذا تعتمد على تنويع جهات التصدير لتشجيع دبلوماسيتها الطاقوية 'التصدير إلى أوروبا عبر اليونان و هناك مشاريع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى الهند و الصين"[1] ، و بناءا على هذا الطرح فالسلوك الخارجي الجزائري يأخذ في عين الاعتبار هذه المتغيرات في المنطقة المتوسطية و هذا ما استلزم من الجزائر إيجاد شركاء جدد للتفاوض و تحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

[1]- ربيع يحيى محمد ،**الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000-2013)** (ابوظبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2013) ،ص90

مخطط رقم(04) :حول مركزية النفط والغاز في الطرح الجيوبوليتيكي الجزائري

المصدر : من اعداد الباحثة

خلاصة الفصل الثاني

في الأخير نستنتج أن العلاقات الجزائرية الأوروبية تتميز بخصوصية تاريخية (الإرث التاريخي) و بحركية و نشاط متبادل على المستوى الدبلوماسي ، الاقتصادي و الأمني باعتبار أن الجزائر تطل على البحر المتوسط التي بدورها أوروبا تعتبر من دول شمال المتوسط و بذلك فكلا الطرفين يقعان في منطقة لها وزنها الإستراتيجي في الخريطة العالمية و القرب الجغرافي بين الضفتين ، سمح بتشكل علاقات اقتصادية في مجال الطاقة لعدة اعتبارات أهمها أمن المنطقة المتوسطية و غياب أي شكل من التهديدات المحتملة فبذلك تضمن أوروبا وصول إمدادات الغاز الجزائري بدون تعرضه إلى أي معوقات على مستوى البحر المتوسط فهذا الأخير يتمتع بالاستقرار بالإضافة إلى تكلفته المنخفضة مقارنة بسوق الشرق الأوسط أو السوق الروسية .

من جانب آخر نستنتج أن هناك تخوف من الجانب الأوروبي في حالة ما إذا استطاعت الجزائر الحصول على موردين جدد خاصة أمريكا و الصين ، ما يجعل تواجدها مهدد في الإقليم الجزائري و هذا يساهم في تراجع مواردها الغازية و هذا بالضرورة ما سينعكس سلبا على الأمن الطاقوي الأوروبي ، و بالمقابل فإن الغاز الإسرائيلي الذي في طور الإنجاز يمر من تركيا نحو أوروبا بالإضافة إلى حركة الأنابيب في الشرق الأوسط الموجهة نحو أوروبا يقلص من اعتماد هذه الاخيرة على السوق الجزائرية ، و هذا ما سيهدد الأمن الطاقوي الجزائري بالتالي يتحتم على الجزائر رسم خريطة جيوبوليتيكة جديدة تحتفظ من خلالها على مكانتها الطاقوية على الأقل في مجالها الإفريقي .

فالمقاربة الجيو– اقتصادية انطلاقا من العلاقات الأوروبية – الجزائرية تبرز طبيعة هذه العلاقات من حيث توازنات القوى و من حيث التركيبة الاقتصادية للطرفين (فالإتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية تقوم بالتفاوض و الشراكة مع الطرف الجزائري تحقيقا للتعاون المشترك لكن تغيب فيه تكافؤ القوى بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية والتجارية، فأوروبا تركيبتها مبنية على الطرح الرأسمالي المنفتح على التجارة الدولية لكن الجزائر و إن اتبعت النهج الرأسمالي إلا أن قوانينها تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي و رقابة الدولة) ، فمن خلال المقاربة الجيو– اقتصادية نجد أن السوق الجزائرية مهمة من الناحية الاقتصادية والتجارية لأوروبا وأن السوق الأوروبية تعتبر شريك يضمن للطرف الجزائري مستقبله الطاقوي خاصة لنقص إمكانياته في التكفل بموارده الطاقوية بصورة منفردة .

الخـــــاتـــمـــة

بروز مفهوم الأمن الطاقوي في سياق العلاقات الدولية، وأهميته في خلق التوازنات بين الأقطار الإقتصادية لتحقيق مايسمى ب"**التعاون الدولي** " **Coopération Internationale**" ، تطلب منا وضعه في إطاره النظري حيث إعتمدنا على المقاربات الوضعية ، ومحاولة تكييفها مع موضوع الدراسة "الأمن الطاقوي" ،المتمثلة في:

- ❖ المنظور الواقعي الذي يعزز فكرة الأمن الطاقوي ومبدأ التوسع خدمة للمصلحة ، حيث أنه يربط بين تأمين إمدادت الطاقة وتأمين الحد الأدنى من إستهلاك الطاقة **(La Consommation énergétique)** ، هذا الطرح لا يؤمن بالتعاون الإقتصادي، لكن يأخذ بعين الإعتبار الترتيبات الدولية وأهمية الطاقة خاصة في الإستخدامات العسكرية ، ومنه الواقعية ونظرا لفوضوية البناء الدولي تؤمن بضرورة الجمع بين الأمن الطاقوي والدفاع على قومية الدولة.
- ❖ المنظور الليبرالي الذي يعتبر أن الأمن الطاقوي مسألة يمكن تحقيقها عن طريق تعزيز العلاقات بين الأطراف المصدرة والمستوردة (في مجال الطاقات الناضبة)، وبين الأطراف المستثمرة (في مجال الطاقات المتجددة) ، وعليه تعتمد الدول الصناعية وغيرها على تحقيق أمنها الطاقوي من خلال مختلف المنتديات ، والمنظمات الطاقوية كمنظمة **الأوبك** "**OPEC**".
- ❖ المنظور الماركسي (مقاربة التبعية) الذي يعتبر أن مسألة الأمن الطاقوي ترتبط بدرجة تبعية وإرتباط الطرف "أ" بالطرف "ب" وفق مقاربة غير متكافئة المكاسب ، وفقا لهذا الطرح يبقى تحقيق الأمن الطاقوي في الإقتصاد الجزائري مرهون بمدى إستقرار أسعار الغاز في السوق الأوروبية ،وأسعار النفط في الأسواق الدولية، و أن أي خلل في العلاقات الطاقوية الجزائرية–الدولية من شأنها التأثير على مسار الأمن الطاقوي الجزائري.

ونظرا لحيوية الإعتبارات الإقتصادية خاصة "المتغير الطاقوي "،أصبحت السياسة الخارجية تعتمد في سلوكها الخارجي على النموذج البراغماتي، لما له أهمية في كسب الأرباح للدولة (التوفيق بين الأمن والمصلحة الطاقوية) ، إذ أصبحت العلاقات الخارجية تتبنى نوع جديد من الدبلوماسية ممثلا في الدبلوماسية الإقتصادية (المتعلقة بالتسويق التجاري وآفاق الإستثمار الخارجي)، ودبلوماسية الطاقة التي تعنى بالتبادل الطاقوي أو التعاون الطاقوي .

إذ تحظى منطقة المتوسط بأهمية إستراتيجية ولوجيستيكية في الفكر الأوروبي، حيث تجمع المنطقة بين ضفتين متناقضتي الخصائص: ضفة شمالية متقدمة إقتصاديا ، سياسيا ومستقرة أمنيا، تتمتع دول بأمن طاقوي ومخزون إستراتيجي فعال بمقابل الضفة الجنوبية التي تعاني من ضعف في بنيته

الإقتصادية ما جعلها رهينة لقرارات خارجية .

و بناءا على ما سبق التطرق إليه، نتوصل إلى مجموعة من النتائج منها:

- ✓ أهمية البعد الجيوبوليتيكي في العلاقات الجزائرية – الأوروبية يتضح من خلال إعتبارين أساسيين :
  - **الإعتبار الجغرافي** (بحيث يتواجد الطرفان في منطقة جغرافية منفتحة على البحر الأبيض المتوسط ما يجعلها ذات طبيعة بحرية ، قائمة على التبادلات التجارية ، إضافة إلى الأمن الذي يحظى به الشريط الحدودي بين الضفتين ، فهو خال من أي تهديد خاصة على مستوى الإمدادات الطاقوية) .
  - **الإعتبار الجيو– اقتصادي الأوروبي** (تحقيق المصلحة المعرفة بالأمن الطاقوي) طغى على الإعتبارات الإستراتيجية للدولة الجزائرية إنطلاقا من جزئيتين أساسيتين: غياب التكافؤ في القوة وضعف الطرف الجزائري في التفاوض مع الطرف الأوروبي من ناحية الإمكانيات والقدرات .
- ✓ مقومات الشراكة الجزائرية – الأوروبية صحيح أنها تفتقر للتوازن (تفاوض الجزء مع الكل) ، إلا أنها حققت نوع من التحسن في السنوات الأخيرة ، نظرا للتعديل الجزائري في قانون الإستثمار والشراكة مع الأجانب ، وضرورة التقيد بقرار قانون المالية التكميلي 2009 "**51/49**"، حيث ساهم هذا الأخير في حماية الأمن الطاقوي الجزائري ، وإن إعتبرها البعض مادة عززت فشل الجزائر في العديد من المشاريع المهمة .
- ✓ إعتماد الجزائر شبه الكلي على النفط والغاز جعلها مرهونة بتذبذب الأسعار في السوق الدولية ، وهذا ما أثر سلبا على إستكمال مختلف مشاريعها التنموية ، هذا ما إستلزم ضرورة التنويع في الصادرات .
- ✓ الغاز الروسي والإسرائيلي أصبحا يهددان مستقبل الغاز الجزائري ، في حالة ما إذا إستطاعت إسرائيل إقناع الشريك الأوروبي ، تصبح الجزائر في مأزق إستراتيجي حقيقي نتيجة أن السوق الأوروبية جد مهمة للإقتصاد الجزائري ، فقيام أي أنبوب للغاز خارج الحدود الجزائرية سيؤثر سلبا على الأمن الطاقوي الجزائري ، وخاصة إذا كان الأنبوب مصدره دولة معادية من الناحية الإيديولوجية والدبلوماسية .

على الجزائر أن تتبنى سياسة التنويع في صادراتها الطاقوية لتحقيق نوع من الإستقلالية في مجالها الإقتصادي خاصة وإن إتبعت سياسة التنويع من الشركاء ، والدخول في تكتلات إقتصادية تحفظ لها قاعدتها الطاقوية ، ومحاولة بناء تجارة دولية بشروط جزائرية تراعي بنية الجزائر الإقتصادية وطموحاتها الطاقوية سيكفل لها التأثير في المجتمع الدولي خاصة في ظل التوجهات الإقتصادية الجديدة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا –المصادر والمراجع باللغة العربية :

أ*المصادر :

1– الكتب:

1– الخياط ،محمد مصطفى .الطاقة لعبة الكبار ما بعد الحضارة الكربونية .القاهرة :الهيئة المصرية العامة،2013.

2– بورتشيل ،سكوت وآخرون .نظريات العلاقات الدولية ،ترجمة محمد صفار .القاهرة:المركز القومي للترجمة ،2014 .

3– والتز ،كينيث .الانسان والدولة والحرب–تحليل نظري– ،ترجمة عمر سليم التل .أبوظبي :هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة 2013.

4– يرغن ،دانييل ،السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الثالث ،ترجمة هيثم ،نشواتي وشكري ،مجاهد . قطر :منتدى العلاقات العربية والدولية ،2015 .

5– مون ،لودفيك ، الطاقة النفطية و الطاقة النووية الحاضر و المستقبل، ترجمة مارك عبود .الرياض : فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014 .

6– مورجنتاو ،هانز جي ،السياسة بين الامم:الصراع من أجل السلطان والسلام ،ترجمة خيري حماد .القاهرة :الدار القومية للطباعة والنشر 1964.

2– المنشورات والتقارير الرسمية :

7– الامم المتحدة بيروت، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا، الترابط في امن المياه و الطاقة و الغذاء في المنطقة العربية، تقرير عام 2015 .

8– الامم المتحدة نيويورك ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"ESCWA" ،التعاون الاقليمي وامن الطاقة في المنطقة العربية ، تقرير عام 2015 .

9– منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ،"واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية "،افريل 2019 .

10– فؤاد علي عبد الرحمان الداود ،الكويت :منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ،التقرير السنوي الإحصائي 2020 .

ب*المراجع :

1– كتب :

11– إبراهيم ، قصي عبد الكريم . أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) .دمشق : منشورات الهيئة العامة للكتاب،2010 .

12– اللموشي ،حسين يوسف . الماركسية والثورة النظرية والواقع . باريس :المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الاخضر، 1985 .

13– حاجم ، حسان صادق . التنافس الامريكي الصيني على الطاقة في افريقيا .المانيا : المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، 2020 .

14- حموشان ،حمزة . النضال من أجل ديمقراطية الطاقة في المنطقة المغاربية . مكتب شمال إفريقيا ،2016 .

15- طه ،بدوي محمد ،و اخرون .النظم السياسية و السياسات و العلاقات الخارجية الدولية . الاسكندرية :دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، 2013 .

16- طي ، محمد .الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان ،المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق ،العدد 19 ،2019 .

17- ياسر، صالح . النظام الريعي و بناء الدمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق .بغداد : مؤسسة فريديريش ايبرت الاردن و العراق 2013 .

18- يحيى ،محمد ربيع .الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000-2013) .ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2013 .

19- لوبيز ، فيليب سيبيل . جيوبوليتيك البترول ، ترجمة صلاح نيوف .باريس :دار النشر Armand Colin ،2006 .

20- سلطان جاسم . جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا .بيروت : دار تمكين للأبحاث و النشر، 2013 .

21- عليان محمود ،عليان .الغاز الطبيعي العربي:من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب –التحديات و المخاطر الاستعمارية . ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي،2016 .

22- علي عباس ، مراد . الامن والأمن القومي :مقاربات نظرية .الجزائر :ابن النديم للنشر والتوزيع ،2017 .

23- عواطف عبد الرحمان . قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث . الكويت:عالم المعرفة ،1998/12/30.

24- عبد المنعم ، عبد الوهاب ، محمد ازهر سعيد السماك ، محمد امين ازاد .جغرافية النفط والطاقة . بغداد :منتدى اقرا الثقافي،1981 .

25- صابر ،محمد . النفط في الجزائر تطوره و مشاكله . دمشق : مديرية التأليف و الترجمة وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1963 .

2- مجلات :

26- النعيمي ، احمد نوري ."البنيوية العصرية في العلاقات الدولية" ، مجلة العلوم السياسية ،بغداد (ع 46).

27- بلمادي ، سفيان ،"جيوسياسية الطاقة و الأمن الدولي:افاق و رهانات" ،مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد3 ، 2017 .

28- وصفي ، محمد عقيل ."التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 42 ،ع1 ،2015 .

29- حجاج ،مراد ."العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة : الواقع و استشراف المستقبل" ،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد9 ، العدد16 ،جانفي 2020.

30- كشوط ،عبد الرفيق ."الامن و التحول في المرجعيات والقيم:من المنظور الواقعي الى الامننة" ،مجلة العلوم الانسانية ع 3 ،جوان 2015 .

31- عطية ادريس ."تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة" ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة باتنة 1 ، المجلد 2 ، العدد 2

32- رملي فهيم و بوناب خولة،"الاتحاد الأوروبي و إشكالية الأمن الطاقوي" ،مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية العدد3 ، مارس 2018.

3- مقالات الكترونية :

33- ابو حنيفة ،الوليد ."الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية للدول المصدرة والمستوردة للطاقة دراسة في المفهوم و الأبعاد" ،تاريخ الاطلاع 2021/04/16 ،الساعة 17.00 ،متحصل عليه :في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية Https://democraticac.de/?p=42440

34- احمد قاسم ، حسين ."نظريات العلاقات الدولية:التخصص و التنوع" ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016 ،تاريخ الاطلاع ، 2021/05/02 ،الساعة :18.00 ،متحصل عليه : https://2u.pw/eWHfS .

35- النعيمي محمود ، لقمان عمر ."دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي" ،مركز الدراسات الإقليمية ،25 فيفري 2018 ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/10 ، الساعة 22:30 ، متحصل عليه :https://2u.pw/mTOpN

36- البنك الدولي في الجزائر ،الجزائر الافاق الاقتصادية اكتوبر 2020 ،تاريخ الاطلاع 2021/05/12 ،الساعة 20.30 ،متحصل عليه : https://2u.pw/PRI9a

37- الناتج المحلي الإجمالي ، تاريخ الاطلاع : 2021/05/16 ، الساعة 23.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/NZVFu

38- بوستي ،توفيق ."مفهوم الامن في منظورات العلاقات الدولية" ،تاريخ الاطلاع 2021/04/28 ،الساعة 12.30 متحصل عليه : في المعهد المصري للدراسات https://2u.pw/OxGTJ

39- بن علي ،لقرع ."استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعية" ،تاريخ الإطلاع 2021/04/16 الساعة 18.05 ،متحصل عليه : في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية Https://democraticac.de/?p=43849

40- وهبان ،احمد محمد .النظرية الواقعية و تحليل السياسة الدولية من مورجانثو الى ميرشايمر"دراسة تقويمية ،جامعة الاسكندرية ،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، تاريخ الاطلاع 21-04-2021 ، الساعة 12.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/Jurqu

41- وكاع ، محمد ."هندسة الطاقات المتجددة و المستدامة" ،جامعة فيلادلفيا ، تاريخ الاطلاع 2021/04/13 الساعة 10:30 متحصل عليه : https://2u.pw/VZLoZ

42- ماركس ،كارل -موسوعة ستانفورد للفلسفة .ترجمة مصطفى رفعت ،مجلة حكمة ، تاريخ الاطلاع 2021/05/03 ، الساعة: 18.30 ، متحصل عليه :https://2u.pw/0wyYH

43- مزياني ،صبرينة ."مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري" ،تاريخ الاطلاع 2021/04/15 الساعة 22.45 ، متحصل عليه: في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، Https://democraticac.de/?p=47399

44- نسراتي ،نساء .مفهوم الجيو-اقتصادية ، تاريخ الاطلاع 18-05-2021 ، الساعة 09.30 ، متحصل عليه : https://2u.pw/pDyuk

45-سويل وايفانز .النيوليبرالية :الايدولوجيا ،السياسات والآثار الاجتماعية ،ترجمة خبيب زهير، تاريخ الاطلاع 2021/04/22 ،الساعة :23:00 ، متحصل عليه : https://2u.pw/rCAIq

46- عبد القادر ،عبد العالي . محاضرات نظريات العلاقات الدولية ،جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009.

47-صخري ،محمد . النظرية الماركسية في العلاقات الدولية ، تاريخ الاطلاع 2021/05/03 ،الساعة 14.05 ، متحصل عليه : في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية https://2u.pw/9DBDq

48- ضربان ، مريم ،"دبلوماسية النفط في منطق العلاقات الدولية (ثلاثية الحرب-العبور-الأمن لبترول الشرق الاوسط)" ،مركز الدراسات الإستراتيجية

4- مذكرات واطروحات :

4-1 اطروحات دكتوراه

49- بوقصبة ، شريف ."انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة : شركة سوناطراك-الجزائر" ،أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية .جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2015-2016 .

50 -ولد محمد ، محمود محمد . "التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وأثارها على التنمية في الدول النامية المدينة (دراسة حالة موريتانيا كنموذج)" ،اطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2013/2012 .

51- حمزة ،جعفر ."آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ،أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة .جامعة فرحات عباس سطيف 1 : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2017-2018 .

52 -قريشي ، العيد ."علاقة التكامل العمودي كخيار إستراتيجي للنمو بأداء المؤسسة-دراسة حالة مجمع سوناطراك"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية .جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2016/2015 .

53-شكوري ،سيدي محمد . "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية 2011 /2012 .

4-2 رسائل ماجيستير :

54-السعيد ،لوصيف ."واقع و مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات و تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة" ،اطروحة ماجستير تخصص علاقات دولية و دراسات استراتيجية . جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية 2009-2010

55- الخليلي ،عبد العزيز .”النظرية الواقعية وتفسير النظام الاحادي القطبية" ،أطروحة ماجستير دراسات دولية .جامعة بيرزيت فلسطين ، 2018 .

56- بهولي ، عبير .”النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة لحالة الغزو الامريكي على العراق في 2003"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية .جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والإعلام ،2013-2014.

57- براجي ،صباح .”دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة" أطروحة ماجستير تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة .جامعة فرحات عباس سطيف 1 :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011-2012 .

58- جندلي ،خالد معمري .”التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 سبتمبر" ،مذكرة ماجستير تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية .جامعة باتنة ،كلية الحقوق 2008/2007

59- وسام ، ميهوب .”أثر المتغيرات الاقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على امن الانظمة السياسية العربية" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014/2013 .

60- مباني ،عبد المالك .”الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط والغاز الطبيعي:دراسة تحليلية إستشرافية)" ،أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي) .جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007 .

61- ساري ،نصر الدين . "إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على قطاع الغاز الطبيعي)" ،أطروحة ماجستير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011/2010 .

62- شاكري ،قويدر .”التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية2001-2011" ،رسالة ماجستير تخصص دراسات مغاربية .جامعة الجزائر 3 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم الدراسات الدولية،2014-2015

3-4 مذكرة ماستر

63- بعزيز اميرة ." السياسات الطاقوية و معضلة الامن البيئي الجزائر أنموذجا" ، مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة مقارنة .جامعة العربي بن مهيدي : كلية الحقوق و العلوم السياسية . 2018/2017 .

ثانيا :المراجع باللغة الانجليزية :

1-THESE DE MAITREISE :

64- Guillaume Mascotto ,"La Diplomatie Energétique De La Russie Envers La Chine Manipulation Stratégique Ou Vulnérabilité Négligée**"**,Thèse de maitrise en Science Politique, Université du Québec a Montréal ,novembre 2010 .

2- ELECTRONIC ARTICLS :

65- “ Algeria (invest in the energy sector of Algeria)” **,**Africa energy series , special report 2020 www.africaoilandpower,

66- Boudghene stambouli , Amine , **An overview of different energy sources in Algeria**, date of viewing 10-05-2021 ,at time :10:30 ,got it https://2u.pw/Gfy2h .

67- Energy Charter Secretariat, International Energy Security, 2015,date of viewing 10-04-2021 ;at time: 20:30 ,got it : https://2u.pw/zwHSS .

68- Hasni-Tawfiq , MalekRedouane et Zouioueche Nazim ,L**'Algérie 100% énergies renouvelables (recommandations pour une stratégie nationale de transition énergétique)** Friedrich-Ebert-Stiftung.

69- François Florina , Jean- s'entretiet avec pascal lorot,**geopolitique et geoeconomie**,grenoble ecole de Management,2017, date of viewing 18-05-2021 ,at time : 13.30 ,got it : https://2u.pw/pYW9M

70-Hamouchene, hamza and Alfonse peres,**energy colonialism the EU'S gas grab in Algeria** Barcelona : the observatory on debt and globalization"ODG", date of viewing 20-05-2021 at time :20.30 ,got it : https://2u.pw/vtwfC

71-Goldthau , Andreas,"Energy Diplomacy In Trade and Investment of Oil and Gaz" , date of viewing 18/04/2021 ,at time 20:00 ,got it : https://2u.pw/YsuMn

72- lorot , pascal,**la geoconomie nouvelle grammaire des rivalités internationales**, date of viewing 18-05-2021 ,at time : 15.00 , got it : https://2u.pw/OezN1

73-Nicholas. J, Wheeler,"Theories of International Relations-Liberalism", date of viewing 22-04-2021 at time : 22:00 ,got it : https://2u.pw/Iwss8

74- wigel,l Michael ,**conceptualizing regional powers geo-economics strategies**,springer link, date of viewing : 05/06/2021 ,at time :12:30 ,got it : https://2u.pw/MavJe

75- Yu , Jianhua and Dai, Yichen, Energy Politics and Security Concepts from Multidimensional Perspectives, Journal of Middle Easten and Islamic Studies (In Asia) ,17 July 2018 date of viewing 10-04-2021 , at time :18.30 ,
got it : https://2u.pw/8WnGb

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

إهداء .....

مقدمة .....

الفصل الاول :الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات السوق العالمية.....**8**

المبحث الاول :اهمية الطاقة في السياسة الخارجية للوحدات الدولية.....**10**

المطلب الاول :مفهوم الامن الطاقوي 10

المطلب الثاني :المتغير الطاقوي ضمن معادلة الاقتصاد العالمي 14

المطلب الثالث :السياسات الطاقوية للجزائر 18

المبحث الثاني :الامن الطاقوي من منظور نظريات العلاقات الدولية **22**

المطلب الاول :النظرية الواقعية وامن الطاقة 22

المطلب الثاني :النظرية الليبرالية وافاق التعاون الطاقوي 27

المطلب الثالث :النظرية الماركسية واشكالية التبعية الطاقوية 31

الفصل الثاني :مدخل جيوبوليتيكي في فهم الرهانات الطاقوية الجزائرية–الاوروبية 37

المبحث الاول :الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل رهانات سوق الطاقة العالمية **39**

المطلب الاول :خريطة الطاقة الجزائرية 39

المطلب الثاني :طبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري ..... 47.

المطلب الثالث :معادلة الطاقة والامن في السلوك الخارجي الجزائري 49

المبحث الثاني :الاهمية الجيوبوليتيكية للطاقة الجزائرية في ظل التحولات الامنية الراهنة.....**53**

المطلب الاول :الاهمية الجيوبوليتيكية للطاقة الجزائرية 53

المطلب الثاني :الاهمية الجيو–اقتصادية للجغرافية الطاقوية الجزائرية 56

المطلب الثالث :العلاقات الطاقوية الجزائرية–الاوروبية من منظور نظرية الالعاب 59

الخاتمة **64**

قائمة المصادر والمراجع **67**

فهرس المحتويات **74**

فهرس الجداول والمخططات 76

فهرس الاشكال والخرائط **77**

ملخص الدراسة **78**

1-فهرس الجداول :

الرقم	الصفحة
جدول رقم :(01) يوضح حجم الواردات والصادرات النفطية الجزائرية في اطار منظمة الاوابك (2015-2019)	43
جدول رقم :(02) يوضح مداخيل شركة سوناطراك (2017-2021)	49
جدول رقم :(03) يفسر مدى اهتمام الجزائر بأمن الطاقة	52

2 -فهرس المخططات:

الرقم	الصفحة
مخطط رقم :(01) يحدد مفهوم الامن الطاقوي ضمن توجهات العلاقات الدولية	35
مخطط رقم :(02) يحدد مضمون الطرح الطاقوي الجزائري	55
مخطط رقم :(03) يوضح ملامح بروز الطرح الجيو-اقتصادي في السياسة التجارية الجزائرية	58
مخطط رقم :(04) حول مركزية الغاز والنفط في الطرح الجيوبوليتيكي الجزائري	62

1-فهرس الاشكال :

الرقم	الصفحة
شكل رقم :(01) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلدان الاعضاء في اوابك (2018-2019)	44
شكل رقم :(02) يوضح متوسط سعر النفط الجزائري حسب منظمة الاوبك (2018-2019)	44
شكل رقم :(03) يوضح حجم صادرات الغاز الطبيعي الجزائري (2015-2019)	47
شكل رقم :(04) يوضح حجم الصادرات الغازية الجزائرية عن طريق الناقلات والانابيب (2015-2019)	47
شكل رقم :(05) يوضح حجم صادرات النفط والغاز حسب تقرير سوناطراك (2017-2018)	49
شكل رقم :(06) يوضح حجم صادرات الغاز الجزائري الى اوروبا عام 2019	61

2-فهرس الخرائط:

الرقم	الصفحة
خريطة رقم :(01) توضح اهم المناطق الطاقوية الجغرافية التي تحتوي على احتياطات نفطية معتبرة لعام 201 من ينها الجزائر وهذا مايعكس اهمية النفط في العلاقات الدولية	16
خريطة رقم :(02) توضح الدول المنتجة للغاز الطبيعي لعام 2019	17
خريطة رقم :(03) توضح التركيبة الطاقوية للاقليم الجغرافي الجزائري	40
خريطة رقم :(04) توضح مسارات انابيب الغاز الجزائري نحو اوروبا	46

ملخص الدراسة :

تعتبر القضايا الاقتصادية من المحاور الاساسية التي تعمل الدول على ادراجها في سياستها الخارجية اذ يحظى البعد الطاقوي باهمية في اجندات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء لكن تختلف اليات وأدوات الاطراف في تامين حاجياتها الطاقوية حيث اصبحت الطاقة محدد رئيسي من الناحية اللوجيستيكية من خلال اعتماد الوحدات الدولية على هذه الموارد كنوع من الضغوط الاستباقية لتحقيق مكاسبها الجيو–اقتصادية على المستوى الدولي

و بحكم ان الجزائر تمتلك خصوصية طاقوية فهي بذلك تحظى بقيمة اقتصادية لدى الاطراف الدولية خاصة في اطار الفكر الاستراتيجي الاوروبي لاعتبارات التقارب الجغرافي والتواجد المزدوج في المتوسط ما استلزم وجود علاقات موسعة خاصة في مجال الامن الطاقوي وهذا ما طرح اشكالية طبيعة هذه العلاقات التي تتعدى في ظاهرها مستوى العلاقات الاقتصادية وهذا ما سيتم الاشارة اليه في هذه الدراسة من خلال الطرح الجيوبوليتيكي

الكلمات المفتاحية :أمن الطاقة ،الاقتصاد ،الجيوبوليتيك ،دبلوماسية الطاقة ،العلاقات الجزائرية–الاوروبية

Economic issues are considered one of the main axes that countries are working to include in their foreign policy as the energy dimension is important in the agendas of producing and consuming countries alike, but the mechanisms and tools of the parties differ in securing their energy needs Where energy has become a major determinant from a logistical point of view, through the reliance of international units on these resources as a kind of proactive pressure To achieve its geo-economic gains at the international level

As Algeria possesses an energy specificity, it thus enjoys an economic value to international parties Especially within the framework of European strategic thought for considerations of geographical proximity and dual presence in the Mediterranean, which necessitated the existence of expanded relations, especially in the field of energy security This raised the problematic nature of these relations, which apparently exceed the level of economic relations This is what will be referred to in this study through the geopolitical subtraction

Keywords : energy security, economics, geopolitics, energy diplomacy, Algerian-European relations